الفصل الثالث

نماذج دراسية تطبيقية للتحولات في الأرياف والقرى العربية

قد يكون من الأفضل تقديم لوحة شاملة في هذا الكتاب عن صورة الأرياف العربية في مختلف المجتمعات العربية، فذلك سيزيد من معرفة الخصائص والتجارب للقرى العربية مشرقًا ومغربًا. لكن عذرنا هو محدودية الإمكانات لدى الباحث، فالقيام بهذه المهمة الصعبة يتطلب جهدًا جبارًا قد ينوء بباحث بمفرده، بل لعله يتطلب وجود مؤسسة بحثية بأكملها، لأن هذه الدراسة الشاملة تتطلب عمليات مكلفة ومعقدة من المقارنات والمسوح والاستطلاعات.

لذلك فإن ما نقدمه هنا من نماذج لا يدعي الارتقاء إلى صورة النماذج المثالية، كما سماها ماكس فيبر، وإنما هي أمثلة حاولنا أن تكون ممثلة لمختلف المناطق والأقاليم العربية، واجتهدنا قدر المستطاع في جمع المعطيات حولها وتحليل خصائصها، وعذرنا في تخصيص الحيز الأكبر من التفصيل لنماذج القرية الثلاث (التونسي والسعودي والليبي) أننا تمكنا من معايشة هذه المجتمعات والإقامة بها مدة كافية.

أولًا: القرية الليبية

١ - أنماط القرية الليبية حسب الخصائص وعلاقات الإنتاج (التقليد والتحديث)

أ) أنماط القرية حسب الخصائص

قرى الجبل الغربي (قرى القصور): شكلت ظاهرة القصور نمطًا معماريًا مميزًا في بلدان المغرب العربي منذ العصر الوسيط وقد عرفها المجال الجنوبي من إفريقية وغربي ليبيا وجنوبي الجزائر والمغرب. و"القصر" لا يفيد ما يدل عليه لفظ القصر عادة من أبهة ورخاء، وإنما هو عبارة عن مجموعة من الغرف الصغيرة المتلاصقة والمتراصة وتكون عادة في طوابق دائرية الشكل، وقد تكون مربعة الشكل تفتح على ساحة، وللقصر باب وسقيفة، وبالبعض من القصور منشآت متواضعة في داخله أو تجاوره كالمسجد والكتاب والحدّاد والحارس وغيرها. تستعمل غرف القصر ذات الملكية العائلية لتخزين المنتجات الفلاحية من حبوب وزيت وتمر وصوف وشعر وعلف. ويتبع كل قصر قبيلة أو عشيرة محددة.

وعلى عكس مما يتصور البعض فإن هذه القصور لا تستعمل للسكن بقدر ما هي تمثل مخازن للمحاصيل وأماكن وفضاءات للتبادل والتواصل والاجتماع، كما أنها تستخدم في بعض الحالات القليلة لأغراض دفاعية، حيث يتحصن فيها الأهالي عند تعرضهم لغارات القبائل الأخرى.

ويحاط القصر بتجمّع سكني حول المساحات الضيقة المزروعة والضيعات التي تتكون من أشجار الزيتون والنخل والتي تقام إلى جانب الفساقي والمواجل التي تجمع مياه الأمطار إلى جانب الغيران المعدة للسكن في فصل الشتاء ولحفظ الممتلكات الثمينة. ويتجاور المسكن عادة مع زرائب الحيوانات والأكواخ وساحات الدرس "المنادر" والمطامير التي تخزن بها الأعلاف والمواد الفلاحية المخصصة للاستعمال.

وتتخذ هذه التجمعات الصغيرة المحيطة بالقصر طابعًا قرابيًا عائليًا أو قبليًا يتوسع في دوائر تنطلق من القرابة الدموية لتتوسع في التحالفات القائمة على الجيرة والصحبة.

لكن الإقامة حول أراضي "الملك" حذو القصور لا تكون دائمة، ففي فصل الربيع يتم الترحال نحو السهول والأراضي القبلية الجماعية لجمع المحاصيل كالحصاد والدرس والجز وغيرها.

ونتيجة تشبث سكان المنطقة وبتراثها وأصولها، اتخذت أغلب التجمعات السكانية حول القصور[1] التي لم يهاجر أصحابها شكل القرى المتكاملة، وخاصة بعد سنوات الاستقلال حيث أنشأت المدارس وبعثت بعض نقاط الخدمات الصحية والاجتماعية. وقد تمحورت القرية - القصر في ليبيا شأن جارتها تونس حول مسجد مثّل عادة المركز والنواة الجاذبة للسكان المحيطين بالمنطقة الذين يتسوقون في العادة من

(١) عيسى امحمد البجاحي، محاضرة ألقيت يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩م بمركز الجهاد للدراسات التاريخية وعنوانها "القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس" وهو كتاب طبع بالعربية سنة ٢٠٠٥م من قبل المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والأصل بالفرنسية كان قد طبع عام ١٨٩٨م. انظر الموقع الإلكتروني: www.Libsc.org.Ly/mrkaz/news.php?go=Fullnewssenexsid=179 وتمثل المدن الحديثة مجالًا حيويًا ومركزًا حضريًا للقرى المتناثرة حولها منها ما يمتلك ثراءً تاريخيًا عريقًا رغم تدهور منشآتها مثل يفرن وجادو والرحيبات والحرابة ونالوت والزنتان وغريان. ومن أهم القرى التي حافظت على طابعها المعماري القصوري القلعة ومسوفين. وأهم القصور القائمة اليوم والتي تم الحفاظ عليها قصر الحاج وقصر كاباو وقصر نالوت وقصر فرسطة. وإثر ثورة غومة المحمودي كان الجيش العثماني قد لاحق الثائرين وعاقبهم فدمّر العديد من القصور بالجبل الغربي في أواسط القرن التاسع عشر.

دكاكين القرية ويصلّون صلاة الجمعة في جامعها. وتجسد قرى يفرن التاريخية مثالًا ملائمًا لهذا النمط الجبلي، حيث تتميز القرية بالتموقع على ربوة عالية متوسطة قرى أخرى متشابهة كالبخابخة وديسير وقصبة أو مادي والقصير والقراديين والمشوشيين وغيرها حيث توجد المعالم الدينية كالمساجد والزوايا والآبار القديمة وحيث تتميز الحياة الاقتصادية بإنتاج الزياتين والكروم بطريقة بعلية. ونتيجة للأوضاع المناخية الصعبة التي عرفتها هذه الجهة في المراحل التاريخية الحديثة فقد عرفت القرى الجبلية هجرات واسعة إلى خارج المنطقة.

القرى الواحية: تتمركز أغلب القرى الواحية بليبيا بالجنوب والوسط، وهي تجمعات سكنية فلاحية أغلبها يمتد وجوده إلى التاريخ القديم والوسيط. وقد لعب العديد منها دورًا هامًا في التجارة الصحراوية حينما كانت تمثل محطات لاستراحة القوافل، والبعض الآخر أسواقًا لتبادل المنتجات الفلاحية والبدوية مع منتجات المدن والحواضر الساحلية من جهة ومع منتجات البلدان الأفريقية (بلاد السودان) من جهة ثانية. ويتميز هذا النمط من القرى بقيامه على عيون الماء والآبار المتناثرة في الصحراء الليبية باتجاه الشرق والغرب، كما تتميز القرى الواحية بانتشارها حول مصادر المياه مشكلة تجمعات منها ما تحول إلى مجال حضري هو أكثر ميلًا إلى المدينة كما هو الشأن في غدامس ودرج والقريات وغات وغيرها.

وقد عرفت القرية الواحية الليبية نظامًا مائيًا متطورًا كان يتمثل في التوزيع بطريقة "القادوس" التي تقسم ماء الواحة حصصًا للفلاحين بطريقة عادلة، اعتمدت الهندسة المائية والرياضيات من جهة كما اعتمدت معاملات وأحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. وهي طريقة لا تختلف عن الطريقة التي عرفت بها واحات

الجريد ونفزاوة التونسية في العهد الوسيط وخاصة ما عرف بـ"تقسيم ابن الشياط" الشهير. كما عرفت واحات بلاد سوف وبسكرة بالجزائر نظامًا مشابهًا. أما المناطق الجبلية الغربية فقد عرفت نظامًا مائيًا مشابهًا لما عرفته المناطق التونسية الجنوبية المجاورة في الجبل الأبيض وجبال مطماطة في عملية تقسيم مياه السيلان تقسيمًا عرفيًا متطورًا.

إلا أن هذه القرى الواحية لم تعرف استقرارًا نهائيًا، إذ خضع أغلبها إلى التأثيرات المناخية من حيث التصحر وهجوم الرمال عليها مثلما خضع البعض الآخر إلى تأثير العوامل السياسية والأمنية مما أدى إلى هجرة سكانية كلية أو جزئية في بعض المراحل التاريخية بالنسبة للعديد من هذه القرى الواحية.

وبالإضافة إلى دور نقاط المياه في نشأة واستمرار القرية الواحية فإن العوامل الدينية والثقافية لعبت دورًا ملحوظًا في نشأة بعض القرى الواحية وتطورها، فقد شكلت الزوايا بوظائفها المتعددة أدوارًا هامة في نشأة القرية الليبية، (انظر الجدول رقم ١).

وثمة أيضًا أصناف أخرى من القرية الليبية كالقرى الأثرية والقرى الحدودية والقرى الساحلية والقرى النفطية والقرى الزراعية وغيرها. هذه القرى لا تعرف وضعًا مستقرًا لخضوع نشأتها وتطورها إلى عوامل اقتصادية وأخرى سياسية، فضلًا عن أن العديد منها عرف تحولات جذرية كتحول بعض القرى الساحلية إلى مدن حضرية متوسطة، فقد اقتصرنا على التفصيل في القرى الواحية باعتبارها تمثل خصوصية مجالية وحضارية متميزة في ليبيا، فضلًا عن كونها تغطي مختلف الجهات والمناطق الليبية.

الجدول رقم (١). توزيع أهم القرى الواحية بليبيا وخصائصها.

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
الكفرة	الجنوب الشرقي	مجموعة من الواحات	إنتاج أشهر أنواع التمور	منارة علمية – معقل المجاهدين	الزوايا– القرية القديمة	قرية قديمة – تبدو قبطية (كفر)
جالو	//	واحة	التمور(إعدادًا وتخزينًا وبيعًا)	زراعية– تجارية	الآثار	الشرق – العرق – راشدة اللبة
أوجله	//	واحة – مدينة	الزراعة – التجارة	تاريخية – الأسواق	الواحة القديمة – الآثار	–
درج	//	على مشارف الحمادة الحمراء	زراعي رعوي	الصناعات التقليدية	الزوايا – القلاع والقصور	تحيط بها ثلاث قرى
سمنو	//	قرية واحية	زراعي رعوي	قرية قديمة تحولت إلى مدينة	آثار	تجمع قروي
تمنهت	//	قرية استراحة قوافل	تتوسط غابات النخيل	زراعية – تجارية	آثار	تجمع قروي
واو الكبير	//	تجمع واحات	زراعي واحي	كانت معقل المجاهدين عرفت هجرة واسعة في الماضي، حاول الاستعمار جعلها قرية – مستعمرة	الزوايا – المساجد – المخازن – مستعمرة استيطانية	تجمعات: الزيتونة – زتانة – عافية
الجغبوب	//	واحة	زراعة النخيل والأعلاف	مركز ديني	الزاوية – المسجد	تجمعات في الواحات
جخرة	//	واحة جنوب برقة	زراعة النخيل، عائدات آبار البترول	سكانها مهاجرون من العمالة الوافدة، لعبت دورًا دينيًا هامًا	الواحة القديمة – هجر سكانها آثارها	تجمع قرى تاريخية

تابع الجدول رقم (١).

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
أقار الشاطي	//	واحة متوسعة	زراعة النخيل	تربية الماشية سكانها يعرفون بالهجرة	معالم أثرية ومعالم دينية	قرى واحية تاريخية
القطرون	//	تتوسط الواحات	زراعة واحية	تجارة القوافل – استراحة	قلعة رومانية	قرى واحية متجاورة سهلية
القريات	//	واحة على وادي	زراعي واحي، تجاري	الحمادة الحمراء – أسواق	الواحة القديمة – آثار	مجموعة واحات متجاورة
بونجيم	//	واحة على وادي	نمو أشجار مثمرة التمور – الرعي	الواحات تحيط بالقرية	الواحة القديمة	مجموعة قرى واحية متجاورة
الزيغن	//	واحة على وادي	التمور – الرعي	الواحات تحيط بالقرية	آثار – قصور – عيون ماء	قرية قديمة
هون–تويوة	//	واحة بها بحيرات	زراعة – سياحة	سياحية – مخيمات	قلعة	مجموعة قرى منتشرة على وادي الحياة
الفقها	//	صحراوية	تجارة – زراعة نخيل	مركز تجاري يربط القوافل بأفريقيا	آثار – قصور – عيون ماء – جامع عتيق	قرية قديمة – قرية جديدة
الجفرة	//	واحة صحراوية	نخيل – حرف وصناعات تقليدية	فلاحية	واحة قديمة مهجورة	قرية قديمة – قرية جديدة
سوكنة	//	قرية محصنة داخل واحة	زراعة على الآبار	محصنة – دفاعية	واحة قديمة – حصن – قصور	قرى وتجمعات متجاورة
ودان	//	قرية تحيط بها الجبال	نخيل أعلاف	جبلية واحية	القلعة	تجمع واحي قروي
زلة	//	واحة تاريخية قديمة	زراعي – تجاري	مدينة الرحالة	القلعة	واحات متجاورة

تابع الجدول رقم (١).

اسم القرية	موقعها	شكلها	إنتاجها	خصائصها	أهم معالمها	فروعها
ادري	//	تحيط بها واحات النخيل	زراعة النخيل	تاريخية – محطة استراحة للقوافل	القلعة – العيون	واحات متجاورة
تمسة	//	شيدت على قمة تلة	زراعة النخيل	تاريخية محصنة	السور	القرية القديمة والقرية الجديدة
غدامس	الجنوب الغربي	واحة كبيرة حدودية	التمور – الصناعات والحرف اليدوية	حضرية	القلعة – الزوايا – الجوامع...	تجمعات قروية واحية ممتدة
الرجبان	//	تجمعات قروية متجاورة	الزراعة البعلية – الرعي	قرى زراعية تجارية	قرى تاريخية	تجمع قروي
الزنتان	//	تجمع حضري (مدينة)	الزراعة البعلية – الرعي	زراعية – خدمات رعي	قرى تاريخية	تجمع قرى متلاصقة
غات	//	واحة كبيرة صحراوية حدودية	تبادل السلع (سوق صحراوية)	تجارة القوافل قديما	القرية القديمة والواحة القديمة	تجمعات قروية واحية: أهما إيسين، الفيوت
أوباري	//	واحة قديمة استوطنها المستعمر الفرنسي سنة ١٩٤٥م	غابات نخيل	استقر بها المستعمر الفرنسي	تجارة القوافل	تجمع واحات
كاباو	//	جبلية	زراعة الزياتين وتربية الأغنام	سياحية زراعية	القصر (٣٦٠ غرفة) موزعة على ستة طوابق	تجمع قروي أثري
براك	//	أقيمت على وادي – كبيرة الحجم	تمور وأشجار مثمرة	زراعية	قصر	تجمع قروي: براك القصر الزاوية، العافية.

المصدر: من تصميم المؤلف بالاعتماد على مدونات أبناء القرى والواحات ومدونات بعض الجغرافيين والآثاريين الليبيين (الإنترنت) – موقع أطفال (٢٠١٢م) ليبيا.

ب) أنماط القرية حسب مؤشرات علاقات وقوى الإنتاج

يوجد في المجتمع الليبي أكثر من نمط للقرية، فنوعية القرى تتحدد حسب أنماط الإنتاج المحلية والنشاط الرئيسي للسكان ووفق طابع المحيط الجغرافي والطبيعي، فالقرية الواحة غير القرية الجبلية وهذه بدورها تختلف عن القرية الساحلية.

القرية الساحلية: قرية زراعية يمتد وجودها بمحاذاة الشريط الساحلي الضيق الممتد من تونس غربًا إلى مصر شرقًا. لكن مجرد الطابع الساحلي لا يكون موحدًا لهذا النمط من القرى، فهي تختلف بحسب علاقتها بالمدينة المجاورة أو التابعة لها من جهة، وتختلف من جهة أخرى بحسب علاقة السكان بالمناطق الداخلية والقرى والمجموعات القبلية المتوطنة في الصحراء، وتختلف القرى الساحلية الليبية عما هو معروف عن القرى الساحلية في مناطق أخرى من المنطقة العربية والعالم، فالنشاطات المرتبطة بالصيد البحري في القرى الليبية الساحلية خلال المراحل التاريخية الحديثة يتميز بالهامشية لأن علاقتها بالداخل أكثر توطّدًا من علاقاتها بالبحر، وليس من الصعب على الدارس ملاحظة انتشار تربية الماشية في هذا الشريط نتيجة اعتماد السكان على الدوام عليه كناشط أساسي.

القرية الزراعية: فشأنها شأن القرى الزراعية الواحية في الأقطار المغاربية المجاورة. وتعتمد القرية في واحات الجنوب والوسط على زراعة المساحات السقوية بأشجار النخيل أساسا، وبغيرها من بعض الأشجار المثمرة الملائمة للمناخ الصحراوي. كما تزرع بهذه المساحات بعض الخضروات والبقول وبعض الحبوب المعدة للعلف بالأساس.

تتميز العلاقات الاجتماعية بالقرية الواحية الليبية بالمتانة وهيمنة القرابة. وقد ساهم اتساع الجغرافيا وامتداد المسافات الفاصلة لهذه القرى عن المدن وخاصة في

الشمال في ظاهرة استقلالية القرية الواحية وعزلتها. وهي عزلة تزداد رسوخًا ووضوحًا كلّما توجهنا نحو أعماق الصحراء حيث يتوطن البدو وتهيمن أنماط إنتاج أقرب إلى الاقتصاد المعاشي القائم على الكفاف وضعف التبادل.

القرية الجبلية: فهي الواقعة في المناطق الجبلية وعلى الهضاب وهي نوعان، القرى الجبلية بالمنطقة الشرقية بالجبل الأخضر ولها خصوصيات زراعية وهي أقرب إلى المناطق الساحلية والحضرية، والقرى الجبلية بالمنطقة الغربية، وخاصة فيما يسمى بالجبل الغربي بدءًا من الزنتان وجبل غريان وصولًا إلى جبل نفوسة المنحدر نحو هضاب غدامس وسباخها الصحراوية.

وتتميز القرى الجبلية باستنادها إلى تاريخ عريق من علاقة السكان بالمجال الجبلي حيث تميزت حياتهم بالاستقرار وممارسة الزراعة بين المنحدرات مستفيدين من سيلان مياه الأمطار شتاءً لزراعة الأشجار المثمرة في قراهم وزراعة الحبوب وممارسة الرعي في الأراضي المتاخمة لقصورهم.

كما عرفت علاقة السكان المستقرين في القرى الجبلية عبر التاريخ الحديث بجيرانهم من البدو المتنقلين بواقع كان يتراوح حسب الأوضاع الأمنية والسياسية والمناخية السائدة بين التعاون والتبادل وبين النهب والصراع.

أما بعد تمركز الدولة الحديثة فقد تأثر سكان المناطق القروية الجبلية بعوامل الدفع من الريف والجذب إلى المدن الحديثة فمارسوا الهجرة المبكرة، لكنهم لم يقطعوا صلاتهم بمواطنهم وأراضيهم التي ظلت تعتمد على الفلاحة البعلية وتربية الماشية حسب طبيعة المواسم الزراعية وحجم التساقطات.

ويمكن تلخيص أهم خصائص القرية الليبية رغم اختلاف أنماطها في العناصر التالية:

ج) القرية الليبية بين التقليد والتحديث

شدّة ارتباط القرية بمحيطها الجهوي: وذلك من خلال الهجرة الذهائيية التي أصبحت سلوكا ملحوظا في علاقة سكان القرى بالمدن المجاورة. وحتى المهاجرون الذين كانوا قد اتخذوا قرارًا بالهجرة النهائية إلى المدينة مبكّرًا سرعان ما تراجعوا عن هذا القرار وأصبحوا يعودون إلى قراهم بشكل دوري، كما أن الكثير منهم حافظ على مسكنة بالقرية الأم أو طوّره. وقد ساعد تطوير شبكة الطرقات العصرية في انتشار هذه الظاهرة.

شدّة ارتباط القرويين بالقيم التقليدية للقرية: وهو ارتباط تفسره عديد من المؤشرات كالزواج الداخلي والقرابي والتشبث بالملكية العقارية المنحدرة من الأجداد، والمحافظة على الانتماء القبلي والتعلّق بأساليب التنشئة الأبوية والحفاظ على نسق توزيع الأدوار داخل الأسرة حسب نمط الأسرة الممتدة. وهكذا فرغم حصول التحولات الشكلية في المسكن وطريقة الاستهلاك فإن الروابط الاجتماعية التقليدية لا تزال تهيمن على سكان القرى من خلال أشكال الولاء القرابي والأسري والقبلي. هذا الواقع المتداخل بين القيم هو الذي دفع عالم الاجتماع الليبي مصطفى عمر التير، إلى التساؤل عن مقومات بناء القرية الليبية الحديثة وعن مدى القدرة على تغيير الأدوار الاجتماعية في ظل التعقيدات المنهجية التي تثار حينما تتم الاستعانة في تفسير الظواهر والسلوكات بمفاهيم نظريات التحديث[٢].

ظهور التحول في مستوى تحديث بعض مؤسسات المجتمع واستمرار الجمود في أخرى: وخاصة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والاتصالات وكل ما يتعلق بنمط الحياة التكنولوجية. ولا شك أن التجربة الليبية في التحديث وإحداث

(٢) مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، مرجع سابق، ص ١٩٢.

النمو الاقتصادي والاجتماعي، لها خصائصها التي ساهمت في تميزها مجموعة من الظروف والمفارقات، لقد استمرت العلاقات القروية المبنية على الدم والمصاهرة والجوار، فتميزت بشدة التضامن والكثافة، في ظل قيم ومعايير مستمدة من الدين الإسلامي ومن الأعراف القبلية القديمة.

يقول التير "فبغض النظر عن الأهداف المعلنة تمثل هذه المخططات نماذج من القرى الليبية. فليست جميع النتائج التي تتحقق كانت متوقعة أو مرغوبة، فبعض النتائج قد تأتي على عكس ما كان متوقعًا، وقد تنمو ظواهر لم يحسب لها حساب. لذلك فإن عملية رصد مظاهر التغير التي طرأت على القرية الليبية لا تقتصر على حصر مجموعة الأهداف التي وضعتها الدولة ضمن مخططات التنمية بل تتطلب معاينة ميدانية لما هو موجود على أرض الواقع..."[٣].

لقد تحول سكان الريف الليبي إلى مستهلكين حقيقيين لما تغرقهم به التجارة العالمية التي تتوسط فيها المدينة ليس وفق حاجاتهم وإنما وفق ما تفرضه السوق. لقد تحولوا إلى سكان حضريين في وسط ريفي، فقد تخلوا عن نمط حياة البساطة والاعتماد على النفس وانضموا إلى سكان المدن من حيث الإقبال الواسع على اقتناء السلع الاستهلاكية، حتى تلك التي لا تتلاءم مع ظروف ومتطلبات الحياة القروية.

٢- خصائص تنمية الأرياف في ليبيا

عرف الريف الليبي جمودًا كبيرًا على مدى نحو أربعة قرون من الحكم العثماني. ورغم أن المناطق الريفية كانت تمثل أحد أهم مصادر الاقتصاد الليبي فإنها ظلت مهمشة وتعاني من الحرمان. أما في فترة الاحتلال الإيطالي فقد عملت السلطات الاستعمارية على تطوير الزراعة في سياق ربطها باحتياجات المركز الرأسمالي فعملت

(٣) مصطفى عمر التير، نفس المرجع، ص ١٩٩.

على استصلاح الكثير من الأراضي بعد افتكاكها من أصحابها وذلك بهدف إنشاء عديد من المزارع عليها أو بعد توزيعها على المعمرين الإيطاليين. وخاصة "في مناطق طرابلس وترهونة ومصراتة والجبل الأخضر، وتركت أوضاع بقية المناطق التي يسيطر عليها أبناء الوطن على ما هي عليه دون تغيير يذكر"(٤).

وبعد الحصول على الاستقلال في ١٩٥١م لم تستطع الدولة الليبية إجراء إصلاحات يمكن ذكرها ومع اكتشاف البترول في الستينيات بدأت ملامح تنمية وطنية في الظهور، لكنها تميزت بتوجيه الاهتمام إلى المدن والمراكز الحضرية الناشئة حول المشروعات النفطية على حساب المناطق الزراعية(٥). وكان الاهتمام بالمجال الريفي يشهد نموًا بطيئًا رغم إنشاء هيئة الاستيطان الزراعي وغيرها من الهيئات الأخرى المعنية بالنهوض بالمجال الريفي والزراعي.

---

(٤) لوجلي صالح الزوي، علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ١٩٩٨م، ص١١٠.

(٥) تبلغ مساحة ليبيا حوالي ١٧٦٠,٠٠٠ كيلومتر مربعًا، ولا تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة سوى ما بين ٥٪ إلى ١٠٪ فقط من المساحة الإجمالية. وكانت الغالبية العظمى من سكان ليبيا تسكن الأرياف والوبادي فترة الخمسينيات من القرن العشرين حيث بينت إحصائيات سنة ١٩٥٤م أن ٧٨,٤٪ من مجموع السكان كانوا يعيشون في المناطق الريفية لكن هذه النسبة عرفت انخفاضًا متسارعًا حيث قدّرت إحصائيات سنة ١٩٧٣م نسبة السكان الريفيين بـ ٤٢٪ فقط لتصل في تعداد ١٩٨٤م إلى ٢٤,٦٪. وقد قدّر التير أن أكثر من ٦٠٪ من السكان الليبيين أصبحوا يعيشون في أواخر التسعينيات في مراكز حضرية، وقد ساهمت الهجرة من القرية إلى المدينة بنصيب الأسد في هذا التغيير. انظر، مصطفى عمر التير، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، السلسلة الاجتماعية منشورات المؤسسة العربية للنشر والإبداع، الداء البيضاء، المغرب، ١٩٩٥م، ١٩١.

وقد أدت الطفرة النفطية التي عرفتها المنطقة مع بداية السبعينيات إلى استفادة بعض المناطق الليبية الداخلية من تلك العائدات فقد حظيت برامج "التنمية الريفية" بشيء من التوسع والكثافة فاستصلحت مساحات واسعة من الأراضي. وشملت المناطق الصالحة للزراعة في الجبل الأخضر وسهل الجفارة والجبل الغربي والواحات والمحاذية للشريط الساحلي، لكن هذا النشاط اعترضته بعض الصعوبات الذاتية كهجرة السكان إلى المدن والعزوف عن العمل الزراعي الذي أصبح من تخصص العمالة الأجنبية، والموضوعية كندرة مياه الري وضعف معدلات التساقطات والتصحر واتساع المساحات وتباعدها.

ويكاد أغلب الدارسين المختصين[٦] يجمعون على أهم المشكلات والصعوبات التي اعترضت عملية تنمية الأرياف والقرى الليبية خلال العقود الأربع الماضية. ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في:

أ) سوء التخطيط وهشاشة التنظيم

رغم ما أعلن خلال هذه الفترة من برامج ومشاريع فإن مردوديتها لم تكن ملائمة لإعلاناتها وتصوراتها. لقد استمت عملية التدخل في تنمية الأرياف بالفوقية والارتجال، رغم ما رصد لها من أموال. هذا ما تبينه بعض المؤشرات التنموية وأهمها سوء توزيع السكان وهيمنة المجال الحضري وإهمال العمل الزراعي واستمرارية توريد أهم المنتوجات الفلاحية. كما تميز المجال الريفي بكثرة المتدخلين واضطراب الخطط التنموية وتعارضها أحيانًا.

ب) الهجرة ونقص اليد العاملة المحلية

لقد عرفت ليبيا منذ بداية السبعينيات هجرة داخلية واسعة من الأرياف والبوادي والقرى إلى المدن والحواضر الناشئة. وقد أثر ذلك في نقص العمالة في مجالي

(٦) انظر دراسات: مصطفى عمر التير، لوجلي صالح الزوي.

الزراعة والرعي اللذين تأثرا كثيرًا رغم الاستنجاد بالعمالة الوافدة. يقول لوجلي صالح الزوي في هذا المجال: "فبعد بداية إنتاج النفط في أوائل الستينيات اندفع الكثير من سكان الأرياف والبوادي والواحات إلى المدن تاركين أعمال الزراعة والرعي ذات الطبيعة الشاقة والأجور المتدنية للعمل في المدن التي حظيت بنهضة عمرانية كبرى في تلك الفترة، أو للعمل مع شركات النفط حيث الأجور العالية وساعات العمل المحدودة والحياة الأكثر رفاهية، وقد أدى ذلك إلى تدهور قطاعي الزراعة والرعي الحيوانيين تدهورًا ملحوظًا، فبعد أن كانت ليبيا تصدر الفائض من ثروتها الحيوانية إلى الكثير من دول حوض البحر المتوسط أصبحت تستورد اللحوم والمنتوجات الزراعية من جميع القارات ومن أغلب بلاد العالم"(٧).

ومن خصائص الهجرة في القرية الليبية أن قوة العمل المهاجرة إلى المدن هي قوة شابة، كما أن صنفًا هامًا منها ذو كفاءة مهنية جذبتها المدينة والمشروعات الجديدة وخاصة في الخدمات والصناعة. وهكذا فقد الريف الليبي عنصرًا هامًا من عناصر تنميته بما أدى إلى نوع من الاختلال النوعي زادت من تعميقه الهجرة الذكورية.

ج) التوظيف السيئ للتقنية في الريف

بينت الدراسات العلمية أن أوضاع الريف الليبي، شأن أغلب الأرياف العربية، لا تزال تتميز بالتبعية للمدينة رغم التبدل الحاصل في طبيعة هذه التبعية. كما تدل مؤشرات التنمية في القرية الليبية على وجود اختلالات في موازين التنمية بين العرض والطلب والتضارب بين المداخيل والمخاريج وبين حركة دخول الأموال وخروجها. فسكان القرى والأرياف معروفون بأنهم ينفقون أكثر مما يكسبون، وبأن توازنهم الاقتصادي تحكمه عملية تنوع المداخيل التي لا تكون على الدوام ثابتة بما أدى إلى ظهور بعض ملامح الفقر في القرية.

---

(٧) الزوي (لوجلي صالح)، علم الاجتماع الريفي، مرجع سابق، ص ١١٣.

وهو ما تؤكده طبيعة المسكن والغذاء والاستعمالات التي تختلط فيها الأساليب العصرية مع الأساليب والأنماط التقليدية. هذا ما جعل عالم الاجتماع الليبي المختص في دراسة المجال الريفي والبدوي لوجلي الزوي يعتبر القرية الليبية مجتمعًا محليًا بسيطًا في معظم الأحيان.

ولم تستطع عملية إدخال التقنية الحديثة للريف الليبي أن تحول العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي بقيت متأرجحة بين قيم التحديث وقيم التقليد والارتهان والحنين إلى مجتمع القبيلة والعلاقات الحميمية. فإشراف الدولة على إقامة مشروعات صناعية وأخرى زراعية عصرية ببعض المناطق الريفية لم يمنع من استمرار العلاقات التقليدية التي ظلت متحكمة في النسيج الاجتماعي في الريف والمدينة في آن واحد. وهذا ما جعل عالمًا اجتماعيًا ليبيًّا آخر هو مصطفى عمر التير يولي أهمية خاصة لاتجاهات التحضر في المجتمع الليبي التي حافظت، رغم التحولات، على حنين خاص لدى المجتمع لاستعادة أنماط إنتاج الأجداد وقيمهم بل ونقلها إلى المدينة.

هكذا لم يؤد إحلال التقنيات الحديثة في الزراعة والنقل والاستهلاك في المجال القروي إلى إحلال علاقات اجتماعية ملائمة وقيم جديدة تدل على أن التوجهات الاجتماعية والاقتصادية الجديدة كانت شاملة ومؤثرة.

ولذلك لم يؤد إدخال التقنية إلى الريف إلى تحرير هذا الريف من التبعية التاريخية للمدينة ومن حالة التهميش بسبب قصور في التخطيط الإستراتيجي الشامل لدى الدولة من جهة وبسبب الطبيعة الجغرافية والمناخية لهذه الأرياف التي تميزت بالهشاشة والحاجة إلى تمويلات ضخمة ومشروعات متكاملة تراعي خصوصيات مجالاتها.

د) ضعف التنظيم الفلاحي

ويساهم ضعف التنظيم الفلاحي خاصة والريفي عامة في استمرار ظاهرة التبعية وضعف المردودية الاقتصادية للقرية الليبية.

حيث لم تستطع التنظيمات التي أشرفت عليها الدولة بطريقة لا تخلو من التسييس والتوظيف والأبوية أن تحل المشكلات الحقيقية للريف والزراعة، فقد تضاعفت مشاكل الفلاحين في الاستثمار والقروض والأدوية والمشاتل والتدخل الفني والتسويق وغيرها مما أدى إلى انتقال الظواهر البيرقراطية إلى هذه التنظيمات وتحولها إلى واجهات لإعادة إنتاج التفاوت الجهوي والاجتماعي والاقتصادي وإعادة إنتاج التسلط. أما التنظيمات الأهلية فقد كانت فاعليتها ضعيفة بسبب طابعها اللارسمي، وفقدانها لعناصر القوة المادية والسياسية اللازمة لتحقيق التحول. كما اقتصر دور هذه التنظيمات على الطابع الاجتماعي الداخلي في مستوى القرابة العائلية أو في مستوى إدارة الشأن الثقافي والديني المحلي، وقد زاد من تقليص حجمه المراقبة الشديدة والتحجيم الدائم اللذان كانت تقوم بهما أجهزة الدولة.

ويبرر هذا الواقع التنظيمي الهش ضعف مردودية الإنتاج الزراعي في الريف، وخاصة في المشاريع الخاصة والعائلية التي هيمن فيها العمل الزراعي الموسمي والجزئي المتميز بالتقطع وعدم التواصل وتبديل المنتوج.

إن العديد من المشاريع الزراعية التي أحدثتها الدولة (في عهد القذافي) واندرجت في ما عرف بـ "الثورة الزراعية" حاولت تطوير المشهد الفلاحي في الريف الليبي، لكنها لم تلامس جذور التغيير خصوصًا بعد ما واجهتها صعوبات عديدة أهمها مشكلة نقص المياه، فشرع في نقل مياه الكفرة والسرير وجبل الحساونة من الصحراء، عبر أنابيب ضخمة وباهظة التكلفة إلى المناطق الساحلية الصالحة للزراعة. كما تم استصلاح مساحات حول المناطق الواحية بالجنوب وتم تزويدها بالمياه الجوفية المحلية.

لقد تميزت هذه المشاريع في أغلبها "بمحدودية النجاح بسبب سوء الإدارة بالدرجة الأولى وعلى العكس من المشاريع الزراعية التي نفذتها الدولة في المناطق

الساحلية وسلمتها المواطنين، والتي كان عدم نجاحها يعود بالدرجة الأولى إلى نقص المياه..."[٨]. إن المشروع الذي أطلقت عليه وسائل دعاية الدولة بشيء من التضخيم المعهود "النهر الصناعي العظيم" والخاص بنقل المياه الجوفية الصحراوية إلى المناطق الساحلية في شمالي البلاد لم يستطع إجراء تحولات جذرية في علاقة الريفيين بمحيطهم وعلاقة الفلاح بالأرض، فقد استمرت بعد نحو ثلاثة عقود من الوعود ظواهر التبعية الزراعية وعجز الميزان الزراعي الليبي وضعف مردودية المشروعات التي أنجزت على هامش هذا المشروع الذي كلف الدولة والمجتمع تكاليف باهضة.

ولم تتمكن الدولة بأسلوب تدخلها الفوقي من تحقيق كل الأهداف التي أعلنتها من خلال بعث لجنة عامة للتنمية الزراعية عام ١٩٧٢م أوكل لها وضع مخطط متكامل للتنمية الزراعية في مناطق سهل الجفارة والجبل الأخضر وفزان والكفرة والسرير. فقد اقتصرت النتائج على خلق تجمعات سكانية هي أقرب إلى تجمعات الخدمات منها إلى تجمعات الإنتاج الفلاحي. (انظر الجدول رقم ٢).

الجدول رقم (٢). أهم مشاريع الإصلاح الزراعي.

المناطق	المساحة	عدد المشاريع	نوعها	عدد المزارع
منطقة الجبل الأخضر	٣ ملايين هكتار	١٢	مشاريع متكاملة	٦٥٩٦
منطقة سهل الجفارة	٥,٤ مليون هكتار	٢٤	مشاريع متكاملة	٤٢٧٣
منطقة السهول الخضر	٤٦٩ ألف هكتار	١٤	مشاريع متكاملة	-
منطقة الكفرة والسرير	٨٣ ألف هكتار	٤	(٥٤ قرية نموذجية)	١٥٠٠
منطقة فزان	٤٠ ألف هكتار	٥	-	-

* الجدول من تصميم المؤلف بالاعتماد على المعطيات الواردة بكتاب الأستاذ لوجلي وبعض وثائق الإدارة الرسمية.

(٨) لوجلي صالح الزوي، نفس المرجع، ص ١٢٣.

قدرت تكاليف هذه المشاريع الزراعية التي انطلقت منذ سنة ١٩٧٠م وحتى الثمانينيات بحوالي ٤١٥٥ مليون دينار ليبي خصص أغلبها على الإنفاق على استصلاح الأراضي وتعميرها وإنشاء القرى وبعث المشاريع المتكاملة وخاصة عمليات التشجير وتنمية قطاع تربية الماشية.

ورغم ندرة الدراسات التقييمية نتيجة غياب المعطيات والبيانات الإحصائية حول واقع التنمية الزراعية فإن المتفق عليه هو أن هنالك إهدارًا لإمكانيات مادية هائلة لم يكن في مستوى المأمول من النتائج حيث استمرت ظواهر الارتجال في العمل والتضارب في التخطيط والتغطية الحكومية على العجز التنموي في هذا القطاع أسلوبًا مهيمنًا على تعامل الدولة مع المجال الريفي على مدى عقود أربعة ونيف من الزمن.

٣- خصائص التحول في القرية الحديثة (حصيلة الدراسات)

رغم ضعف وجدّة عملية توسيع النقاش العلمي (النظري والمنهجي) حول قضايا القرية الليبية بما أدى إلى ضعف تقاليد النقاش المؤسسي حول قضايا الريف والقرية، والفلاحة والمجتمع الفلاحي، وغياب ما عرفته تونس والمغرب مثلًا من تطور نسبي في هذه المجالات، فإن اللاّفت للأمر والذي يبعث على بعض الاطمئنان، هو وجود حصيلة هامة من الأبحاث الجامعية التي أنجزها باحثون ليبيون في الجامعات الليبية حول مناطقهم وجهاتهم وبتوجيه من أساتذتهم المختصين وخاصة في جامعتي الفاتح وقار يونس.

فالدراسة الجامعية التي أنجزها موسى زلوم حول "مظاهر التحديث في قرية محروقة"[٩] تؤكد الانتشار الواسع للأفكار الحديثة في الريف الليبي. لكنه ووفق مقياس صمم لقياس مدى انتشار هذه الأفكار يؤكد أيضًا أن التحول في القيم يتميز بالبطء

(٩) موسى إبراهيم زلوم، "مظاهر التحديث في قرية محروقة: دراسة امبيريقية" رسالة الماجستير، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس، ١٩٩٢م.

والرتابة نظرًا لاستمرارية التداخل والتعايش بين الأنماط المعيشية التقليدية والحديثة. وهذا ما تؤكده مجموعة من مواقف العينة من بعض القيم مثل انفراد الأب بقرار زواج ابنته وأفضلية زواج القرابة وتمييز تعليم الابن الذكر وتدني التشجيع على عمل الأنثى...إلخ.

وقد ركز هذا الكم الهائل من الدراسات الجامعية التي لم تقيّم بعد تقييمًا خارجيًا ولم ينشر أغلبها، على موضوع التغير الاجتماعي والتحديث في القرية الليبية. وهذا ما تدل عليه دراسة فريحة الزواوي حول "التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغيير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا"(١٠).

وقد حاولت الباحثة دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات المستقلة والتابعة مثل النوع والعمر والمستوى التعليمي والمهنة من جهة والانفتاح على العالم الخارجي.

وعلى وسائل الاتصال الجماهيري من جهة ثانية في إطار متابعة التحول من "الشخصية التقليدية" إلى "الشخصية الانتقالية" إلى "الشخصية الحداثية" وجاء تطبيق الدراسة على قرية صحراوية بالجنوب الشرقي الليبي بمنطقة الجفرة. ولعلّ من أهم ما درسته الباحثة بكفاءة تدلّ على الوعي بالموضوع متابعة عمليات المشاركة بأنواعها وقياس الاستقلالية وحرية التفكير من خلال مؤشر الفردانية، فضلًا عن دراسة الموقف من حرية المرأة وحقوقها.

ومن الملاحظ أن دراسات الجيل الأول من السوسيولوجيين من أمثال التير والزوي والحوّات، والجيل الثاني من تلامذتهم، تجمع على أن المجتمع القروي الليبي يعيش فترة انتقالية مطوّلة نتيجة عوامل عديدة أهمها الطابع الثقافي والنسيج الاجتماعي من جهة والطابع المناخي والمجالي الجغرافي من جهة ثانية. وهذا ما تؤكده الوضعية

---

(١٠) فريحة أبو بكر الزواوي، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا" رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية سرت، ٢٠٠٨م.

المفارقة التي تبين تقبّلا واسعًا لمنتوجات التكنولوجيا وأنماط الحياة المدنية مقابل مقاومة شديدة لعديد من القيم المرافقة لتلك الأنماط والنظم الوافدة، وتشبثًا ملفتًا للانتباه بمظاهر وقيم الحياة التقليدية. وهذا ما عبر عنه بعضهم في خلاصة مناقشة للموضوع بـ "حصول تغير في الجوانب المادية بشكل أكبر مما أحدثته في الجوانب اللامادية". ويبدو أن النقاش لم يتوسع ولم يأخذ مداه المعرفي، فما علاقة ذلك بخصائص الشخصية المعاصرة في الريف وفي المدينة وما يبدو عليها من تناقضات سلوكية وتوترات قد نجد صداها في الممارسات السياسية وفي علاقات الجماعات ببعضها البعض.

ورغم ذلك فالثابت أن التعليم بدوره كان ولا يزال أهم مؤشرات التغيير في الريف الليبي المعاصر. فقد أدى التعليم إلى حصول حراك واسع في المجتمع الليبي شمل جميع المجالات المادية والجغرافية والاجتماعية والثقافية ماسا النسيج الاجتماعي في جوهره. ولذلك فالمجتمع الليبي عرف خلال الأربعة عقود الماضية حراكًا أفقيًا (جغرافيًا سكانيًا) وحراكًا عموديًا (طبقيًا اجتماعيًا)، ساهمت الثروة النفطية في طبعه بخصائص جعلت منه حراكًا يندرج في إطار التغير الاجتماعي، لكن بخصوصية ليبية واضحة المعالم.

واللافت في هذا المجال أن أغلب الدراسات الحديثة حول التنمية والتحديث في المجتمع الليبي ركّزت اهتمامها على دراسة التغير الاجتماعي بما هو واقع ملموس وحركية جارفة. وبقطع النظر عن مستوى عمق أو جودة هذه الدراسات، فقد استطاعت أن تغطي أغلب المناطق معظم الموضوعات.

ومن خلال الكشف الهام الذي قام به أحد المواقع الإلكترونية[١١] لعناوين الرسائل الجامعية التي تم إعدادها في اختصاص علم الاجتماع بالجامعات الليبية خلال العقدين الماضيين نستنتج ما يلي:

---

(١١) www.nasr.Ly/tieses-Libya/all.html/137.HTM

١- تتوزع هذه العناوين بين تخصصات متقاربة هي: علم الاجتماع الريفي، علم اجتماع التنمية، الأنتربولوجيا.

٢- تشمل موضوعات الدراسة أغلب المناطق والجهات الليبية، مع ارتباط واضح بخصوصية الجامعة والجهة التي توجد بها.

٣- ثمة ما يوحي بضعف حضور دراسة البنية القبلية رغم حضورها الفاعل في الواقع الاجتماعي، ولعلّ التوجهات السياسوية للنظام السياسي هي التي كانت تدفع إلى إخفاء هذا الجانب في الدراسات.

٤- ثمة جاذبية ملحوظة في التحليل للمفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالتوجهات الرسمية للدولة مثال: التغيير والتحديث والتنمية.

٥- وجود حيّز محتشم لقضايا سوسيولوجيا الريف والقربة والقبيلة ومقارباتها، فمن بين نحو ٣٥٠ عنوانًا لا نجد سوى ١٣ عنوانًا صريحًا يتعلق بالريف والقرية[١٢]. ورغم أن العديد من العناوين الأخرى قد لامس المجال الريفي والقروي

---

(١٢) هذه العناوين أُنجزت في جامعات: - أكاديمية الدراسات والبحوث الاقتصادية بطرابلس - جامعة الجبل الغربي (غريان) - جامعة السابع من أبريل - جامعة الفاتح (طرابلس) - جامعة المرقب - جامعة سبها - جامعة عمر المختار - جامعة خليج سرت - جامعة قاريونس (بنغازي) - جامعة أكتوبر (مصراتة) - جامعة ناصر - جامعة التحدي - جامعة أفريقيا المتحدة - جامعة طرابلس للعلوم الإنسانية والتطبيقية وهي:

- دور برامج التنمية الريفية وعلاقتها بالإنتاج "دراسة ميدانية لعمال مشروع مكنوسة الزراعي بمنطقة فزان" - الصالحين عمر المهدي.

- مظاهر السلوك الاجتماعي في المدينة الكبيرة والقرية - "دراسة امبيريفية مقارنة" - فتحي أحمد المدني.

- علاقة بعض العوامل بتشكيل الوعي الاجتماعي للمرأة الريفية "دراسة امبيريقية بمنطقة صبراطة - سهام مفتاح صقر.=

بطريقة أو بأخرى، فإن ما يلاحظ هو عدم وجود توجّه واضح لدراسة القرية وفق تخصص دقيق هو علم الاجتماع الريفي. ولعلّ ذلك يجد تفسيره في العوامل التالية:

أ) الهيمنة الواضحة في الجامعة لتخصص عام هو علم اجتماع التنمية التي أضعفت من حصيلة البحث العلمي المختص في علم اجتماع الريف وفي الأنتربولوجيا الاجتماعية.

=- مظاهر التحديث في قرية ليبية "دراسة اجتماعية ميدانية لسكان منطقة الفقها بشعبية الجفرة" - فتحي الهوني.

- الشباب والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الصحراوية "دراسة ميدانية لقرية جرمة" - علي عثمان علي.

- مظاهر التحديث في بلدة كاباو، - إلياس محمد شريحة.

- التغير الاجتماعي وأثره على المجتمعات الريفية "دراسة ميدانية لقرية بدر" - يوسف أبو عجيلة الفلاح.

- التاريخ الاجتماعي لترهونة "بحث سوسيو أنتربولوجي في عادات وتقاليد الزواج بالداوون" - جمعة عمر فرج محمد.

- التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي "دراسة ميدانية على قرية زلة" - فريحة أبو بكر علي.

- استخدام الطب الشعبي في العلاج "دراسة سوسيو أنتربولوجية في قرية زاوية العرقوب" - عبد الباسط عمر امرايف.

- التغير الاجتماعي في المنطقة الصحراوية، دراسة ميدانية سوسيو أنتربولوجية لواحة الجغبوب - فوزية حسن قناوي.

- عوامل التنمية الحضرية في المجتمعات الصحراوية "دراسة ميدانية على منطقة الكفرة" - محمد فرج رحيل.

- دور العرف في حل النزاعات القبلية "دراسة ميدانية على منسقي القيادات الشعبية ومشائخ القبائل بمدينة أجدابيا - الشريف مهدي عطية.

ب) جاذبية ظاهرة التحضّر الجارف للباحثين، بما أدى إلى إضعاف التخصص الدراسي الريفي والقروي.

ج) هيمنة التوجه الرسمي على سياسات البحث العلمي الجامعي وخاصة ما يتعلق بالتوجه الامبيريقي المرتبط بسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا ما أدى إلى أن أغلب الأبحاث المنجزة كانت تتناول الظواهر والنظم والمشروعات في شبه عزلة عن سياقها الاجتماعي والثقافي والتاريخي[١٣].

ثانيًا: القرية الفلسطينية

عاشت القرية الفلسطينية منذ الاحتلال (١٩٤٨م) أوضاعًا صعبة، فقد تعرض سكان الأرياف الفلسطينية إلى بطش الاحتلال بشكل مزدوج: القهر الاجتماعي والسياسي نتيجة الاحتلال والتهجير والقمع إلى جانب القهر الاقتصادي والعقاري الذي تمثل في مصادرة الأراضي والعقارات وتسليمها عنوة إلى المستوطنين اليهود القادمين من أوروبا وأفريقيا. ومما يدفع إلى اعتبار أن الريف الفلسطيني عاش ولا يزال معاناة وتشويهًا وإلحاقًا بسبب الاحتلال بطريقة لا تكاد تختلف عن المدن الفلسطينية، فقد سيطر الاحتلال على الأراضي الخصبة وهجّر سكان القرى والمزارع وحوّلها إلى مستوطنات زراعية تنتج الخضراوات والحبوب وتصدر باسم "إسرائيل".

---

(١٣) ثمة قسم آخر من الدراسات الاجتماعية التي أنجزت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين يخصّ الباحثين الأجانب من العرب والأوروبيين والأمريكيين، فقد غلب على أكثر هذه الدراسات المنحى السياسي أو التاريخي، فضلًا عن أن كثيرًا من هذه الدراسات أنجز في أطر استشارية أو في مهمّات عاجلة لم تلتفت إلى الواقع الليبي الحقيقي والميداني. إلا باعتبار، واقع بكر ومجال مدروس والظاهرة اللافتة للنظر أن أغلب أصحاب هذه الدراسات قد استفادوا من منح من النظام الليبي ومن علاقات مع بعض رموزه ثم تنكروا لها لاحقًا.

وكان "الصندوق القومي اليهودي" في اسكتلندا وبريطانيا وأمريكا قد لعب منذ نحو ١١٢ سنة دورًا أساسيًا في التهيئة للاحتلال والإعداد لما يعرف بـ "نكبة فلسطين" باعتباره أحد أهم المؤسسات الصهيونية التي قادت عملية الاستيلاء على فلسطين، وتهجير الفلسطينيين سنة ١٩٤٨م مما أدى إلى تدمير أكثر من ٥٣٠ قرية فلسطينية. وقد تم تحويل هذه القرى إلى مستوطنات لليهود وأقيمت المشاريع العسكرية والسكنية عليها لاستيعاب جحافل القادمين من الخارج وكما تم تغيير أسماء العديد من هذه القرى بطريقة بنيت على التشويه واغتصاب الحقوق التاريخية للشعب العربي الفلسطيني(١٤).

لقد تحول الفلاح الفلسطيني الباقي إلى عامل زراعي في أحسن الأحوال أما القسم الأكبر من السكان فقد دفع إلى الهجرة إلى الخارج (إلى لبنان وسوريا والأردن وبلدان الخليج) أو إلى الداخل في الضفة الغربية أو في قطاع غزة. أما الفلاحون الذين قاوموا الاستيطان وتشبثوا بأراضيهم تحت الاحتلال فإنهم لا يزالون يتعرضون إلى المضايقات والاعتداءات من السلطات الاستعمارية ومن المستوطنين من خلال حرق أراضيهم وتجريفها وفق سياسة استيطانية بعيدة المدى.

وقد أدى ذلك إلى تحويل الضيعات الفلاحية الفلسطينية إلى مساحات ضيقة ذات إنتاجية ضعيفة.

إن المعاناة الريفية أصبحت حالة دائمة لا تكاد تختلف صورها في الأراضي المحتلة التابعة إلى سلطة الاحتلال (ما يسمى بأراضي ١٩٤٨م) أو الخارجة عنها في نطاق السلطة الفلسطينية في الضفة والقطاع. فالتهميش الزراعي أضحى خاصية تميز

(١٤) Walid khalidi :All that remains for: the Palestinian villages occupied and depopulated by Israel in 1948 the institute for Palestine studies ,2001.

الريف الفلسطيني من خلال عمليات لا تتوقف من التقطيع والمصادرة والعزلة المفروضة على السكان الريفيين الفلسطينيين أرضًا وبشرًا وإنتاجًا. كما تعيش القرى الفلسطينية المحتلّة نقصًا حادًا في الخدمات فهي تكاد تفتقد الكهرباء والماء الصالح للشراب والاعتداء على مصادر المياه الجوفية أو النهرية.

وقد عرف سكان القرى الفلسطينية المحتلة بالتعرض إلى البطالة فمعظم سكانها يعملون أعمالًا صعبة أو شاقة، فضلًا عن أن نسبة من قوة العمل باتت تجذبها "الأعمال السوداء" في المدن. وقد قدّرت الدراسات أن سكان الريف الفلسطيني الذين يعيشون تحت نمط الفقر يبلغ نحو ٧٠٪.

أما على المستوى الاجتماعي فسكان القرى الفلسطينيين يعرفون بالتشبث بالعادات والتقاليد حفاظًا على هويتهم الوطنية والحضارية. لذلك يلاحظ الدارسون أن سكان القرى يحافظون على لهجاتهم المحلية كما يحافظون على ملابسهم وأكلاتهم التقليدية. وتعرف بعض القرى في صحراء النقب وغيرها استمرارًا للنظم العشائرية التي تحافظ على قيم المجتمع القبلي.

ويمكن تلخيص أهم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها الريف الفلسطيني اليوم في ظل الانقسام بين قرى تحت إشراف السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) وبين القرى المحتلة (أراضي ١٩٤٨م) في النقاط التالية:

- مشاكل ندرة المياه - مشاكل التلوث بفعل نفايات المستوطنات والمدن - تضارب الأسواق ومزاحمة المنتجات الزراعية الصهيونية للإنتاج الزراعي الفلسطيني - الزحف العمراني الاستيطاني - تجريف الأراضي الزراعية وحقول الزيتون بصفة خاصة - الهجرة إلى المدن وإلى البلدان العربية - السيطرة الاستعمارية على المراعي وغياب الأمن بمختلف أشكاله ...

ثالثًا: القرية المصرية

١ - المثال المصري في الإصلاح الزراعي

ويقدم المثال المصري في الإصلاح الزراعي نفسه كنموذج ملائم لدراسة التحولات في الأرياف العربية، فمنذ أوائل القرن العشرين كان الاستعمار البريطاني يجثم على أراضي الشعب المصري محوّلا أراضيه إلى مزارع للقطن المصري لتصديره خامًا إلى المصانع الإنجليزية. ولتنفيذ مشروعه اعتمد الاحتلال سياسة تخويف الفلاحين وترويعهم، ففي الحرب العالمية الأولى عمل الإنجليز على تسخير الفلاحين في فرق تطوعية بالقوة سيقت إلى ميادين القتال تحت حراسة مشددة. كما صودرت المحاصيل الزراعية بأبخس الأثمان وتم الاستيلاء على قطعان المواشي لاستخدامها في تموين الجيوش. لكن بُعيْد أن وضعت الحرب أوزارها سرعان ما هب الفلاحون المصريون بوطنية عالية لإعلان ثورتهم ضد المستعمر[١٥].

وقد أفضى ذلك إلى إقامة النظام البرلماني سنة ١٩٢٣م حيث بدأت الحكومات تصغي إلى مطالب الريفيين فأنجزت بعض المشاريع كان من أهمها:

- إنشاء بنك التسليف الزراعي حماية للفلاحين من المرابين.
- نشر التعليم بالريف.
- إنشاء المستشفيات ومد القرى بالمياه الصالحة للشراب.
- إلغاء نظام السخرة.

وهذا ما ساعد على انتشار الوعي الجديد بالريف مما أدى إلى ارتفاع مستويات الوعي الوطني والوعي الاجتماعي ودفع على إيجاد شخصية جديدة للفلاح. وفي سنة ١٩٤٩م ظهرت الدعوة عن طريق عبدالرحمن الرافعي إلى تحديد العلاقة بين مالك

---

(١٥) كامل (عزالدين)، "الإصلاح الزراعي، نظرة تاريخية"، في "وجهات نظر" عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٦١.

الأرض ومستأجرها تضييقًا على طبقة الوسطاء العقاريين والفضوليين. كما تمت المطالبة بتحديد حجم توسع الملكية الزراعية وحصرها في حدود لا توسع الفوارق الطبقية بين الفلاحين.

ومع بداية الخمسينيات طرح مشروع (د. إبراهيم رشاد) الذي يقوم على فكرة بعث المزارع الجماعية وإلغاء الملكية الفردية وإبدالها بالملكية الجماعية للعاملين فيها. وقد تدعم هذا التوجه الإصلاحي في سنة ١٩٥٢م مع "ثورة يوليو" وخاصة في فترة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر التي عرفت بصدور قانون الإصلاح الزراعي على ثلاثة محاور رئيسية هي:

- تحديد الملكية الزراعية.
- تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر.
- وضع حد أدنى لأجور العمال الزراعيين والسماح لهم بتكوين تنظيمات نقابية.

تشير الأرقام المرتبطة بتلك المرحلة أن ثماني عشرة محافظة استفادت من نظام الإصلاح الزراعي حيث غطت هذه المساحات سدس مساحة الأرض الزراعية في مصر. ووصلت حملة مساحة هذه الأراضي إلى ٧٠٨٦٦٦ فدّانًا، وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التي كانت تدير هذه الأراضي ٦٨٧ جمعية محلية. وكان لهذا النظام انعكاساته الملحوظة على أوضاع الفلاحين فلم يعد الفلاح يولي اهتمامه بالأرض فقط، ولكنه اتجه إلى الاستثمار ضمن مشاريع زراعية مثل تربية الماشية وصناعة المنتجات الزراعية والحيوانية فضلًا عن استعمال وسائل النقل والفلاحة العصرية، فقد بلغ عدد المنتفعين المالكين لمشروعات زراعية صغيرة أكثر من ٢٦٪. بينما بلغت نسبة المالكين لمشروعات متوسطة ١٤٪[١٦].

(١٦) نفس المرجع السابق، ص ٦٤.

وهكذا فقد أدت الإصلاحات الزراعية إلى انقلاب في هرم الملكية الزراعية حيث اتسعت قاعدة أصحاب الملكية الزراعية الصغيرة والمتوسطة مما أدى إلى ارتفاع فاعلية النمو والتوازن وبالتالي ارتفاع عمليات الاستثمار وتحسن الإنتاجية (القصب والذرة الهجينة).

وفي الستينيات طبقت تجارب عديدة لإجراء "إصلاح على الإصلاح" وخاصة في مجالات وطرق التشغيل الموجه للقوى العاملة الزراعية المعطلة، وصحب ذلك برامج واسعة من الرعاية الاجتماعية والثقافية[١٧]، أما فترة الثمانينيات فعرفت هجرة مكثفة للعمل إلى دول الخليج مما أضعف من فاعلية قوة العمل في الريف كمًا وكيفًا. أما بعد حرب الخليج في التسعينيات فقد تمت عودة أفواج هائلة من المهاجرين وخاصة من العراق سرعان ما تفاقمت بعودة العمال المصريين من ليبيا في سنة ٢٠١١م، وهكذا تفاقمت ظاهرة البطالة في الريف.

٢- الهجرة المصرية الريفية إلى بلدان الخليج العربي

من أهم المجتمعات العربية التي تأثرت بالطفرة النفطية في البلدان الخليجية المجتمع المصري. وقد مرت هجرة المصريين إلى بلدان الخليج بعدة مراحل، وتأثرت بعدة عوامل أهمها حرب الخليج وخاصة إلى العراق والكويت.

وإذا كانت الهجرة الفلاحية المصرية إلى الخليج تتميز في بداياتها بالطابع الفردي غير المنظم، فإنها سرعان ما أصبحت هجرة منظمة، تخضع لقانون العرض والطلب من جهة كما تخضع للعلاقات السياسية الثنائية وعمليات تنظيم الهجرة في موجات متأثرة بعوامل الجذب وعوامل الدفع من جهة ثانية.

---

(١٧) الدسوقي (عاصم)، "الريف المصري، تغيّر، في "وجهات نظر"، عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م، ص ٦٠.

وقد حللت بعض الدراسات الاجتماعية والاقتصادية عائدات وانعكاسات الهجرة المصرية الريفية إلى الخارج وخاصة إلى بلدان الخليج حيث أكدت تأثر الأسرة الريفية بهذا الحراك الجغرافي الذي صحبه حراك اجتماعي (مثال دراسة مقارنة بقريتي منشأة صدقي بمركز أبو كبير من محافظة الشرقية وقرية الياسينية بمحافظة البحيرة[١٨] وبينت:

- ارتفاع عدد سكان القرية المصرية نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة.

- استمرار تدهور الوضع الاقتصادي للأسرة الريفية المصرية نتيجة ارتفاع تكاليف الحياة وانتشار النمط الاستهلاكي.

- هيمنة بعض مراكز القوة المالية والاقتصادية في القرية والمدينة بما يؤدي إلى تبعية الفلاح.

- ضعف المرافق والخدمات في القرية المصرية نتيجة هيمنة المراكز الحضرية المجاورة.

- غياب المشاريع الاستعمارية ذات الانعكاس الإيجابي على حياة الفلاحين.

- انتشار الهجرة الداخلية والخارجية (الخليجية) وخاصة إلى السعودية والعراق وليبيا والأردن.

- ارتفاع تكاليف الحصول على عقود عمل أدى إلى إرهاق ميزانية الفلاّح المهاجر وعدم قدرته على الاستثمار في عائدات هجرته إلى الخارج.

- تخصص بعض القرى في الهجرة إلى دولة خليجية بعينها.

- تعرض قوة العمل الريفية إلى البطالة الدائمة والبطالة الموسمية.

---

(١٨) أشرف، بشير، الهجرة الريفية للدول النفطية، دراسة مقارنة بين قريتين، مركز أحوال مصرية، الأهرام - القاهرة ٢٠٠٠م.

- أغلب المهاجرين يوظفون القسم الأكبر من العائدات المالية لهجرتهم في بناء المسكن واقتناء السيارة.

- ارتفاع كبير في سعر الأراضي الزراعية لوجود طلب كبير عليها من العائدين من الخارج.

رابعًا: القرية الصحراوية السعودية

١ - خصائص التحضر في البلدان الخليجية

عرفت بلدان الخليج العربي بعد اكتشاف البترول تحولات عميقة وسريعة سرعان ما انعكست على بنية سكانها وأنشطتها الاقتصادية وخصائصها الديمغرافية والسكانية. وكان لتوظيف الثروات البترولية في التنمية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أبلغ الأثر في التسريع بهذه التحولات. وكان أهم تحول تأثرت به مجتمعات البلدان الخليجية قد شمل أنماط الإنتاج الرئيسية، حيث استبدلت أنماط الرعي والصيد البحري والإنتاج الزراعي البسيط بأنماط أخرى ارتبطت بأنشطة استخراج البترول والغاز وظهور الصناعات البتروكيمياوية وتغير أنماط السكن والتعليم والاستهلاك، وغلبة أنشطة الخدمات والتجارة في أشكالها الحديثة.

كما أدى التحول الجذري في بنى الإنتاج وعلاقاته إلى حصول حراك سكاني واسع جسدته الهجرة الداخلية وظهور عمليات الاستقرار المبكر في البوادي والأرياف.

ويذهب بعض الدارسين إلى الحديث عن "الدولة - المدينة" في العديد من الأقطار الخليجية مثل الكويت والإمارات العربية والبحرين وقطر[١٩]. وتتلخص

---

(١٩) انظر أعمال مؤتمر التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي الذي نظمته الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. في جامعة الإمام محمد بن سعود (٢٥ جمادي الأول ١٤٣١هجري الموافق لـ ٩ مايو ٢٠١٠م).

مؤشرات التحضر السريع في المنطقة بتضاعف عدد سكان المدن عدة مرات مع توسعها على حساب الأراضي الزراعية وتسارع معدلات الهجرة من الأرياف والبوادي وتراجع ظواهر التبدي والريفانية أو انقراضها.

ويمكن تقسيم حراك التحضر في الأقطار الخليجية إلى مرحلتين: الأولى اتسمت بالتحضر البطيء وتمتد من سنة ١٣٥١هـ إلى سنة ١٣٩٥هـ ومن أهم خصائصها أن المدن في تلك الفترة كانت صغيرة، وهي عبارة عن قلاع أمنية محاطة بأسوار ذات بوابات. كما يتميز سكانها بضعف الاستقرار فيها لارتباطهم بمحيطها الزراعي والرعوي. كانت درجة التجانس بين السكان عالية داخل كل مدينة لارتباط الاستقرار بالقرابة الدموية والقبلية وبالعادات والتقاليد والقيم المحلية. وقد شهدت هذه المرحلة عملية تطوين البدو التي مهدت لاستقرارهم وانتقالهم إلى المراكز الحضرية الكبرى فيما بعد. وقد تأثرت هذه المدن المتوسطة بطابع المدينة التقليدية عند العرب ممثلًا في ضيق الممرات وتلاصق البيوت والاعتماد على الدواب وضعف الخدمات. ويقدر عدد سكان هذه المدن في تلك الفترة ما بين (١٠٪ و٣٠٪) بحسب المناطق والدول. أما باقي السكان المتراوحة نسبهم في مجلس التعاون الخليجي بين (٧٠٪ و٩٠٪) فكانوا يقطنون الأرياف والبوادي. ومع بداية عام ١٣٩٣هـ الموافق ١٩٧٣م فقد تضاعفت عائدات النفط في المنطقة التي عرفت بمرحلة "الطفرة النفطية" التي صحبها تحوُّل سريع في مختلف مجالات الحياة في المنطقة الخليجية أدى إلى ارتفاع مؤشرات التحضر.

فمع إنشاء المشروعات الكبرى حول المدن والحواضر والسواحل ارتفعت معدلات الهجرة الداخلية إلى المراكز الحضرية. ومع بداية توظيف هذه العائدات لصالح التنمية المحلية في مختلف المناطق توسع التحضر ليشمل مختلف المناطق ذات

التقاليد البدوية غير المستقرة. لكن عوامل الجذب من المدن استمرت في التأثير على حركة السكان (الوظائف، الخدمات) إلى جانب استمرار عوامل الطرد من الأرياف والبوادي كانخفاض عائدات الزراعة والرعي وانتشار التصحّر وشح الموارد المائية.

ومن مظاهر هذا التحضر السريع الذي جذب سكان الأرياف والبوادي وأثر على علاقاتهم ونشاطاتهم وأماكن استقرارهم:

١- انتشار الطراز المعماري الجديد.

٢- ارتفاع معدلات العمالة الأجنبية المختصة في مختلف الأعمال والأنشطة.

٣- ارتفاع معدلات الاستهلاك عند الأسرة وظهور أنماط جديدة في التربية والمسكن والغذاء والترفيه وغيرها.

٤- انتشار التعليم لدى جميع الفئات العمرية.

٥- دخول المرأة لعالم العمل مع استعمال العمالة المنزلية.

٦- الميل إلى الاستقرار واستعمال المسكن العصري.

٧- انتقال قيم الحياة البدوية والقبلية إلى المدينة وانتقال قيم الحياة الحضرية إلى القرية.

٨- كثرة الأسواق والمحلات التجارية.

٩- اعتماد أغلب المدن الخليجية على تحلية مياه البحر.

٢- التنوع المناخي وأثره على تشكل خصائص الريف السعودي

تعرف المملكة العربية السعودية تنوعًا في الأقاليم المناخية، ورغم هيمنة المناخ المداري الجاف فإن هنالك خصائص أخرى متباينة من منطقة إلى أخرى، فالمملكة تقسم إلى ثمانية أقاليم مناخية[٢٠] وهي:

---

(٢٠) أعمال ندوة "التنمية الريفية: نحو إستراتيجية شاملة للتنمية" الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

١- مناخ السواحل الشرقية والشمالية الغربية ويسود في سهول الساحل الشرقي والغرب.

٢- مناخ تهامة عسير.

٣- مناخ المرتفعات الجنوبية الغربية.

٤- مناخ هضاب الجنوب الغربي (الطائف ونجران).

٥- مناخ عالية نجد والمدينة.

٦- مناخ منطقة تبوك.

٧- مناخ وسط وشمال المملكة.

٨- مناخ الربع الخالي.

هذا التنوع المناخي انعكس على توزيع السكان وعلى مظاهر التحضر كما أدى إلى التأثير على توزيع ونشأة المدن والتجمعات السكنية.

وتعتبر عملية توطين البدو أهم تحول سكاني واجتماعي عرفته المملكة العربية السعودية منذ مبادرة الملك عبدالعزيز بن سعود إلى إنجاز الإصلاحات الاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار الداخلي وتوحيد المملكة، حيث عمل على توطين السكان البدو في مجموعة من الهجر الزراعية حيث وفر لهم آليات النشاط الزراعي من مكائن وآبار وبذور وقطع أراضٍ وغيرها. وهكذا بدأت الولاءات السكانية تتحول من الولاء إلى الزعامات القبلية إلى الولاء للدولة الموحدة.

٣- عملية توطين البدو

وبهذه العملية تم إدماج السكان في المناطق المختلفة تحت راية وطنية واحدة توحد أفراد المجتمع ومجموعاته ليتعايشوا بشكل طبيعي بعد أن كانت الحروب والمنازعات تهيمن على علاقات بعضهم ببعض.

وكان النشاط الرعوي هو الذي يسيطر على اقتصاد مرحلة ما قبل توحيد المملكة فكان لذلك آثاره السلبية على عملية استقرار المواطنين لنشوء الخلافات والحروب بين بعض القبائل بسبب الخلافات على حدود المناطق الرعوية وعلى مصادر المياه، وتميز النشاط الرعوي بأسبقيته للنشاط الزراعي، وهكذا بدأت الدولة الفتية منذ نشأتها بعمليات دعم الزراعة وتوطين البدو في الأرياف، وذلك عن طريق تنفيذ خطط التنمية التي أوصلت الخدمات إلى قطاع كبير من سكان المملكة في كل الجهات.

كما كان النشاط الزراعي قبل التوحيد بدائيًا في أدواته وفي آلياته، شحيحًا في منتوجاته، وضنينًا في موارده. أما بعد ذلك فقد أصبحت الزراعة تمثل المصدر الثاني للدخل الوطني بعد البترول وتمكنت هذه الخطة الوطنية إلى استخدام التكنولوجيا في تربية الماشية وفي الأنظمة الزراعية الإنتاجية إلى درجة أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتصدير بعض المنتوجات الزراعية، لقد بادرت الدولة بجملة من الإجراءات لتنشيط الزراعة في المملكة أهمها:

١- توزيع مساحات واسعة من الأراضي الزراعية على الأفراد والشركات.

٢- تحمل الدولة نسبة ٤٥٪ من تكاليف الأدوية والأجهزة الزراعية.

٣- إنشاء البنك الزراعي لتقديم القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للمزارعين.

٤- تقديم الخدمات البيطرية وتوسيع عمليات التوجيه والإرشاد الزراعي.

٥- التشجيع على تكوين الشركات الزراعية لتنمية الإنتاج الزراعي وتنويعه وتكثيفه.

٦- مساعدة الفلاحين في عملية ترويج إنتاجهم.

ونتيجة لتطبيق خطط التنمية، وخاصة ما يتعلق بالمجالات الزراعية ارتفع إنتاج الحبوب، حيث تطور إنتاج القمح من ٢٦ ألف طن في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من

٤ مليون طن في عام ١٩٩٢م. كما ارتفع إنتاج التمور من ٢٤٠ ألف طن في عام ١٩٧٠م إلى أكثر من ٦٠٠ ألف طن في عام ١٩٩٥م. كما ارتفع إنتاج الفواكه والخضراوات والدواجن والسمك.

ويجد الباحث خلال الإحصاءات الأولى (١٩٧٤م) صعوبة في التمييز ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. ولذلك فإن السكان قسموا إلى رحل غير مستقرين أو بدو إلى جانب المستقرين من سكان القرى والمدن[٢١]. ورغم ذلك فتؤكد البيانات اتجاهًا ملحوظًا وسريعًا نحو التحضر والاستقرار عبرت عنه نشأة القرى والحواضر في مختلف الجهات وصحب هذا التحول في مؤشرات استقرار السكان وتوزعهم تحول في أنماط عيشهم.

لقد ازدادت نسبة السكان المستقرين من ٤٢٪ سنة ١٩٣٢م إلى ٧٣٪ سنة ١٩٧٤م وهو مؤشر دال وقوي على ما طرأ على المملكة من تحولات نتيجة مجموع المتغيرات السياسية والاقتصادية[٢٢] لقد كانت نسبة الرحل من العدد الإجمالي للسكان تتجاوز ٥٧,٧٪ في تقديرات سنة ١٩٣٢م، لكنها تراجعت في سنة ١٩٧٤م إلى ٢٦,٩٪.

وتبين الأرقام أن قطاع الزراعة والصيد سيتأثر بأعلى نسبة من العاملين من المناطق الأساسية ليبلغ أعلاه في الباحة (٦٥,٢٪) ونجران (٦٤,٧٪) والقريات (٤٤,١٪). ويرجع ذلك إلى قلة عدد الممارسين لنشاطات أخرى بهذه المناطق وإلى أهمية القطاع الزراعي بها. لكن هذه النسب بدورها أخذت في التراجع خلال العقود

---

(٢١) إحصائيات سكان المملكة العربية السعودية، لسنة ١٣٩٤هـ (١٩٧٤م).

(٢٢) الزركلي، خير الدين، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م، ج١، ص ٢٥٩.

الثلاث الماضية بسبب جاذبية نشاطات المناجم والبترول والصناعات التحويلية والخدمات لقوة العمل، فضلًا عن ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية، فقد سيطر اتجاه قوي لدى سكان البادية والريف للهجرة نحو المراكز الحضرية وبالتالي تقلصت ممارسة النشاط الرعوي والزراعي لدى السكان[٢٣].

لكن الزحف الحضري أخذ حجمًا ملحوظًا في المراكز التقليدية والجديدة، حيث بلغ عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة وبها بلدية نحو أربعين مدينة، ثم تطور هذا العدد ليصبح في سنة ١٤٠٧هـ (١٩٨٧م) نحو ٨٤ مدينة. فقد ارتفعت نسب التحضر إلى ١٥,٩٪ في سنة ١٣١١هـ (١٩٥٠م)، لتصل في سنة ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) إلى أكثر من ٨٢٪[٢٤] وهي نسبة عالية مقارنة مع نسب التحضر العالمية.

٤- القرية السعودية، الاتجاه نحو الاستقرار والتحضر

تمثل دراسة الثمالي (١٤١٢هـ) عن الهجرة الريفية في منطقة الطائف أحدث الدراسات المختصة[٢٥]، كما قام السرياني (١٤١٠هـ) بتتبع ظاهرة الهجرة والتحضر في المملكة خلال القرن العشرين.

وتمثل الدراسات التاريخية والجغرافية الأكاديمية على ندرتها مجالًا هامًا، لمعرفة خصائص الريف والزراعة والهجرة والبادية. كما تمثل المطبوعات الحكومية مصدرًا

---

(٢٣) السرياني، محمد محمود، الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى، ص ٥٦.

(٢٤) فقيه (هناء): التحضر وأثره في تغير بناء الأسرة السعودية. وزارة الشؤون الاجتماعية، سلسلة البحوث والدراسات (رقم ١٠٢). ط١، ١٤٣٣هـ.

(٢٥) الثمالي، محمد بن مصلح، "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية"، كتاب الندوة العلمية الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، ج٢، ١٤١٢هـ، ص ٢٢٠.

إحصائيًا هامًا، فقد قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة بإصدار عديد من التقارير المتضمنة لبيانات حول هذه الموضوعات، ولم تـخل خـطط التنمية الخمسية من إشارات وملاحظات واستنتاجات هامة حول اتجاهات الهجرة والتحضر والريفانية في المملكة.

وتعتبر دراسة الشامخ حول عملية استيطان البدو في إقليم الخرج[٢٦] من أهم الدراسات الاجتماعية، وهي عبارة عن دراسة ميدانية لسكان مجموعة من القرى والتجمعات السكانية (٢٤ تجمعًا منها ١٣ تجمعًا بدويًّا) بهذا الإقليم الواقع جنوبي مدينة الرياض. كان نصف هذه التجمعات ذا طابع بدوي، وقـد تابع الباحث عمليات التوطين التي قامت بها الدولة في المملكة منذ عام ١٨١٢م ثم عام ١٩٣٠م وذلك من خلال ما اصطلح على تسميته "الهجر" أي كل عمليات التشجيع على استقرار السكان وتوطينهم وفق عمليات مدروسة ومتتالية. وتنقسم هذه الخطوات إلى "هجر قديم"، و"هجر حديث"، يشبه القرى المستحدثة التي أطلقت عليها الأبحاث عبارة "المستوطنات".

ويمكن التمييز بين نوعين من القرى:

أ) القرية الطبيعية

وهي ما ينشأ حول موقع طبيعي عادة ما يكون مصدر ماء كالآبار والعيون. وتمثل القرية الواحة أهم هذه القرى الطبيعية نظرًا لانتشارها الواسع، إذ شكلت هذه المواقع جاذبية دائمة لسكان البوادي الذين اتجهوا إلى الاستقرار في نظام زراعي بسيط يركز على المحاصيل البعلية والسقوية في آن واحد.

---

(٢٦) الشامخ، أحمد بن عبدالرحمن، "استيطان البدو في إقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية"، ترجمة محمد عبدالرحمن الشرنوبي، نشر بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤.

وبمرور الزمن توسع نمط القرية الواحية فازداد عدد سكانها وتوسعت علاقاتها الاقتصادية مع محيطها، فبرزت فيها بعض الخدمات الإدارية والاقتصادية التي لعبت دورًا هامًا في اتجاه الاستقرار والميل إلى التحضر.

ب) القرية المستحدثة

وهي بدورها قرى زراعية، لكن نشأتها لم تكن تلقائية؛ لأنها بعثت وفق خطة حكومية تندرج في سياق سياسة التوطين فيما يسمى بـ"نظام الهجر" الذي يستهدف إسكان مجموعات من البدو في مناطق زراعية، ثم اتسع هذا النوع من القرى التي توطن فيها قسم هام من السكان البدو.

٥- المجتمع السعودي ونمط البداوة

بالاستناد إلى المفاهيم التحليلية في دراسة المجتمعات لدى رواد علم الاجتماع الأوائل من أمثال سبنسر ومورجان ودوركايم حول الخصائص المورفولوجية للمجتمعات التقليدية، يمكننا أن نضع المجتمع السعودي التقليدي في عمومه في المراحل القديمة وحتى العقود التي توسطت القرن العشرين في سياق هذه الخصائص وهي:

- بساطة التركيب الاجتماعي وعدم تعقيد التنظيمات.
- ضعف التخصص وعدم وضوح معالم تقسيم العمل.
- صغر حجم المجموعات السكانية وتشتتها (ضعف الكثافة).
- التشابه في الوظائف والأدوار التي يؤديها الأفراد والجماعات.
- انتشار العلاقات الشخصية المباشرة.

وإذا كان نمط البداوة الذي وجد في شبه الجزيرة العربية عبر التاريخ يمثل نموذجًا لنمط البداوة الذي ساد في أنحاء المنطقة العربية التي تأثرت من بعيد أو من

قريب بخصائص هذا النمط وتمثلته، فإن النمط العربي السعودي كان على الدوام يتأثر بخاصيتين:

١- وجود المدينة كمركز ثقافي اقتصادي على مدى مختلف الحقب التاريخية وتأثر هذا المركز وتأثيره المستمر على المحيط البدوي.

٢- تأثر نمط البداوة في المنطقة بطبيعة المناخ الصحراوي الجاف وتأثره أيضًا بالمحيط الجغرافي الذي عرف حضارات تالدة وثرية.

ومن هنا يمكن التأكيد على خصوصية لم يكن ينتبه إليها الدارسون وخاصة من مدارس الاستشراق والرحالة الغربيين الذين زاروا المنطقة وسجلوا ملاحظاتهم واستنتاجاتهم حولها، وهي أن البداوة العربية كانت على الدوام بداوة منفتحة على محيطها الإقليمي والدولي وفي نفس الوقت كانت متجذرة في واقعها الثقافي والحضاري وخاصة بعد نزول الرسالة المحمدية في المنطقة والتي طبعت المنطقة بطابعها المتميز.

هذه الخصائص التي تميز بها المجتمع البدوي تعكس تفاعل الإنسان مع البيئة التي عاش فيها بما أثر على نوعية الحياة وعلى أنماط السلوك لدى المجتمع البدوي وفي تفاعله مع المجتمعات المحلية المجاورة له.

ونتيجة التفاعل فإن التوجه إلى الاستقرار والتحضر الذي عرفه المجتمع السعودي خلال نصف القرن الماضي مر بمراحل وتأثر بالأوضاع السياسية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة عبر تاريخها الحديث وخاصة بعد توحيد قبائل المنطقة وبناء الدولة السعودية الحديثة على يد الملك عبدالعزيز.

ورغم اختلاف عدد من علماء الاجتماع حول مؤشرات البداوة بين عوامل ترتبط بالعلاقة بالأرض والتنقل وأخرى بالنشاط (الرعي) وثالثة (سيادة القيم البدوية)، فإن الثابت أن هذه العوامل متضافرة تمثل أسس قياس وجود النظام

البدوي. ومع ذلك فإن بعض الباحثين يعتبرون أن مؤشر العلاقة بالفضاء والنشاط لم يعد ذا قيمة قياسية ملائمة في ظل استقرار البدو وتحولهم إلى المدن محافظين على أغلب قيم أجدادهم(٢٧).

وقد حاولت بعض الدراسات السعودية المتخصصة في علم الاجتماع البدوي وعلم الاجتماع الريفي الكشف عن أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النشاط والسلوك الاجتماعي، وخاصة عملية توطين البدو وتحضرهم. وكان من أهم المجالات المدروسة والدالة على حصول تحولات تستدعي الانتباه ظواهر نشأة القرى والمدن الحديثة، والهجرة (الغطغط)، وظهور نشاطات اقتصادية جديدة على حساب النشاطات التقليدية وخاصة نشاط الرعي والزراعة والحرف، فضلًا عن ظهور وتوسع الملكية الخاصة على حساب الملكية الجماعية والمشتركة للقبائل.

كما تغير شكل السلطة في الهجرة من نظام المشيخة الوراثي إلى نظام الإمارة، وقد واكب هذه التغيرات تحول في النسق القرابي من حالة **"النقاوة العشائرية"** في التجمعات إلى حالة **"الاختلاط العشائري"**. بما أثر على طبيعة الوحدات السكنية وتركيباتها السلالية. كما صحب ذلك تبدل في خصائص الأسرة التي لم تعد في أغلبيتها أسرة ممتدة.

عرف سكان القرية السعودية في الفترة الحديثة هجرة واسعة إلى المدينة، "فالزراعة والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تمارس في القرية لم تعد ذات عائد اقتصادي، كما أن كثيرًا من المهاجرين من القرى وخاصة الشباب يهجرون المناطق الريفية والقروية من أجل مواصلة الدراسة... وقد ارتبطت ظاهرة الهجرة من القرى

(٢٧) السّيف، محمد بن إبراهيم، المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م، ص ٢٤٧.

السعودية بظهور آثار سلبية على النشاط الاقتصادي في القرية، بحيث يمكن ملاحظة أن الزراعة في القرية السعودية أصحبت نشاطًا ثانويًا بعد أن كان رئيسيًا، وبعد أن كانت تتميز بالاكتفاء الذاتي وتنتج ما تحتاج إليه وتصدر الفائض إلى القرى المجاورة، أصبحت تعتمد على المدن بتوفير كثير من الأشياء المنتجة أو المستوردة..."[٢٨]. وحسب هذه الدراسات فإن علاقة سكان المدن الجدد من المهاجرين لم تنقطع بقراهم رغم تكيف أغلب المهاجرين مع مدنهم التي استقروا بها.

٦- الهجرة الريفية في المملكة العربية السعودية

نظرًا للتحولات الكثيفة والسريعة التي مر بها المجتمع السعودي الحديث، يمكن القول إن موضوع الهجرة من الريف إلى المدينة فرض نفسه في أولويات الموضوعات التي يتداولها علم الاجتماع الريفي في هذه المنطقة.

فقد شهدت المملكة خلال الأربعة عقود الماضية طفرة تنموية كبيرة كما عرفت خطط التنمية توجهات في التخطيط الإقليمي بحثا عن تحقيق التوازن والتكامل بين الجهات والأقاليم في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

إن الهجرة الداخلية تمثل أحد أهم مصادر وعوامل التغير السكاني من حيث حجمها وتوزيعها[٢٩]. وقد بينت الدراسات المختصة أن نمو المدن يرتبط بعلاقة طردية مع الهجرة الداخلية أولًا ثم الهجرة الداخلية ثانيًا، أكثر من ارتباطه بالنمو الطبيعي لسكان المدن الأصليين.

---

(٢٨) السيف، محمد بن إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص ٢٥٠.

(٢٩) السكران، محمد، ومنير، صديق: "الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية"، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. الرياض، ٢٠١٠م.

لقد ارتفع عدد سكان المدن من ٢,٧٩ مليون في عام ١٩٧٠م إلى ٨ ملايين نسمة في عام ١٩٨٥م، أي بمعدل سنوي بلغ ٦,٤٪، كما ارتفع معدل الهجرة الريفية الحضرية بنسبة تحضر مرتفعة انتقلت من ١٧,٨٪ عام ١٩٧٠م إلى ٤٧٪ في سنة ١٩٧٤م وإلى ٧٠٪ في عام ١٩٨٤م ثم إلى ٧٣٪ عام ١٩٨٩م ثم ٧٧٪ في سنة ١٩٩٣م.

وهكذا ظهر تفاوت كبير بين القرى في معدلات الهجرة المغادرة حيث بلغت ٧١٪ في أعلاها و٢٩٪ في أدناها، فمعدل الهجرة الريفية الحضرية لمدن عرعر والقريات بلغ ٤٤٪ [٣٠].

وتعتبر العوامل الاقتصادية المتمثلة في البحث عن فرص للعمل وزيادة الدخل أهم أسباب الهجرة من البادية والريف والقرى والمدن الصغيرة إلى المدن والمراكز الحضرية بالمملكة[٣١]. أما آثارها فهي سلبية على قطاع الزراعة في الريف الذي استبدلت فيه قوة العمل الأصلية بقوة عمل وافدة كثيرًا ما تفتقد للخبرة بالعمل الزراعي وبتربية الماشية. كما انعكس ذلك على خصائص قوة العمل المهاجرة التي اعتمدت على الانتقاء، وقوة العمل المتبقية التي افتقدت بدورها عناصر النشاط والشباب والحيوية. ولذلك فإن أكبر خسائر التنمية الزراعية المستدامة وخاصة فيما يتعلق باستخدام المبتكرات الزراعية الحديثة والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية[٣٢]، نتجت عن تسرب قوة العمل إلى خارج المنطقة.

---

(٣٠) رجب، مرجع سابق، دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية، ١٩٨١م.

(٣١) الشهراني، ١٩٩٦م، العريشي ٢٠٠٢م، الثمالي ١٩٨٧م، الحميدي ٢٠٠٣م.

(٣٢) وانظر السكران، محمد بن سليمان، الهجرة الريفية، الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية (ملخص عرضه موقع "ملتقى الاجتماعيين" http://www.socialar.com/vb/archive/index).

٧- تجربة قرى الهجر في البادية السعودية

أ) الإطار العام

تعد تجربة إنشاء قرى الهجر بالمملكة العربية السعودية نموذجًا مثاليًا من ضمن أهم النماذج التنموية الريفية التي عرفتها البلاد العربية منذ منتصف القرن الماضي. وتتأتى نموذجيتها من اعتبارها هامة على المستوى العربي والإقليمي والدولي في مجال توطين البدو وبناء الدولة الوطنية الحديثة.

هذه المشاريع التي تعرف بتسمية "الهجر" جمع هجرة، يبدو أنها استمدت من هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنوّرة. والتي لعبت دورًا هامًا مع بداية تأسيس الدولة العربية الإسلامية بالمنطقة. كما تدلّ اللفظة على رغبة باطنية في ترك الممارسات التقليدية للسكان وهجرها وترك نمط الحياة البدوية وخاصة السلوكيات المنافية لقيام دولة مركزية فضلًا عن الرغبة في القطع مع عمليات النهب والخروج عن الطاعة والانقسام التي كانت تطبع تحركات البدو. و"مع هذا التحول أخذت "المستعمرات" الجديدة اسم "الهجر" جمع "هجرة" ومعناه كل قرية جديدة أقيمت للبدو الذين تدينوا وتحضروا فهاجروا إليها من الجهالة إلى الدين، ومن السلب والنهب إلى الزراعة ومن البداوة إلى الحضر"(٣٣).

وتعتبر مشاريع الهجر لدى الدارسين من المشاريع الإصلاحية الاجتماعية الزراعية، لأن هدفها كان يركز على محاولة التغلب على نمط الحياة السائد في الجزيرة العربية عند قيام الدولة وعلى محاولة التحكم في الولاءات القبلية التي كانت تعوق عملية بناء الدولة ونظامها المركزي في الحكم.

---

(٣٣) آل سعود، الأميرة موضى بنت منصور بن عبدالعزيز: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، ط١، دار السافي، بيروت، ١٩٩٣م، ص ٧٥.

لقد عملت هذه المشاريع في نهاية المطاف على دمج الولاءات القبلية في الولاء الوطني الجديد المتجانس[٣٤].

وهكذا تعتبر مشاريع قرى الهجر بالمملكة العربية السعودية نابعة من عملية واسعة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ب) مسيرة المشاريع

كان مطلع القرن العشرين الميلادي يمثل البداية الحقيقية لبعث ما يعرف لدى المؤرخين المعاصرين بالدولة السعودية الثالثة. ويعود الفضل في ذلك للملك عبدالعزيز آل سعود الذي وحّد البلاد وبنى سلطة مركزية في نجد التي أصبحت تعرف بعد استعادتها للحجاز بالمملكة العربية السعودية[٣٥] فقد عمل على تحويل حياة المجتمع البدوي السعودي بكل الوسائل المتاحة من أسلوب تقليدي إلى آخر عصري، كما عمل على تغيير نمط الحياة لدى السكان من الرعي والترحال إلى الزراعة والاستقرار، وذلك عن طريق بعث مشاريع توطينية تضمن وجود البدو في حيّز مكاني محدد يسمح لهم بموارد معيشية ملائمة ويمكّنهم من إقامة علاقات متوسعة مع محيطهم عن طريق نشر ثقافة جديدة وقيم تناسب هذا النمط المستقر. وقد مكّن ذلك الدولة من مراقبة السكان والتحكم فيهم وفي تحركاتهم فوجهت نشاطاتهم وأصلحت أحوالهم فاستفادت منهم في المجالين العسكري والاقتصادي بما يعزز انسجامهم مع الدولة الحديثة ويحقق اندماجهم في المجتمع المنشود. ولذلك تم التركيز على بعض

---

(٣٤) الشعلان، فرحان الأسمر، قبيلة الرولة وبناء الدولة في المجتمع السعودي المعاصر، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس، ٢٠٠٦م، (مخطوط).

(٣٥) نفس المرجع، ص ٢٧٩.

المناطق التي أقيمت بها قرى استيطانية سميت بالهجر. وكان عدد هذه القرى يبلغ في عام ١٩٣٠م حوالي ٢٠٠ هجرة. وبذلك تم إلغاء نظام الحمى الذي كانت بموجبه بعض القبائل تمتلك حقوق الملكية الجماعية واحتكار الرعي والاستغلال الزراعي لأراضٍ شاسعة وتمنع باقي القبائل من العبور والاستغلال إلا بعد شروط مجحفة؛ منها دفع الأتاوات. وهكذا بدأت الدولة بسن التشريعات الجديدة الملائمة لبرامج الإصلاح والتوطين وفرض الإدارة الجديدة.

لقد بدأ التوطين الفعلي عام ١٣٣٣هـ (١٩١٢م) إلى عام ١٣٥١هـ (١٩٣٠م) وخاصة مع هجرة الأرطاوية في نجد حيث كانت منطلقًا أساسيًا لتوسع التجربة إلى مناطق أخرى من المملكة. وقد اتخذ هذا التوطين فيما بعد أشكالًا أخرى حافظت على جوهر السياسات العقارية والإدارية من توطين وإعادة تقسيم وتوزيع للسكان مع التركيز على عملية الإدماج واستحثاث عمليات التحضر. ذلك ما حاولت تجسيده الخطة الثانية لتوطين البدو التي انطلقت في عام ١٣٧٩هـ (١٩٥٨م) في عهد الملك سعود وخاصة عبر مشروع وادي السرحان في الشمال وتواصل ذلك في فترة الملك فيصل مع مشاريع منطقة حرض على امتداد مجرى وادي السبهاء الذي يعد عند الخبراء من بين أكبر مشاريع الإصلاح الزراعي والصحراوي.

ورغم بعض ما اعترض مشروع توطين البدو من مقاومة في بداياته وما رافقه من بعض الصراعات والتوترات المحلية[٣٦] فقد استطاع "كسر المجتمع القبلي وأبدله بمجتمع حضري مقيم حول موارد المياه في الواحات، وعمل سكانه في الزراعة، وكان

(٣٦) أبو علية، عبد الفتاح حسن، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦م، ص ١٦١.

هذا أكبر تغيير اجتماعي اقتصادي في الجزيرة العربية نجم عنه تأثير كبير على حياة القبيلة في المملكة العربية السعودية، وعلى مستقبلها، وفتح الباب أمام تحول اجتماعي كبير نتيجة لإسكان البدو في قرى زراعية وتحضيرهم..."[٣٧].

إن أهم تغيير مسه هذا المشروع حصل في مستوى تركيبة وحجم البنى القبلية التي عرفت تفتيتًا ملحوظًا وفقدت من قواها التقليدية الكثير لصالح مؤسسات الدولة الفتية التي بدأ نفوذها يتسرّب شيئًا فشيئًا إلى مضاعن القبائل وأوطانها. لقد أدى نشر التعليم وتنظيم الإدارة وتأمين طرق التجارة في أنحاء المملكة إلى استتباب الأمن ونشر قيم جديدة أقرب إلى قيم المواطنة فتوسع مفهوم الانتماء بتوسع انتشار هذه القيم الجديدة وقد ساهم توطين السكان البدو في تغيير ثقافة السكان الريفيين وبالتالي في تغيير وعيهم بأدوارهم وبعلاقاتهم مع الآخرين في إطار الدولة الناشئة، فقد رأوا أن حياة الاستقرار أفضل، فأقبلوا على ممارسة وسائل التحضر التي جذبت أعدادًا كبيرة من البدو إلى حياة الاستقرار والاستيطان[٣٨].

ج) مكونات المشروع

اعتمدت مشاريع قرى الهجر على مجموعة من المكونات وفق الأهداف المرسومة لها. فمشروع قرى الهجر في الرولة بالشمال اعتمد على عدة مكوّنات تمثلت في **إرسال شيوخ يعلمون أصول الدين ومبادئ الكتابة والقراءة** ويعمل هؤلاء عادة في إطار أوسع يتمثل في الدعوة إلى التضامن والتعاون ونبذ الانقسامات والممارسات السلوكية المنافية لدين الإسلام الحنيف. كما يركز الأئمة على وجوب طاعة الإمام الشرعي الذي هو الملك، وعلى أداء الزكاة والانخراط في الدعوة إلى القتال. فذلك

(٣٧) الشعلان، نفس المرجع، ص ٢٨٦.

(٣٨) الجاسر، حمد، "البادية"، مجلة اليمامة، العدد ١٢، يوليو ١٩٥٤م، السنة الأولى، ص ٧.

كان يمثل إحدى الصيغ الجنينية لنشر واجبات المواطنة والالتزام بما يفترض أن يؤديه المواطنون الجدد من واجبات، وقد نشأت في هذا السياق حركة دينية سياسية دعوية أطلق عليها "حركة الإخوان" التي لعبت دورًا بارزًا في تدعيم الدولة وتحقيق نجاحاتها العسكرية خاصة. وهكذا فقد "أصبح الولاء للدعوة فوق الولاء للقبيلة أو العشيرة، وانتظم الإخوان في مستعمرات أو هجر تقوم كل هجرة منها حول بئر أو مسجد، وعلى هذا الأساس الاجتماعي الديني نشأت القرى ليزرع البدو وتستقر القبائل تدريجيًا ويصبح لها وطن تذود عنه. وعندئذ يمكن الاطمئنان إليها وتتم دعوتها للحرب في سبيل الله (والوطن)، وتستعيض عن السلب والنهب والغزو بالاستقرار والبناء والزراعة"(٣٩).

د) تقلص حجم القبيلة وبروز دور مؤسسات الدولة

لقد كان لهذه الحركة دور كبير في تحويل جزء كبير من المجتمع السعودي من طور البداوة وهيمنة العصبية القبلية إلى طور المجتمع المستقر والمتجانس. مجتمع منخرط في نظام سياسي يتجاوز إطار التحالفات القبلية التقليدية.

وهكذا تم دمج البنية القبلية دون تصادم أو عنف في السياق الوطني الجديد وفق تخطيط إداري محكم يراعي خصوصيات المناطق والجهات وتركيباتها السكانية. وكان ذاك يتم في إطار احترام الهوية الاجتماعية للبنية القبلية وذلك من خلال العمل على إحياء عناصر القوة والإيجابية والعمل على طمس عناصر الضعف والسلبية فيها.

هـ) إنشاء المجتمعات المحلية

لقد أدت مشاريع الهجر في هذه المنطقة إلى نشأة مجموعة من القرى المتناثرة في المنطقة على نقاط ملتقيات الطرق التجارية أو على منابع المياه والواحات. وقد أدى

(٣٩) دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد ٧، ص ٤٣ (بدون تاريخ).

ذلك إلى نشأة مجتمعات محلية متجانسة هي أقرب إلى الاستقرار والتوطن مما كانت عليه من تشتت وتناحر.

وكان ذلك يشكل بداية حقيقية لنجاح الدولة في مراقبة كل أرجاء المملكة ومجموعاتها السكانية فتم تنظيم السكان وتمت عملية حصر التعداد السكاني وذلك بهدف تحقيق الاندماج الوطني الكامل وهو ما تهدف إليه عملية إقامة المجتمعات المحلية في القرى والمدن والتجمعات التي انتشرت وعمرت "المنطقة".

و) تحقيق الوظيفة الدفاعية

لقد ساعدت عملية إنشاء قرى الهجر بالمنطقة كما في مناطق أخرى على ضمان تزويد الدولة بالجنود المنتدبين للدفاع، فقد كانت قرى الهجر خزّانًا حقيقيًا لجيش الملك عبدالعزيز، فهذه المستوطنات لا تنتج فقط الحبوب والفاكهة وإنما كذلك كانت حضانات لتنشئة الجنود[٤٠].

بهذه الطريقة تم إلزام السكان من ذوي الأصول البدوية بواجب الدفاع الوطني ومع ذلك، وبالتوازي مع دور التعليم ووسائل الإعلام، تم تدريجيًا نشر قيم المواطنة ومفاهيم الوطن والجنسية والهوية الوطنية.

ز) اعتماد القيادة المحلية

اعتمدت مشاريع قرى الهجر على توجه صريح في تعيين قيادة وسلطة محلية تمثل الدولة من بين شيوخ القبائل كما أن اختيار القيادات كان يخضع لمجموعة من المؤشرات كالمكانة الاجتماعية والوجاهة ونظافة اليد وضمان الإجماع المحلي.

أما اختيار مواقع قرى الهجر فكان يخضع لاعتبارين اثنين:

---

(٤٠) الحارثي، ساعد العرابي، المرجع السابق، ص ١٤٦.

١- اعتبار بيئي مثل اختيار منابع المياه من آبار وعيون وأودية مع التركيز على خصوبة الأرض بما يمكن من إقامة مشاريع زراعية رعوية ملائمة وناجحة.

٢- اعتبار إستراتيجي يتمثل في اختيار المواقع الملائمة للمراقبة وتحقيق التواصل بين المجموعات وخاصة على ملتقيات الطرق.

ح) نتائج مشاريع الهجر (قبيلة الرولة مثالًا)

لقد تحولت الأرطاوية إلى مدينة مزدهرة تضم أكثر من ١٠٠٠٠ مواطن، وكان ذلك نتيجة لإنشاء مائة قرية هجر خرجت من أجزاء مختلفة وتوزعت في أراضي نجد وقد بدأت التجربة بتشييد بيوت صغيرة لإقامة الأسر من القبائل[٤١] المنتشرة بالمنطقة. وكانت البداية مع سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م حول آبار الأرطاوية إلى الشمال من مدينة الرياض. ثم سرعان ما توسعت التجربة فنشأت قرى في السنوات اللاحقة في المناطق المجاورة.

ويتم نظام قرية الهجر بالمنطقة وفق مجموعة من الإجراءات المساعدة على تحقيق استقرار البدو وأهمها:

ط) إجراءات إنشاء قرية الهجر

وتتمثل هذه الإجراءات في مجموعة من المشاريع المتعلقة بتحويل البنية الأساسية الزراعية في الريف والبادية بغية التشجيع على الاستقرار وهي:

- إعطاء كل أسرة مستقرة قطعة أرض على سبيل التملك.
- تمكين المستقرين من البذور اللازمة ومن الفنيين في مجالات التدريب والتوجيه الزراعي.
- حفر الآبار لسقي المزروعات والحيوانات.

---

(٤١) الحارثي، ساعد العرابي، الملك عبدالعزيز، رؤية عالمية، ط٣، القمم للإعلام، ١٩٩٨م، ص ٣٤٤.

- تهيئة وإنشاء مساحات رعوية محيطة بكل هجر لتربية الإبل والأغنام.
- إنشاء نواتات لصناعات تحويلية غذائية فلاحية وحرفية محلية.
- منح مساعدات نقدية في شكل منح لإقامة مشاريع زراعية رعوية وصناعية.
- إقامة مرافق جماعية صحية وتعليمية ودينية.
- فتح الطرقات وتسهيل المواصلات.
- خلق مواطن شغل لأبناء البدو المستقرين.

وهكذا وبعد تجربة امتدت على مدى عقود تعيش المنطقة التي كانت تفصلها قبيلة الرولة اليوم حياة جديدة تتعهد بها أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأصبح التركيز بفضل هذه الإصلاحات على قطاعين هامين يساهمان في تنمية الاقتصاد الوطني السعودي:

١- القطاع الإنتاجي ويشمل الزراعة والتجارة والصناعة.

٢- القطاع الخدمي ويشمل الإدارة والسياحة وغيرهما.

إن ما يعيشه المجتمع السعودي اليوم من مظاهر التحضر والرقي يعود في كثير من معالمه إلى هذه الإصلاحات المبكرة وهذه التجارب الرائدة التي ساهمت إلى جانب برامج أخرى في تحقيق نهضة الريف السعودي وإدماجه في مسيرة التنمية الوطنية.

خامسًا: القرية التونسية

١- التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الريف التونسي

أ) دلالة المثال - النموذج

يمكن اعتبار أن تونس تمثل نموذجًا ملائمًا لاستعراض مجموعة من الخصائص التي تجتمع في إحدى تجارب التنمية العربية المعاصرة، فهي تجسّد خيارًا تنمويًا يتميز

بالوسطية من ناحية والتجريب من ناحية أخرى. وهو خيار تنموي تجسده مجموعة من الخصائص يمكن تلخيصها في:

- اعتماد الدولة على القطاع الخاص في عملية التنمية.
- اعتماد الدولة في سياساتها التنموية على النمط الرأسمالي الموجّه
- اعتماد أسلوب الإصلاح الهيكلي للاقتصاد بتوجيه من مراكز النفوذ العالمية
- اعتماد برامج وطنية رائدة في الإدماج الجهوي اجتماعيًا وثقافيًا واقتصادي.

وهكذا فالحالة التونسية تجسّد مثالًا ملائمًا للتعرف على أهم خصائص التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته عديد من المناطق العربية منذ منتصف القرن العشرين إلى اليوم مثل لبنان والمغرب والأردن وعديد من دول الخليج العربي.

ب) ريف أم أرياف؟

يفرض الامتداد التاريخي والجغرافي للمجتمع التونسي التنبه إلى مخاطر التعميم والسعي إلى ضمان الموضوعية العلمية، فالتحولات التي عرفها الريف التونسي[٤٢] تشكل ظاهرة تاريخية على مر العصور، وخاصة خلال المراحل التي تميزت بالحركية الداخلية وبحصول تبدلات في النظم الاجتماعية والقيم الثقافية، فهذا الامتداد وذاك التنوع يحمّلان الباحث عبئًا تنوء به الإمكانات الفردية، ولذلك يقتصر حيز الاهتمام هنا على المراحل الحديثة والمعاصرة من التاريخي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع التونسي عمومًا ومجاله الريفي خصوصًا، مع الميل إلى التعمق في مظاهر التحول في الفترات الأخيرة من القرن بالمقارنة مع ما حصل في أواخر القرن الماضي وخلال العقدين الأول من القرن الحالي.

---

(٤٢) انظر دراسات محمد بن حسن حول: المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م.

ويزيد من عبء الحمل المنهجي التنوع الجغرافي والمناخي الذي طبع البلاد التونسية بطابع خاص مما أدى إلى ظهور نظم فلاحية مختلفة، فالجغرافيون وعلماء الفلاحة يميزون بين ١٧ نظامًا فلاحيًا. ولا شك أن لهذا التنوع الجغرافي انعكاساته على مستوى التنوع الاجتماعي والاقتصادي في الجهات. ولذلك كانت مسيرة بناء القرية وتحديث الريف تعرف تبدلات مستمرة وجب الانتباه إليها.

لكن الكثير من التحولات المنزلة من الخارج (الدولة الاستعمارية) أو من الداخل (الدولة الوطنية) لم تعرف درجة من الشمولية بالنسبة لجميع المناطق الريفية، حيث يرتبط التحول بحجم الإجراءات المتخذة وترتبط الاستجابة له بطبيعة التأثيرات والاستعدادات والحوافز الداخلية.

ورغم إجراءات التحويل والتغيير التي ترتبط بالسياسات العامة للدولة وتستهدف الحصول على نتائج تتصف عادة بالشمولية والسرعة، فإن التفاوتات والاختلافات لا تفتأ في الظهور من منطقة إلى أخرى وبين فترة وأخرى.

كل تلك المحاذير تعطي مشروعية الحديث عن أرياف وقرى تونسية، ومع ذلك فالبحث في الخصائص العامة للتحول في الريف التونسي، رغم أهميته، لا يلغي القول بوجود أنساق داخلية وخصوصيات محلية للتحول. وقبل التعمق في خصائص تلك التحولات وجب التوقف عند مفهوم التحوّل.

ج) في مفهوم التحول الريفي

عمومًا يمكننا اعتبار التحول الاجتماعي عملية شاملة وممتدة تخص المجتمع عبر صيرورته الدائمة وتحتوي هذه العملية المعقدة في داخلها عمليات فرعية، فالتغيير يرتكز على تناقضات في البنى والنظم الاجتماعية والاقتصادية كما أنه ينشأ عن أسباب خارجية أحيانًا أخرى. أما العوامل فهي عديدة بتعدد خصائص الأرياف والمجتمعات

المحلية ومنها تطور التجارة العالمية (منتسكيو) ومنها التنظيم الاقتصادي للمجتمع (ماركس) والتطور التقني والعلمي (كونت) ودور الدين (فوستل دي كولانج) وتبدلات أنظمة القيم (ماكس فيبر) والتمايز الاجتماعي (بارسنز) والنزاعات والخصومات (غارنر). أما علم الاجتماع الغربي فهو يميل في توجهاته العلمية إلى رفض الفكرة القائلة بوجود سبب مهيمن للتغير الاجتماعي، ولذلك فهو أكثر ميلًا إلى القول بوجود تعددية في أنماط التغيير وعوامله. أما إذا كانت العمليات الاجتماعية من النمط الخارجي فإن التغير الاجتماعي ينجم عن حوادث مفاجئة أو من تدخلات إرادية. وكما يرى بودون وبوريكو فإن العمليات التغييرية الأكثر تميزًا من النوع الخارجي والداخلي في آن واحد، وهو ما يعبر عنه بتعددية عوامل التغيير وأنماطه.

ويقتضي التحول وجود تجديد وابتكار في المجتمع وهذا ما حدث للمجتمع الصناعي خلال تكونه في القرن الثامن عشر، بفضل إدخال الآلة البخارية ثم إدخال الكهرباء فالمحركات الضخمة والطاقة الذرية والمعلوماتية...إلخ.

وباعتبار أن التحول يمثل عملية شاملة فهو يتبع مراحل، لأن التغير الشامل لا يتحقق إلا عبر التغيرات الجزئية في المستويات المحلية والجزئية، فبعد مرحلة الاهتمام بالتحولات الكبرى في المجتمع أو بما سمي "الكليات" أصبح علماء الاجتماع يهتمون بالجزئيات وبالتنوعات. لقد انقلبت الصورة وبدأ الباحثون ينظرون إلى الأشياء من الأسفل، مركزين على الاستقلالية النسبية للجهات وللمجموعات وللأفراد في عملية التغيير الشامل للمجتمع، هذا هو الاستنتاج الذي توصل إليه عالم الاجتماع الفرنسي (مندراس) بعد طول تحقيق حينما قال: **"ليس التغير فقط قوى تاريخية وماكرو اجتماعية، إنه أيضًا عملية تفاعل للإستراتيجيات المتعددة لعدد كبير من الفاعلين"**.

إن التحول مسلوبٌ مما أحاط به من حجب أيديولوجية وهو مفهوم مركزي في علم الاجتماع الريفي لأنه يخترق كل مكوناته ومختلف مراحله ولذلك ونتيجة لهذا الحضور الواسع سيكون مفهومًا تحليليًا أكثر منه مقولة منهجية منضبطة لأن المضامين التي يدلّ عليها أثناء استخداماته المتعددة لا تحمل في طياتها اختلافًا كبيرًا مع مفاهيم أخرى قريبة مثل التغير والتغيير والتطور والتجدد، إننا نقصد بالتحول كل أشكال التغيير والتغير التي تحصل في المجتمع أو حوله وتمس كل أو بعض مكوناته من البنى إلى النظم مرورًا بالهياكل والمؤسسات على اختلاف أوجهها.

د) أهمية المجال الريفي في تونس

تكمن أهمية الريف التونسي في مكانته الديمغرافية والاقتصادية والثقافية، فالمجال الريفي يستوعب ٤٠,٨٪ من مجموع السكان الذي قدر حسب إحصائيات ١٩٩٤م بعدد ٨٣٧٨٥٧١١ نسمة وترتفع هذه النسبة حينما لا نعتبر الريف فضاءً مغلقًا فهو مجال مرن ديمغرافيًا لكونه يستوعب الفيض السكاني للمدينة كما أن طبيعة المجتمع التونسي المتميزة بالتداخل بين الريف والحضر وبامتداد الريف في المدينة عبر علاقات الاجتماع والاقتصاد والإدارة تؤكد هذه الأهمية وتدفع إلى علو مكانة الريف لدى الدارسين والمخططين. وجريًا على قول ابن خلدون "البدو أصل الحضر" فإن التحولات الحديثة التي طرأت على المجتمع التونسي مع النصف الثاني من القرن التاسع عشر سواء فيما يتعلق بموجبات الهجرة أو مع تدخل الدولة الحديثة في الريف عبر برامج التنمية وما نجم عنها من تطور في الخدمات وتوسع للاتصال، وطدت العلاقة بين المجالين إلى درجة أصبحنا نعجز معها على وضع حدود مضبوطة بين الريفيين والحضريين.

٢- خصائص الريف التونسي (الخاص والعام)

تقودنا متابعة مجموع الدراسات المنجزة حول الريف التونسي منذ الاستقلال، وكذا الدراسات الميدانية التي أنجزناها إلى مجموعة من الاستنتاجات المتعلقة بطبيعة التحولات في الأرياف المدروسة، ويمكن لهذه الاستنتاجات أن تدعم من خلال تحويلها إلى فرضيات بحث تقتضي مزيدًا من التعمق والتحقق عبر حشد المواد الخام المبثوثة بين الاختصاصات الاجتماعية التي ينقصها التناغم والتضافر، ويمكن تلخيص أهم هذه الخصائص فيما يلي:

الأرياف التونسية ينقصها التحليل، على منوال المقولة الشهيرة التي صاغها جاك بيرك حول بلدان المغرب العربي حينما تحدث عن **مجتمعات منقوصة التحليل بدلًا عن مجتمعات متخلفة**، نتوصل إلى الإقرار بوجود نقص هام في تحليل التحولات التي عرفتها هذه المجتمعات عمومًا وأريافها خصوصًا خلال القرنين الأخيرين، فالأبحاث المنجزة والمعطيات المتوفرة لا تغطي مختلف المناطق والتجمعات بنفس الدرجة من الأهمية والدقة العلمية. يوجد تفاوت في التناول في المستوى الجغرافي مثلما يوجد تفاوت في مستويات التناول العلمي (أسبقية التاريخي والجغرافي على الاجتماعي والاقتصادي).

عرفت الأرياف التونسية تحولات جذرية في نظمها الاقتصادية والعقارية وخاصة بفعل السياسات الاستعمارية، فقد خصّت منطقة الشمال الغربي والسهول الخصبة المجاورة للسواحل بحيز هام من التدخل، وقد أدى ذلك إلى إحلال النمط الإنتاجي الرأسمالي، صحبه إحلال قيم وعادات دخيلة سرعان ما توطدت بفعل توطين "المعمرين" وامتداداتهم كما عملت تلك السياسات على تغيير الحركية السكانية وفرضت حراكًا اجتماعيًا على المجتمع المحلي.

وبالمقابل استطاعت الأرياف ذات الظروف الطبيعية الصعبة في الوسط والجنوب، أن تحافظ على تماسكها الاجتماعي والثقافي، رغم ما عرفته بدورها من اشتداد المراقبة على أراضيها " العسكرية" ورغم تعرضها إلى حركية أفقية عبر الهجرة الداخلية والخارجية. هذا التماسك الناتج عن ردات فعل عديدة لا نزال نلمسه في تحليلنا للمجتمع التونسي بمختلف جهاته في المرحلة الراهنة وهو ما تعبر عنه الاختلالات الجهوية الراهنة التي أفضت إلى أحداث سنة ٢٠١١م.

لقد تأثرت عموم المناطق الريفية التونسية بعملية التنمية التي أدخلتها الدولة الوطنية بعد ١٩٥٦م، وحصلت ردود فعل متفاوتة الدرجات تجاه البرامج والمشاريع التي عملت سياسات ما بعد الاستقلال على تطبيقها وكان الهدف منها توحيد البلاد وتحقيق الاندماج(٤٣).

إن حصول التغيير في مستوى البنى الأساسية وقطاع الخدمات أكثر من حصوله في مستوى قوى وعلاقات الإنتاج، جعل الأرياف الفقيرة لم تعرف مشروعات اقتصادية توقف الهجرة وتطور مصادر الدخل المحلي وبالتالي ترجع بالنفع على الريفيين. وهذا ما جعل هذه المناطق تعرف حتى وقت قريب بإنتاجها للظواهر الاحتجاجية المرتبطة في أسبابها بسوء توزيع التنمية.

الحضور الواسع للدولة بأجهزتها وبسياستها التدخلية أدى إلى حصول تغير في التوازنات الاجتماعية وتفجير حركية في أسس الاندماج وتبدل في مرتكزات المكانة الاجتماعية في الريف التونسي، فقد أدى تدخل الدولة منذ بداية الاستقلال إلى شمولية

(٤٣) بوطالب (محمد نجيب)، القبيلة التونسية، من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، طبعة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠٠٣م.

المراقبة وافتكاك مشروعية السلطة المحلية من المشائخ والزوايا والقبائل. وقد أدت الوظيفة والتعليم والانخراط السياسي في الحزب إلى حصول تبادلات جوهرية في مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي في الريف (الحراك الطبقي). لكن ذلك لم يوقف الاختلالات الجهوية في توزيع مشروعات التنمية بعد انتشار أمراض السلطة من جهوية وبيرقراطية وغيرها.

تحول اعتماد الدولة في بناء مشروعيتها بشكل تدريجي من المدينة إلى الريف بعد انتقال مراكز النفوذ من العاصمة إلى الساحل منذ أوساط سبعينيات القرن العشرين، حيث أدى تفكك الأدوار التقليدية التي كانت تحتكرها النخب السياسية والاجتماعية والثقافية من خلال الحركة الوطنية وعلى امتداد العقدين الأولين من الاستقلال، والتي كانت تتمركز في المناطق الحضرية وفي المدن الكبرى، إلى ظهور قوة جماهيرية تعتمد الكم أكثر من الكيف وتتشكل من الفلاحين الصغار والشرائح المتوسطة التي أفرزها التعليم، من الباحثين عن مكانة جديدة لهم في مسار البناء الوطني عبر المطالبة بالخدمات وبالمساعدات وبالوظيفة التي خصصتها الدولة للريف في وعودها.

لكن هذا التحول في الاعتماد على الفاعلين الاجتماعيين في الريف لم يصحبه تحول حقيقي في مستويات تنمية الجهات الريفية التي بقيت في غالبية الجهات محرومة من التوزيع العادل للثروة الوطنية.

ولوحظ الارتفاع التصاعدي لمشاركة المرأة في النشاطات ذات الطابع الفلاحي (زراعات سقوية، تربية ماشية، فلاحة منزلية،...إلخ) فقد بلغت هذه المشاركة الثلثين من مجموع نشاطات قوة العمل الفعلية في الريف، فالمرأة في ولاية جندوبة مثلًا تساهم

بأكثر من ٤٠٪ في العمل الفلاحي، وهي تفوق كل المعدلات الجهوية وكذا المعدل الوطني الذي لا يتجاوز ٣٣٪ عام ١٩٩١م.

وقد تقلّص عدد الأسر الريفية المالكة لمستغلات فلاحية، وبالتالي تقلصت فاعلية القطاع الفلاحي في الأسرة الريفية عبر توسع عدد الأسر المعتمدة على موارد أخرى غير فلاحية، ففي عام ١٩٨٩م نجد ٤٠٪ من بين ٥٠٠ ألف أسرة ريفية لديها مستغلات فلاحية، أما في ١٩٩٤م فتوجد ٢٠٠ ألف أسرة ريفية من بين ٦٠٠ ألف أسرة فقط تملك مستغلات فلاحية؛ أي أن النسبة تحولت من النصف إلى الثلث، والجدول التالي يبين تطور عدد السكان النشيطين بالألف وهم الذين يعتمدون على الفلاحة كمصدر أساسي:

الجدول رقم (٣). تطور عدد السكان النشيطين بالمجال الفلاحي في تونس.

السنة	١٩٧٥م		١٩٨٤م		١٩٨٩م	
السكان	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الذكور	٤٤٠	٨٦,٤	٣٨٠	٧٩,٨	٤٢٢	٨٢,٧
الإناث	٦٩	١٣,٦	٩٦	٢٠,٢	٨٧	١٧,٣
المجموع	٥٠٩	١٠٠	٤٧٦	١٠٠	٥٠٩	١٠٠

كما تم إدماج الريفيين في شبكة من العلاقات التنظيمية في إطار مجموعة من الهياكل والمنظمات التي عملت الدولة على الإشراف عليها وهيكلتها لتضم مختلف الفئات السكانية القاطنة بالريف. وتتوزع هذه الهيكلة من "المجلس الجهوي للتنمية" الذي يكون في مستوى مركز الولاية وصولًا إلى "المجلس القروي" و"لجنة الحي" أو "لجنة الدوار"، على أن تنوع هذه التنظيمات بقدر أهميته فهو لا يعكس درجة مرتفعة

من الفاعلية؛ لأن شبكة أخرى من العلاقات لا تزال تسري في غالبية الأرياف وتتبلور عبر بقايا التنظيمات التقليدية المرتبطة بأسس الانتماء إلى القرابة والجوار. كما يعود ضعف فاعلية هذه الهياكل إلى التداخل الملحوظ بين الإداري والاجتماعي من جهة والسياسي من جهة ثانية مما عطل من الطابع المدني لهذه التنظيمات المرتبطة بالمركز بشكل أو بآخر.

ويمكن حصر أهم التنظيمات القائمة التي تـمس المجال الريفي كليًا أو جزئيًا فيما يلي:

الجدول رقم (٤). التنظيمات الاجتماعية – الاقتصادية في الريف التونسي المعاصر (بين ١٩٥٦م و٢٠١١م).

اجتماعية	اقتصادية اجتماعية
لجنة الحي	المجلس المحلي للتنمية
لجنة الدوار	المجلس القروي
لجنة التضامن الاجتماعي	الاتحاد المحلي للفلاحين
جمعية الصيادين	التعاضدية الفلاحية
لجنة صيانة المدرسة	شركة الأحياء
الاتحاد النسائي	الاتحاد المحلي للتجارة والصناعة
لجنة الجامع	الجمعية ذات المصلحة المشتركة (مائية)
نادي الشباب	الجمعية ذات المصلحة المشتركة (الغابية)
الجمعية الرياضية	جمعية المربين
الشعبة الدستورية(من ١٩٥٦م إلى ٢٠١٠م)	مجلس التصرف في الأراضي المشتركة
النقابة الأساسية للاتحاد العام التونسي للشغل	مجمع التنمية
	جمعية التنمية

ومما يجب التنبه إليه أن هذه التنظيمات لم تكن بالضرورة موجودة بأكملها في مختلف المناطق الريفية التونسية لاختلاف الأهمية الاقتصادية والسكانية للمنطقة من جهة ولاختلاف الخصوصيات التنموية للمناطق والجهات من جهة ثانية.

٣- مظاهر التحول في الأرياف التونسية

أ) المظاهر الاقتصادية

- تبدل نمط الإنتاج: عرفت الأرياف التونسية منذ التدخل الاستعماري تبدلًا في الأنماط الإنتاجية السائدة بها مثل أحد أهم مظاهر التغير البنيوي. لقد كان النمط الفلاحي المعاشي والحرفي البسيط هما النمطان المهيمنان على الاقتصاد التقليدي الريفي، مما جعلهما يتميزان بضعف تقسيم العمل لانغلاقه على الذات، ومما أدى إلى ضعف التراكم ومحدودية التبادل. وكان النظام الاستعماري العالمي في القرن التاسع عشر يسعى قبيل التدخل المباشر إلى ربط السوق المحلية التونسية بآليات السوق الرأسمالية. لقد عرف الريف توسع عمليات الاستهلاك والتبادل مع ازدياد الطلب وتطور تقنيات الإنتاج في الفضاءات الريفية في الشمال، فضلًا عن الخصائص الجديدة التي تميزت بها العمليات الإنتاجية من مظاهر السرعة والجودة والوفرة. كما شهدت العادات الفلاحية عامة والغذائية خاصة تأثرًا عميقًا بهذه العناصر الجديدة التي أدى دخولها إلى بداية تفكك الحرف والصنائع المحلية، واستبدالها بمنتوجات تأتي من خارج الريف. كما شهد النمط الرعوي التقليدي عدة تبدلات أفضت إلى دخول أساليب التربية الحيوانية الحديثة باعتماد تغذية الحيوان بالأعلاف المصنعة والمركزة وبالاعتماد على البيطرة، فضلًا عن التأثيرات العميقة في طرق الإنتاج وأساليبه وفي الوعي العام لدى المزارعين مع استعمال الشاحنات والجرارات لنقل القطعان وجلب الأعلاف والمياه.

- تطور التبادل منذ إطلالة الاستقلال وإعادة تنظيم مختلف المجالات الوطنية وتدعم المرور من الاقتصاد المعاشي المتغلب على الأرياف إلى الاقتصاد التبادلي المرتبط بالسوق. فإذا كان الأول يتميز بالانغلاق رغم ربط اقتصاديات بعض أرياف الشمال الغربي والجنوب الغربي بالنظام الرأسمالي، إلا أن ذلك كان عبارة عن عملية فوقية لم تمس من الأوضاع الاجتماعية للريفيين جوهريًا أما الثاني فيقوم على الانفتاح والحركية، وظهرت الحاجة إلى تغيير التشريعات والقوانين حتى تسمح بإحداث تلك الحركية، ولذلك ظهرت منذ البداية سلسلة من الإجراءات تميزت بالتجريبية وبسرعة التبدل في العقدين الأولين من الاستقلال على الأقل. وفي علاقة بخيارات سياسية وتنموية كانت محكومة بالتفاعل مع الاتجاهات المهيمنة على الاقتصاد العالمي والنظام الدولي الثنائي. كما ساهم تطوير البنية الأساسية في دعم نشاط الأسواق المحلية التي كانت تعمل بشكل تداولي في البداية ثم تميزت بديمومة التنظيم وبالتوسع[٤٤]، ففي المرحلة الأولى كان النشاط الاقتصادي التبادلي يقتصر على مراكز المعتمديات التي لعبت دورًا هامًا في تنشيط الاقتصاد الريفي المحلي وتطوير عائدات الريفيين عبر إنجاز مبادلة البضائع الفلاحية المحلية بالبضائع المصنعة أما في المرحلة الموالية (السبعينيات) فقد عرفت فيها مراكز العمادات في الأغلب أسواقًا أسبوعية منها ما انقطع ومنها ما استمر إلى الآن ومن مظاهر التحول المتعلقة بإدخال الأرياف في السياسات المالية وطنيًا ودوليًا ظهور الأجرة النقدية بشكل واسع في مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك عمليات العمل والإنتاج والتبادل والتجارة.

---

(٤٤) سلمى التريكي، الأسواق الأسبوعية بالشمال العربي، دراسة سوسيولوجية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ٢٠١٢م، (تحت إشرافنا).

- تطور الفلاحة: يعتبر مؤشرًا التوسع في المساحات السفوية ونمو مردودية زراعة الحبوب، من أهم مؤشرات التطور في النظام الزراعي التونسي الحديث، كما ساهم الفلاح الجديد المتخرج من المدرسة ومن الإدارة العصرية والمؤثر في الأوساط الريفية بأساليبه وتقنياته وإستراتيجياته في تدعيم هذا التطور، فضلًا عن الإجراءات التي اتخذتها الدولة مثل بناء السدود والبحيرات الجبلية وتغذية المائدة المائية. أما ميكنة الفلاحة فتعتبر من أهم مؤشرات هذا التطور، ورغم بطئها فهي عملية امتدت على مدى نصف قرن تقريبًا بدأت ببعض الجهات لتشمل في النهاية أغلب المناطق الصالحة للزراعة. وقد أدى استعمال الطرق الجديدة في الإنتاج الفلاحي إلى إدخال المشاتل الأجنبية في بذر الحبوب وفي الغراسات، بل حتى في أجناس المواشي والطيور والأشجار وقد مست هذه الظواهر مناطق تعرف بصعوباتها المناخية مثل بعض المناطق الصحراوية بولايتي قبلي وتطاوين.

لم تكن تلك العمليات مجرد إجراءات ظرفية بل كانت إجراءات جوهرية؛ لأنها حملت معها تغيرات في الوعي وفي الممارسة لدى سكان المناطق المستهدفة، وهذه التحولات تذكرنا بالمثال المعروف لعالم الاجتماع الفرنسي مندراس (Mendras) حينما حلل الآثار الناجمة عن عملية إدخال الذرة الهجينة، أو بمثال لين وايت (Lynn White) حين بين التأثيرات الناجمة عن استعمال المحراث المعدني وخاصة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية. وحري بنا هنا استعراض المثال النموذجي الذي صاغه مندراس حتى نكتشف درجة التعقيد والانعكاسات والتحولات التي يحدثها بمجرد إجراء وحيد من هذا القبيل.

النموذج المثالي للتحول الزراعي عند مندراس: يتمثل هذا المشروع في مبادرة وزارة الفلاحة الفرنسية في العقود الأولى من النصف الثاني من القرن العشرين

بإدخال الذرة الهجينة بهدف زيادة إنتاجية الأرض ومحاصيلها مما أدّى حسب مندراس إلى حصول تعقيدات وتبدلات جوهرية عرفها آنذاك النظام الزراعي، ومنها اتباع الفلاح لدورة زراعية مختلفة عن دورة زراعة الذرة التقليدية وازدياد الاعتماد على التقنيات الجديدة في الرعي وفي تغذية الأرض ودعمها بالأسمدة والأدوية وفي طرق الزرع والحصاد.

أما الانعكاسات المترتبة عن هذا النشاط الجديد فقد تمثلت في:

- ازدياد المصاريف وتوسع المساحات المزروعة.
- ازدياد المحاصيل من الذرة وبالتالي ازدياد عدد الدواجن.
- الاعتماد على الديون لاقتناء التجهيزات.
- ازدياد العائدات: توسع الحاجيات لدى الفلاح (تطوير المسكن - تحسين أثاثه - تحسين وسائل النقل).
- تغير نظام تقسيم العمل (بروز أهمية دور المرأة، وظهور أعمال جديدة بالريف).

ب) المظاهر الاجتماعية

إذا كانت التحولات الاقتصادية بذلك المستوى من التعقيد وخاصة في المجال الفلاحي، فإن الانعكاسات الاجتماعية لا تقل أهمية عنها. من نتائج تلك التحولات أنها أدت إلى ظهور بعض الصعوبات لدى الباحثين في ضبط دلالات المفاهيم المستخدمة كوحدات للتحليل. ومنها الريف والحضر والفلاح والراعي...إلخ. فالحراك الاجتماعي المصاحب للحراك الاقتصادي شمل أغلب الفئات الاجتماعية، بل إنه أدى إلى ظهور فئات وشرائح بينية جديدة. وهذا ما تبلور من خلال التغيرات التي طرأت على مواقع الفاعلين وأدوارهم ووظائفهم كأفراد ومجموعات. لقد انعكست التحولات السريعة في الأرياف التونسية على الأسرة. هذا الهيكل الاجتماعي

بالرغم من توطد دوره فإنه عدّل من وظائفه، فضلًا عن تأثره بالعادات الجديدة والدخيلة، كما ظهر التحول في مستوى المسكن شكلًا ومحتوى. وبالتوازي مع بروز العائلة الصغيرة المستقلة عن العائلة الكبيرة وعن العشيرة. أدت التحولات الجديدة إلى انتشار النزعة الفردية وظهور استقلالية الفاعل الفردي في سيرورة البناء الاجتماعي، وقد لعب التملك الخاص وظهور المنظمات المدنية وانتشار أشكال جديدة من التعاقد الاجتماعي والاقتصادي دورًا هامًا في تلك التوجهات. ومن المظاهر الاجتماعية دخول المرأة مجال العمل الإداري والتربوي خاصة. أما العمل الفلاحي النسوي فقد عرف هيكلة جديدة وانتظامًا مغايرًا، فالوضعية الجديدة أصبحت تتميز بلعب المرأة دورًا فاعلًا في الاقتصاد الأسري، وفي المساهمة في بعض النشاطات الفلاحية مثل تربية الماشية والفلاحة السقوية. أما الإعلام، فإنه لعب دورًا بارزًا بعد الاستقلال من حيث توحيد الزمن الريفي مع الزمن الحضري (المذياع ثم التلفاز)، وقد تدعم ذلك بتناغم النظامين الإداري والتربوي، فبعد أن كان الزمن الريفي يتميز بالانغلاق وارتباط تحديداته بالمحيط الطبيعي (حركة الشمس والقمر والليل والنهار) أصبح تقسيم الزمن وقياس سرعته مرتبطين بمحددات دقيقة وشاملة وقد انعكس تبدل الزمن الاجتماعي على ارتفاع عمر الزواج في الريف عند الذكور أولًا ثم عند الإناث بدرجة ثانية، فضلًا عن تقلص ظاهرة الانقطاع المدرسي وخاصة مع تطبيق نظام التعليم الأساسي في مراحل لاحقة ويمكننا هنا أن نخصص حيزًا من البحث للتعرض إلى أهم مظاهر التحولات التربوية والثقافية.

ج) المظاهر التربوية والثقافية

١- التعليم: يعتبر التعليم من أهم المؤشرات الاجتماعية الدالة على عمق التحولات الحديثة في المجتمع التونسي بعد الاستقلال، فالمراهنة على هذا القطاع منذ

العقود الأولى من الاستقلال ساهمت في تعميم التعليم داخل مختلف الجهات والفئات التي كانت محرومة، وقد أدى ذلك إلى التخفيف من حدة التناقضات والاحتياجات التنموية. ومعلوم أن الدولة اتبعت في تطبيق هذا الخيار سياسات مرحلية انطلقت من مقاومة الأمية وربط التعليم بسوق العمل (ربط التعليم المهني في البداية بسوق العمل بالخارج) ثم تعميم التعليم وتوحيده والاتجاه نحو إجباريته.

لقد جمع خيار التعليم بين التأثير المباشر وذلك عبر الرفع من معدلات التمدرس ومقاومة الأمية ونشر مبادئ العلوم والمعارف والثقافة من جهة، وبين التأثير غير المباشر عبر تحقيق التواصل والاندماج بين مختلف الجهات والمجموعات السكانية، فقد أدت تنقلات المربين الدورية بين الجهات وتوغلهم في الأرياف إلى تضييق الهوة بين الثقافات الفرعية وخصوصياتها الجهوية والمحلية. كان المعلم الآتي في الأغلب من المناطق الحضرية يحمل معه، وحده أو صحبة عائلته، مجموعة من الأفكار والقيم والعادات الجديدة إلى مجتمع الاستقبال، يتطبع بها تلامذته وأهاليهم، كما كان يحمل معه إلى مجتمعه مؤثرات عديدة، ولكنه كان يؤثر أكثر مما يتأثر نظرًا لما كان يحتله موقع المعلم في الريف في العقدين الأولين من الاستقلال من تبجيل وإكبار. لقد لعب المعلمون دورًا قيّمًا في تحقيق بدايات التحول في الريف، فهيأوا للتحولات اللاحقة بما كانوا يقومون به من أدوار اجتماعية وثقافية وسياسية. ولذلك ركزت الدولة في العقود الأولى من الاستقلال على توظيف هذا القطاع في إنجاح سياستها في الريف، بطريقة تشبه الدور الذي أوكله المجتمع للأئمة ومعلمي القرى في الريف في عهد الاستعمار حتى يحافظوا على هويته.

٢- الثقافة: أدى التوسع التدريجي في عدد المدارس وازدياد أعداد المدرسين (في الابتدائي والثانوي) إلى تسرب الثقافة المدنية التي تشرف عليها الدولة. كما أدى

ذلك إلى توسع التبادل الثقافي والانفتاح على النظم الثقافية الحديثة. كما ساهمت الثقافة المنتشرة عبر قناتي التعليم والإعلام في إحداث حركية واسعة جسدها توسع تقسيم العمل وظهور تخصصات ووظائف جديدة فضلًا عن توسع انتشار قيم المواطنة والحياة المدنية على حساب القيم التقليدية.

غير أن التعليم عرف في العقدين الأولين بعض الظواهر السلبية التي كانت تشكل عائقًا تنمويًا حقيقيًا في الريف، ومنها ضعف نسب تمدرس الإناث بصفة عامة وانتشار ظاهرة الانقطاع وخاصة في بدايات التعليم الثانوي الذي لم تكن مؤسساته قادرة على مواكبة الحاجيات والتطورات التي أنجرت عن تحسن المؤشر الصحي والازدياد في دخل الفرد بداية من فترة السبعينيات. فضلًا عن الأوضاع الاقتصادية للأسرة التي ظلت متدهورة في أغلب الأرياف الداخلية مما جعل من الصعوبة بمكان أن يتخلى الفلاح عن أبنائه كقوة عمل وهم في سن الدراسة.

ومن مظاهر التحول الثقافي في الريف التوجه الرسمي والشعبي نحو عمليات توظيف الرصيد الثقافي المحلي، وذلك من خلال استغلال المواقع الأثرية والموروثات الشعبية سياحيًا وثقافيًا. كما أن المكانة التي بدأت تحظى بها الثقافة الشعبية الريفية من قبل وسائل الإعلام بإبراز الإبداعات الشعرية والمنتوجات الفنية للفلكلور والصناعات التقليدية، دلت على محاولة الأرياف التونسية دخول الدورة الاقتصادية الوطنية في أواخر هذا القرن بروح جديدة. رغم ما كان يعتري هذه الخيارات والنشاطات من اضطراب وعشوائية وارتجال.

إن الحراك الاجتماعي مثل في الريف التونسي أهم نتائج التحولات التي استهدفت المجتمع المحلي، فقد أدى التعليم إلى تغيير واضح في وظائف الأسرة وخصائصها حيث عرفت تنوعًا ملحوظًا في أدوار الأفراد وتكوينهم وأفكارهم

وانتماءاتهم، كما تقلصت ظواهر التوارث المهني وتبدلت أسس المكانة الاجتماعية في المجتمع الريفي بظهور الوظائف الجديدة والانفتاح على الخارج عن طريق الهجرة والتجارة.

د) المظاهر السياسية

١- تسرب الوعي الوطني إلى الأرياف: ظلت علاقة أغلب الأرياف الداخلية بالسلطة المركزية تتراوح بين التبعية والخضوع وبين التمرد والانكفاء، على مركز داخلي محلي يتخذ مرات القبلية محوره ومرات أخرى الزاوية، ثم سرعان ما تبلور الوعي الجنيني للشعور الوطني مع بدايات القرن العشرين وتجسد في أفكار وشعارات ومطالب وبرامج رفعتها تنظيمات متعددة جسدتها الحركة النقابية والحركة السياسية بالأساس.

لقد تحولت الأرياف النائية إلى مناطق تمرد حقيقي تجسد في ظهور حركات مسلحة ضد السلطات الاستعمارية لها خلفياتها الفكرية والسياسية. وكانت بعض المؤسسات الدينية في الأرياف تضطلع بمهمة بلورة الوعي الوطني الجنيني عبر ردات الفعل العديدة والتحديات المستمرة للسلطة الاستعمارية التي كانت تهيمن على الأرياف وخاصة في "المناطق العسكرية"، وهكذا فقد تحولت جوامع القرى وبعض زواياها إلى مراكز لبداية تبلور حركة الرفض الاستعماري والتمهيد لنشأة الحركة الوطنية منذ بدايات القرن.

لكن هذا الوعي الجنيني بالوطنية سرعان ما عرف مداه وتأسيسه في بداية العشرينيات مع انتشار الأفكار السياسية الجديدة التي تسربت عبر تشكل النخب السياسية الحديثة في المدن حيث أثرت تنظيماتها في الأرياف والقرى الداخلية. لقد أدى ذلك إلى تحول في مستويات الوعي السياسي في الريف مع تبلور المشاعر الوطنية

وتوطد الرابطة العامة بين الجهات ليس باعتبارها مشدودة إلى الرابطة الإسلامية والعربية والجهوية فقط، وإنما مشدودة أيضًا إلى رابطة الشعور بالاندماج في كيان موحد وخصوصي كان مفككًا وباهتًا وأصبح محددًا وموحدًا هو كيان "الوطن التونسي" لقد أدى ذلك إلى بداية التخلي عن الوعي بالانتماء القبلي والجهوي الذي كان سائدًا على مدى قرون طويلة.

كما لعبت الهجرات المبكرة إلى عاصمة الإيالة ومدنها الشمالية دورًا هامًا في التسريع بتسرب الوعي الوطني وتشكله في الأرياف عبر الدور الذي لعبه المهاجرون في قراءهم وتجمعاتهم.

٢- بروز دور التنظيمات السياسية: أدى تشكل الحركة الوطنية منذ بداية القرن العشرين إلى توحيد المشاعر العامة تجاه المستعمر، وإذا كان هدف التحرير والبناء الوطني يمثلان مركز الاهتمامات والنضالات، فإن ما لا يمكن الإقلال من شأنه توطد الكتلة السكانية وتجمع المصالح الجماعية في الإطار الوطني الذي انبثقت عنه تنظيمات سياسية واجتماعية سخرت برامجها لتعبئة السكان من أجل أهداف عامة.

لقد قدمت الحركة الاستقلالية بزعامة دستورية نسقًا جديدًا من التصورات حول الريف والفلاحة وذلك نتيجة توسع أفق الفضاءات الاجتماعية والاقتصادية وتطور التفاعلات والعلاقات مع الآخر الخارجي والداخلي، فالتدخل الذي فرضته المنظمات المدنية، في القرى والتجمعات أدى إلى تكوين تراتبية جديدة مبنية على أسس مغايرة للأسس التقليدية. وبمرور الزمن انتشرت عدة مفاهيم وسلوكيات سياسية "كالانخراط" و"الدستور" "الانتخاب" و"النضال" و"المقاومة" و"الديمقراطية" و"التمثيلية" و"الوحدة الوطنية"...إلخ.

٣- التنظيم الإداري الجديد: وقد أدت تلك التغيرات في المنظومة السياسية والاجتماعية إلى الدخول في علاقات جديدة أطرتها التنظيمات الإدارية الجديدة بعد الاستقلال، وهي تنظيمات وهياكل اختلفت عن تلك التي وضعها الاستعمار وقاطعها قطاع واسع من الريفيين، فالإطار الإداري الجديد سعى إلى تحقيق المشاركة الواسعة للمواطنين في الأرياف، كما سعى إلى استرجاع المكانة المفقودة لأجهزة الدولة وسمح بالترقي في السلم الاجتماعي الجديد. ومن مظاهر هذا التحول التدريجي التوسع الذي عرفه القضاء المدني الذي عمل منذ الاستقلال على تغطية كافة المناطق والجهات وبدأ القضاء المحلي الذي كان يرتبط بالضبط الأمني الذي مارسته القبيلة عبر هياكلها ونظمها (الثأر كمثال) يترك مكانه إلى الضبط القضائي للدولة الذي كان يواجه مخلفات القضاء العسكري والقضاء المدني الاستعماري من جهة، فضلًا عن التضييق التدريجي على القضاء الشرعي بمذهبيه الحنفي والمالكي من جهة ثانية وعمله على إدماجه وتوحيده.

٤- مظاهر التواصل ومعوقات التحول

يؤدي التطبيق المنهجي لفرضية "القطيعة والتواصل" أو "التغيير والاستمرارية" في المجال الريفي التونسي إلى معاينة بعض مظاهر التواصل في النظم والظواهر المرتبطة بمراحل سابقة رغم محاولات التغيير، فباعتبار أن التحول هو عملية معقدة تتطلب حيزًا زمنيًا كبيرًا، ظهرت ردات فعل وأشكال من المقاومة داخل النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وعبر وسائل التعبير عنها، فالمقاومة مثلت دومًا ردة فعل أولية في كل تحويل كان يستهدف النظام الاجتماعي، لكنها سرعان ما كانت تضعف بفعل الزمن والعادة[٤٥].

(٤٥) يمكن الوقوف على أشكال التعبير عن هذا الرفض ونزعة مقاومة التغيير في صنف من الشعر الشعبي الذي مثل شكلًا رمزيًا لهذه المقاومة ظلت أصداؤه تتردد في المهرجانات الثقافية حتى وقت قريب.

والواقع الريفي التونسي يؤكد صحة هذه الفرضية القائمة على ثنائية قد تبدو متعارضة ولكنها تعبر في الحقيقة عن وضعية متوترة في التحول الاجتماعي.

فالتجارب الأولى من التنمية المطبقة تقدم لنا نفسها كأمثلة دالة من خلال نتائجها التي عرفت أشكالًا عديدة من مقاومة الريفين للتغيير الذي استهدفهم بأساليب فوقية. وهذا ما ينطبق بوضوح على سياسة التعاضد في الستينيات التي تبين أنها كانت تتعارض مع مصالح الفلاحين. ولذلك شهدت التجربة معارضة شديدة وموقفًا سلبيًا بلغ أحيانًا درجة التصادم والعنف. وقد انعكست نتائج التعاضد على التجارب اللاحقة ببقايا تلك التجربة، فقد تبين لنا من خلال البحث الميداني أن الفلاح التونسي المعاصر الذي عايش تجربة التعاضد يرفض رفضًا قاطعًا المقترحات التي يقدمها له اليوم الفنيون والخبراء حول أهمية الانخراط في تعاضديات أو شركات للخدمات أو للإنتاج الفلاحي؛ لأن هذه المفاهيم ظلت مشحونة في ذهنه وتجربته بمعاني التسلط والاجتثاث. ويجد التواصل تفسيره في مظاهر الدفاع الذاتي تجاه أغلب أشكال التدخل الخارجي، فاكتساح النمط الحضري بثقافته وتقاليده عبر التملك المديني للأرض والضيعات الفلاحية وتوسع برامج التنمية ونشاطات الإدارة اعتبر بشكل لاشعوري استمرارا للممارسات الجبائية التي لم تتناسب مع التحولات التي استهدفتها. وليس من الصعب على الباحث تلمس أشكال المقاومة الريفية من خلال استمرار بعض أشكال التضامن التقليدي المستند إلى بقايا الانتماء القبلي ومظاهر التجنيد القرابي الذي يبرز أثناء المناسبات السياسية وخلال المواسم الفلاحية خصوصًا في أرياف الوسط الغربي والجنوب حيث الفلاحة البعلية.

وتقودنا الملاحظات المنبثقة عن زيارات ميدانية متعددة ومتكررة إلى عدة قرى ودواوير في الشمال الغربي إلى تلمس استمرارية حضور علاقات القرابة في طرق توزيع

الأدوار وفي تقاسم أسس المكانة الاجتماعية. "فالدوار" في النظام الزراعي المعروف بالتل (منطقة بالشمال) يقوم على الحياة الجماعية كأسلوب لمواجهة الاحتياجات العامة التي انبنت على الاعتمادات الذاتية المتواضعة في مواجهة احتكارات الفلاحة البيلكية (نسبة إلى دولة البايات) ثم الاستعمارية وبأشكال مختلفة وأقل حدة في مواجهة احتكارات التعاضديات والشركات والضيعات الخاصة التي استحوذت على خيرات المنطقة وهمشت السكان المحليين. وإذا كانت مظاهر الانتماء القبلي بمعناه الثقافي والنفسي أكثر استمرارًا وتواجدًا في أغلب أرياف المناطق الجنوبية والوسطية فإن أرياف الشمال التونسي تعرضت إلى عملية تفكيك درامي حقيقية لأسس الانتماء القبلي، فرغم ظاهرة التريف المستمر في المنطقة من خلال عزلة أغلب الأرياف عن المدينة، تحولت العلاقات الإنتاجية في المنطقة تحولًا شاملًا كنا ذكرنا بعضًا من خصائصه فيما تقدم.

غير أن التعمق في مظاهر الحياة الاجتماعية والثقافية كثيرًا ما يؤدي إلى اكتشاف أن التحولات المادية لم تقض نهائيًا على عناصر الانتماء القرابي التقليدي ودورها في تشكيل حدود التجمعات في الريف، وهي التي تتخفى في ظواهر الزواج الداخلي وطرق ارتكاز المشروعات العائلية كما تتجسد في الحفاظ على عادات التعاون والتضامن التي تظهر بوضوح في المناسبات العائلية كالزواج والختان والوفاة.

٥- صعوبات الريف ومشاكله

تتخلص أهم مشاكل الأرياف التونسية في جملتها وبحسب خصوصياتها فيما يلي:

أ) استمرار عزلة بعض الأرياف وتدهور المجال

رغم اهتمامات التنمية الريفية التي أعلنت عنها مشاريع الدولة الوطنية على امتداد نحو أربعة عقود ورغم تدخلاتها العديدة فقد استمرت عزلة بعض المناطق عن

الخدمات والمشاريع التنموية، وخاصة تلك المتميزة بموقع جغرافي يتسم نسبيًا بالصعوبة والقساوة. ويلاحظ المختصون في تقييم مسيرة التنمية في الريف وجود تفاوت صارخ بين الجهات، لكنهم لن يجدوا حلًا للمفارقة التي تفيد بأن المناطق المحظوظة طبيعيًا ومناخيًا هي الأقل نموًا في الأرياف التونسية، فأرياف الشمال الغربي والوسط الغربي تعتبر من أكثر المناطق الريفية التونسية تعرضا لظواهر الفقر وضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات. وتعتبر الأراضي الزراعية والغابية في هاتين الجهتين من أكثر المناطق التونسية تعرضا للتعرية والانجراف. وإذا كان الفنيون وبعض الاجتماعيين يعتبرون أن العادات السلبية المنتشرة في الريف هي التي تلعب الدور الأساسي في تدهور المجال الطبيعي وضيق المساحات الزراعية كالحراثة العمودية في المنحدرات والرعي العشوائي من جهة واعتماد التحطيب لصناعة خبز "الطابونة"(٤٦) من جهة ثانية، فإن هذه الأرياف تشكو من صعوبات هيكلية تتعلق بمواقع القرى ووظيفية العلاقة مع المحيط الاقتصادي (المشروعات) والحضري (المدن)، فالنشأة الفوضوية لمراكز الدواوير في المرتفعات هي عبارة عن نشأة هامشية بالنسبة لتهيئة المشاريع الفلاحية التي كونت نواتات المدن والقرى بعد الاستقلال.

ولسنا بحاجة إلى الرد على التفسيرات السطحية لأسباب عزلة بعض أرياف هذه الجهات كالحكم على الريفيين بالانشداد إلى المناطق الجبلية والمساحات الهشة.

المعروف أن هذه الأرياف، وخاصة في الشمال الغربي باتت تفتقد إلى نواتات حقيقية لقرى وتجمعات متكاملة الوظائف، على عكس التجمعات السكنية في الجنوب والساحل، ففي المجال الطبيعي تتصف الغابة في الشمال بالتهرّم حيث يقدر الخبراء أن معدل الإتلاف السنوي للمساحات الغابية بالمنطقة يصل إلى ١٠٠ هكتارًا

(٤٦) الطابونة : خبز يصنع بالريف في فرن مصنوع بالطين ويحمّى بالحطب.

(٢٠٠٠م) من الغابات بمفعول الحرائق خاصة، كما أن الوضع العقاري المعقد يعتبر من الأسباب المباشرة في هذا التدهور والاندثار بما أدى إلى توسع الحيازة الفردية لممارسة بعض الأنشطة الفلاحية. ويلعب النمو الديمغرافي السريع والكثافة السكانية العالية في أقصى الشمال (١٢٠س/ هكتار) دورًا في هذا التدهور، كما تفيد التقارير أن ٣٠٪ من الأراضي الغابية أصبحت مفتوحة لرعي قطعان الأغنام والأبقار بطرق فوضوية، وهو ما يعطي صورة واضحة عن الاستغلال الفاحش للغابات في غياب المراعي المحصنة والمنظمة.

أما أراضي الجهات الجنوبية فهي مهددة بظواهر التصحر (Desertification) والترمل (ensablement) التي أصابت مساحات شاسعة من المراعي رغم حملات التشجير والتعمير، لكن التشجير الفلاحي (أي الذي يقوم به الفلاحون) يعتبر في السنوات الأخيرة عامل إضرار بالطبيعة أكثر من كونه عامل إحياء، فالتوسع الفوضوي لغراسات الزيتون وحراثة الأراضي الهشة في أقصى الجنوب التونسي أديا إلى تدهور الغطاء النباتي وتصحر المراعي. كما أن العادات السلبية التي صاحبت عقودًا طويلة من الاستغلال الفاحش للأرض والنباتات وخاصة عمليات التحطيب للطهي أو لحرق حجارة الجبس والجير، أثرت سلبيًا في الوضعية البيئية وهي العامل الأساسي المفسر لفقر التربة وهجوم الرمال.

وبناء على ذلك يعتبر دخول مواد الوقود الجديدة (البترول والغاز) عامل تحول إيجابي منذ أواسط السبعينيات في أرياف الجنوب التونسي، كما أن استبدال الجير والجبس المحليين المحروقين (عبر اقتلاع الكساء النباتي بشكل فاحش) بمواد البناء الحديثة من اسمنت وجير اصطناعيين يعتبر تحولًا إيجابيًا في العادات والسلوكيات تجاه الأرض وغطائها.

ب) التشتت السكني

هو ظاهرة تعرفها أغلب الأرياف التونسية ما عدا أرياف السواحل وجهة الوطن القبلي والشمال الشرقي، ولا شك أن هذه الظاهرة أصبحت تشكل عائقًا أمام عمليات تنمية الريف، ولعل ارتفاع قيمة الأرض في أرياف الشمال وطبيعة المستغلات الفلاحية المتصفة بالاتساع وغياب تهيئة ترابية للمجال الريفي على مدى عقود طويلة بعد الاستقلال تساعد على استمرار هذه الظاهرة. لقد بلغ التشتت عام ١٩٨٤م نسبة ٥٣,٧٪ رغم جهود التجميع. وهذا المعدل يرتفع كلما وقع الاتجاه من الساحل إلى الداخل، وهو ينقص كلما عكس الاتجاه أو وقع التوجه من الشمال نحو الجنوب. وكانت أجهزة الدولة قد عملت على مواجهة هذه الظاهرة في الجهات الداخلية من خلال التشجيع على تكوين تجمعات تضم أهم الخدمات والمرافق في الريف، ولكنها اصطدمت ببعض الصعوبات.

ج) البطالة وسوء التشغيل

يمثل العمل الفلاحي النشاط الأساسي للسكان الريفيين، لكن اليد العاملة في الأرياف بقيت معرضة للعمل الموسمي ونقص التكوين والتهرم، فضلًا على غلبة الفلاحة العائلية والنشاطات الاقتصادية المنزلية التي لا تكاد تحقق الاكتفاء الذاتي، وتتميز اليد العاملة الريفية عمومًا بتعدد النشاطات (Pluriactivity) بسبب ضعف الموارد الفلاحية وعدم انتظامها.

ولا يزال مشهد الهجرة الداخلية والخارجية يتكرر في الأرياف التونسية المعاصرة، حيث تستمر هذه الفضاءات في إعادة إنتاج قوة عمل رخيصة وهامشية ترسلها وتدفعها دفعًا إلى المدن التقليدية رغم اختلاف خصائص الهجرة العاملة كشموليتها للعنصر الأنثوي ولأصحاب الشهادات والمنقطعين عن المراحل المتقدمة

من التعليم. ومع هذا استمرت مناطق الدفع وكذا مناطق الجذب التقليدية في جاذبية قوة العمل وتفقير الريف من قوى العمل المحلية لتحل محلها قوى عمل نسائية وأخرى قادمة من جهات مجاورة.

د) ضعف التنظيم والهيكلة الفلاحية

من مشاكل الريف التونسي ضعف التنظيمات الفلاحية المحلية فضلًا عن النقص الحاصل في استقلاليتها. وقد بينت الدراسات أن تحقيق المشاركة الفعلية والمجدية في عملية التنمية يتطلب وجود تنظيم فلاحي ذاتي ينخرط فيه الفلاحون وسكان الريف من أجل بلوغ الأهداف الخاصة وتحقيق المصالح المشتركة. وتشكو التنظيمات القائمة من ضعف فاعليتها وعدم قدرتها على تطوير الأوضاع المحلية تطويرًا ذاتيًا لذلك اتصفت هذه التنظيمات في أغلبها بالتبعية والتقليد مما أضعف من حركيتها فتراجعت مردودية عملها في أغلب التجارب.

لقد بينت الدراسة الميدانية التي قمنا بها (عام ١٩٩٦م) في ثلاثة نماذج من الأرياف في جهات الوسط والشمال والجنوب أن التنظيمات الريفية رغم تعددها لم تستطع أن تقضي على بعض المحددات التقليدية في تشكيل الإستراتيجيات الجماعية لدى الفلاحين (القرابة العائلية، التضامن القبلي)، فهذه المحددات لا تزال تتدخل في تشكيل اللجان ورسم السياسات العقارية في ريف يتصف بضعف مردوديته الإنتاجية.

كما أن ارتهان العمل الجمعياتي إلى التبعية والوصاية أدى إلى ضعف مردودية عملها حتى التجارب التي انبنت على تطوع بعض الفاعلين لخدمة أهداف هذه التنظيمات في المستوى المحلي كانت محدودة النتائج بسبب ندرة الموارد وضعف الدعم على المستويين الجهوي والوطني.

هـ) الاعتماد على مساعدة الدولة

لقد عودت السياسة التنموية المتبعة بعد الاستقلال قسمًا هامًا من الريفيين على الانتظار والمطلبية، فانتشرت عقلية المساعدة، فضلًا عن انتشار سلوك الاقتراض الفوضوي دون النظر إلى النتائج. ومما يلاحظ وجود فرق بين فلاحي الشمال الغربي وفلاحي الوسط والجنوب، حيث إن الأولين يقبلون بشكل ملفت للانتباه على اقتناء القروض، بينما لا نجد نفس الدرجة من الإقبال لدى الآخرين، وإذا كانت مردودية العمل الفلاحي والمشروعات في الشمال هي التي تفسر هذا الاختيار، فإن عوامل أخرى ثقافية تلعب دورًا في اتخاذ المواقف (مثل تهرب بعض الفلاحين من فائض القرض لأسباب دينية واجتماعية).

كما أن الملاحظة الميدانية تقودنا إلى وجود عدد هائل من العائلات الريفية التي ظلت تعتمد في دخلها اليومي على أعمال فلاحية هامشية محكومة بالمردودية الضعيفة الراجعة إلى مشاريع التنمية الريفية ومحكومة بالموسمية، فضلًا عن عمليات نقل الملكية والبيع والشراء والمغارسة والمحاصصة والكراء، وغيرها من العمليات العقارية التي أصبحت تحدث حركية في مداخيل الأسرة الريفية ومواردها لكنها ظلت مردودية محتشمة لا يدعمها سوى بعض عائدات الهجرة أو الوظيفة (الفلاح – الموظف).

لقد أصبحت الدولة عند الكثير من الريفيين، وخاصة حينما استفحل دمج السياسي بالإداري وتداخل التنمية المحلية والجهوية مع الولاءات السياسية حينما تكون مشروعية السلطة السياسية في أزمة، أصبحت أُمًّا مرضعة، فهي التي تعطي المساعدات المالية والعينية في إطار برامج ومشاريع كثيرة، وهي التي تعوّض عن الحوائج الطبيعية وهي التي تتدخل فتخفض أسعار البذور والحبوب والأعلاف عند الأزمات.

٦- تجربة التنمية المحلية وإنشاء القرى المستحدثة (نموذج رجيم معتوق في الصحراء التونسية)

عرفت البلاد العربية منذ استقلالها تجارب مختلفة في التنمية المحلية (أو التنمية الجهوية). وتعد التنمية المبرمجة في بعض المناطق التي أشرفت عليها الدولة أفضل مثال على أساليب التخطيط لإجراء تغيير في المناطق الريفية.

ويعد مشروع رجيم معتوق بالجنوب الغربي التونسي مثالًا نموذجيًا لدى أوساط التنمية المختصة في المناطق الصحراوية بالمغرب العربي، فهو مشروع يندرج ضمن إستراتيجية شاملة كانت قد بادرت دول المغرب العربي بوضعها منذ فترة السبعينيات في إطار مشروع "الحزام الأخضر" الذي بعث لمواجهة ظاهرة التصحر التي عمت المنطقة الجنوبية وهددت التنمية فيها. وتعد القرى المستحدثة في منطقة رجيم معتوق مثالًا نادر الوجود ضمن مشاريع الإعمار الصحراوي وشبه الصحراوي التي أنجزت بطريقة غير معهودة في مشروعات التنمية المحلية بتونس.

وبالرغم من تلبية هذا المشروع لعدة وظائف بالمنطقة فقد ظهرت عدة مشكلات تتعلق بالمجتمع المحلي الجديد وخاصة من حيث وظائف السكن وعلاقة المسكن بالبيئة المحلية وبالسوق المحيطة التي تتميز بخصوصيات لا تؤخذ في أغلب الأحيان ضمن عمليات التخطيط والبرمجة.

أ) السياق التاريخي لاهتمام الدولة بالريف

بصفة عامة فإن سياق الاهتمام بالتنمية المحلية في تونس انطلق من أسلوب التجربة والخطأ الذي ارتبط بغياب إستراتيجية واضحة المعالم والافتقاد إلى آليات ملائمة للاهتمام بالأرياف تقطع مع اعتبارها مناطق مخزنية. ومع ذلك فقط ظهر مفهوم التنمية الريفية في العقدين الأولين من الاستقلال في علاقة بنزعة شعبوية

تهدف إلى تشريك أكثر ما يمكن من الشرائح الاجتماعية في البناء الوطني بهدف إدماجها. لكن الدولة اعتمدت في هذه المرحلة أسلوب التدخل الفوقي الذي ينطلق من مقولة أساسية طبعتها في الستينيات النزعة الاشتراكية و(المصلحة العامة). أما في المرحلة الثانية، وحيث رفعت الشعارات اللبرالية، فإن الدولة أبقت على إشرافها رغم سماحها بتدخل الفاعلين الاقتصاديين الخارجيين. أما في المرحلة الثالثة فقد طرح شعار التخلي التدريجي عن الطابع التدخلي للدولة وظهور دور المنظمات غير الحكومية في التنفيذ، وقد تزامن ذلك مع استناد وطأة أعباء المشاغل الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع التونسي صاحبها ضعف عارم في رأس المال المحلي.

وقد ارتبطت التوجهات الجديدة في التنمية في هذه المرحلة بالاهتمام بالمشاريع الصغرى التي سعت الدولة من خلالها إلى تحقيق أهداف مزدوجة: تخفيف الأعباء الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي في آن واحد. (إنشاء صندوق وطني للنهوض بالمشاريع الصغرى).

ب) مشروع رجيم معتوق: نموذج للقرى المستحدثة

بعد العثور في أوائل السبعينيات على مخزونات مائية في المنطقة جاءت فكرة إحياء منطقة رجيم معتوق، حيث قامت وزارة الفلاحة بإعداد "مثال مديري" لمياه الجنوب. وبهدف فك العزلة على المنطقة بسبب الصعوبات الطبيعية والمناخية تولّى الجيش الوطني مهمة فتح الطرقات وتهيئتها مما مكن من خلق حركية تنموية بالجهة. وفي سنة ١٩٧٨م تم إنشاء عشرين مسكنًا ومدرسة سرعان ما أصبحت تمثل نقطة استقطاب لأصيلي المنطقة ممن طوّح بهم شظف العيش في المدن والقرى المجاورة. وفي سنة ١٩٨٤م قررت وزارة الفلاحة بعث مناطق سقوية بالمنطقة بمساحة إجمالية تقدر بـ٣٠٠ هكتار استقر عليها في البداية بكل من رجيم معتوق والمطروحة نحو ١٤٠

عائلة. يهدف مشروع رجيم معتوق إلى إحداث منطقة سقوية تمسح ١١٥٢هكتار من نخيل التمور كقسط أول في منطقة رجيم معتوق من معتمدية الفوار بولاية قبلي بالجنوب الغربي التونسي جنوب شط الجريد، وانطلق تنفيذ المشروع في عام ١٩٩٠م لينتهي في مرحلة أولى عام ١٩٩٥م(٤٧).

إن الظروف الطبيعية الصعبة والطابع الإستراتيجي للمشروع فرضت الاستعانة بوزارة الدفاع الوطني في عملية الإحياء هذه، فمنذ ١٩٨٥م، قامت وحدة متخصصة بمهمة الحماية من هجوم الرمال وإقامة بنية تحتية طرقية وتجهيزات اجتماعية جماعية، وفي ديسمبر ١٩٨٨م بعث ديوان إحياء رجيم معتوق التابع لوزارة الدفاع الوطني. وقد قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بـ٥٠ مليون دينار، وينجز على مرحلتين:

١- عملية إحياء ١١٦٠هكتار بين سنتي ١٩٩٠م و١٩٩٥م (قدّرت التكلفة بـ٣٣ مليون دينار تساهم فيها إيطاليا بـ٧ ملايين دينار (٢١٪) والمجموعة الأوروبية بـ١٥,٣ مليون دينار (٤٦٪).

٢- عملية إحياء ١٠٤٠ هكتار بين سنتي ١٩٩٦م و٢٠٠١م.

ومن مكونات المشروع، إحداث آبار ارتوائية يبلغ عددها ١٧ بئرًا عميقة، وشق مسالك وإحداث واحات وحمايتها وإقامة قريتين سكنيتين قربها فضلًا عن توفير المستلزمات الاجتماعية من مدارس ومستوصفات وغيرها، وتزويدها بالنور الكهربائي والماء. وقد برمجت القريتان لاستيعاب نحو ألفي ساكن.

---

(٤٧) تم توزيع المقاسم عام ٢٠٠١م ثم شرع في إنجاز القسط الثاني (قرية السلام) سنة ٢٠٠٢م حيث برمجت لاستيعاب ٦٧٢ مسكنًا مع كل المرافق اللازمة وهذا القسط الثاني يشمل إحياء ١٠٠٨هكتارات ويمتد تنفيذه من سنة ٢٠٠٢م إلى سنة ٢٠٠٩م.

ج) الصعوبات (وسط هش وعملية إحياء صعبة)

الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية: لقد ظهرت عدة صعوبات لدى المنتفعين بهذا المشروع من الفلاحين الجدد، وتتلخص هذه الصعوبات في النقاط التالية:

● المنتفعون بالمقاسم الجديدة هم من البدو وأنصاف البدو القدامى من قبيلة غريب بالأساس، فالمشروع أنجز على مراعيهم القديمة. وقد مكنت عمليات تحسين البنية الأساسية، والنقل وإحداث تجهيزات اجتماعية جماعية من التخفيض من هامشية المنطقة.

● اعترضت الفلاحين الأوائل صعوبات عديدة مثل ضعف وسائل الري، ومن مشاكل الواحات الجديدة ارتفاع نسبة الرعي الجائر والضرر بالمحيط الطبيعي للواحات الجديدة مثل الاحتطاب وقلع الشجيرات الطبيعية لحرق الحجارة وصناعة الجبس.

● من المشاكل التي اعترضت المستغلين الجدد ما دفع ببعضهم إلى بيع جزء من القطيع من الماعز والضأن والإبل، فحوالي ٧٥٪ من الماعز والضأن وحوالي ٩٠٪ من عدد الإبل تعرضت للبيع بسبب الاحتياجات الجديدة للمسكن الجديد.

ولمواجهة بعض هذه المشاكل ظهرت أشكال من التشارك بين المستغلين الفلاحين المقيمين برجيم معتوق وبين المتغيبين. كما تم اعتماد تقسيم العمل داخل نفس العائلة كأن يهتم البعض بتربية الماشية والبعض الآخر بالغراسات.

ولضمان فرص النجاح في الواحات المنجزة بين سنتي ١٩٩٠م و١٩٩٥م اعتمدت طريقة جديدة تمثلت في مبادرة الدولة (الديوان) بالالتزام بإنجاز كل عمليات التهيئة من غراسات وغيرها على أن لا تسلم المقاطع إلا بعد خمس سنوات من الغراسة، أي مع بداية الإنتاج وخلال هذه المدة (خمس سنوات) يعطى المنتفعون أولوية العمل بالأجر وتساعدهم الدولة مساعدة فنية بالتكوين في مجال العمل

الفلاحي الواحي وبعد ذلك يعطى كل فلاح قطعة تمسح ١,٥ هكتار من النخيل ومسكنًا. وقد اعتمدت هذه الطريقة من أجل ضمان أكثر ما يمكن من فرص النجاح للفلاحين مع بداية الإنتاج.

الصعوبات الطبيعية: يمثل هبوب الرياح الرملية على منطقة المشروع أحد أهم الصعوبات المناخية، فالمنطقة مجاورة للكثبان الرملية المتحركة للعرق الشرقي الكبير. كما يساهم الموقع الجغرافي في جعل منطقة المشروع بعيدة نسبيًا عن مركز ولاية قبلي (١٣٠ كلم) حيث تتركز الهياكل الإدارية والفنية للمشروع.

ويمكن تلخيص أهداف بعث مشروع رجيم معتوق في:

١- الأهداف الإستراتيجية: وتتلخص في الرغبة في استغلال المناطق الصحراوية وتعمير المنطقة الحدودية وتثبيت الحدود ومراقبتها.

فضلا عن الرغبة في تنشيط الحياة الاقتصادية في منطقة الجنوب الغربي وخلق مراكز جديدة بعد استفحال الأزمة الفلاحية بمنطقتي الجريد ونفزاوة.

٢- الأهداف الاقتصادية والاجتماعية: وتتلخص في الرغبة في تحسين ظروف عيش السكان المستقرين حول واحة رجيم معتوق وتطوير الإنتاج الفلاحي بالمنطقة وخصوصًا في مجال إنتاج التمور، فضلًا عن العمل على خلق مواطن رزق لسكان المنطقة والتخفيف من الضغط على المراكز الحضرية والواحات القديمة وتعويضها واستغلال الموارد المائية المتوفرة في المنطقة.

د) نشأة قرية رجيم معتوق

النشأة والتطور: رجيم معتوق اسم قديم نسبيا لمنطقة رعوية تعودت قبيلة غريب على الرعي فيها. أُنشئت العمادة عام ١٩٨٢م بعد تجمع بعض العائلات واستقرارها حول واحة حديثة إثر حفر بئر عام ١٩٧٧م.

وتتأتى ملكية الدولة للأراضي الفلاحية المقام عليها المشروع من قرار تفويت في ٣٠٠ هكتار صادر عن مجلس التصرف في الأراضي الاشتراكية لمجموعة غريب من معتمدية الفوار (هو نوع من المجلس القبلي في ثوب جديد له طابع استشاري) لفائدة ديوان الأراضي الدولية[٤٨] أما القسط الثاني للمشروع والمتوقع توسعته عليه فيشمل ٤٠٠٠ هكتار منحت للدولة بصفة مجانية، ويتولى ديوان تنمية رجيم معتوق إحياء هذه الأراضي الدولية[٤٩].

إن قرية "الرجيم" لم تنشأ في البداية مثل قريتي "فردوس" و"نصر"، فقد أنشأها الأهالي بجوار الواحة وحول المرافق التي أنشأتها الدولة لصالحهم. وقد اعتمد السكان في ذلك طريقة "الكمر" (سقف البيت بالمواد المحلية بطريقة مقوسة)، واستعملوا الحجارة معتمدين على تقاليد التضامن في البناء "التويزة" أو "الرغاطة" (شكل تعاوني وتطوعي في إنجاز الأعمال المكلفة).

السكان والسكن: يقدر عدد سكان تجمعات رجيم معتوق مجمعة في سنة ٢٠٠٢م نحو أربعة آلاف نسمة مقسمة كما يلي: الرجيم ٢٦٠٠، النصر ١٠٠٠، فردوس ٤٠٠، وكما يبلغ عدد سكان المنطقة موسّعة سنة ٢٠٠٥م حوالي ١٠ آلاف نسمة. ويقدر عدد العائلات نحو ٨٠٠ عائلة تقريبًا، دون اعتبار نحو ٣٠٠ عامل يأتون يوميًا للعمل من المناطق المجاورة، وخاصة من "المطروحة" التي قدر عدد

(٤٨) كان ذلك طبقًا لمحضر المجلس المذكور المؤرخ في ١٦ مايو ١٩٨٤م وتبعًا لعقدة البيع المبرمة بتاريخ ١٢ أكتوبر ١٩٨٤م بين رئيس مجلس التصرف لمجموعة أولاد غريب والرئيس المدير العام لديوان الأراضي الدولية.

(٤٩) أحدث هذا الديوان بموجب الفصول من ١٠٤ إلى ١٠٩ من القانون عدد ١٤٥-٨٨ لسنة ١٩٨٨م المتعلق بقانون المالية لسنة ١٩٨٩م.

سكانها بنحو ٥٠٠ نسمة. ويضاف إلى هؤلاء نحو ألف من المتواجدين في المنطقة بسبب عرضي أو مؤقت مثل أفراد الجيش والأمن والسجن والموظفين والفنيين وغيرهم. وقد تم تزويد المنطقة تدريجيًا بالماء الصالح للشراب بداية من عام ١٩٨٩م بالنسبة لقرية الرجيم ثم في ١٩٩٨م بالنسبة لقريتي الفردوس والنصر. كما تم إمداد القرية بالكهرباء في فترة مبكرة.

هـ) مقاربة مفاهيمية للمحلي

يجدر بنا قبل تحليل الصورة التي يتكون بها المجتمع المحلي في رجيم معتوق كنموذج متميز وجلي في مجموع نماذج البناء الاجتماعي، أن نخصص جزءًا من البحث في المسألة المفاهيمية، فإذا كان مفهوم "المحلي" بحاجة إلى التأصيل والتدقيق السوسيولوجي بسبب قلة اهتمام هذا الحقل بالريف ميدانيًا وواقعيًا، فإن مفهوم "المجتمع المستحدث" يبدو أكثر إلحاحًا في هذا البحث لأن هذا الاصطلاح لم يحظ بأية مقاربة علمية أو منهجية في شتى مباحث العلوم الإنسانية والاجتماعية سواء في تونس أم في المغرب العربي عامة. ويمكن تعميم هذا الحكم على العالم العربي إذا ما استثنينا بعض الكتابات المتميزة التي ظهرت في مصر خلال عقدي الستينيات والسبعينيات[٥٠].

إن تناول مفهوم "المجتمع المحلي" يثير لدى الدارس أبعادًا كثيرة ترتكز على تساؤلات عميقة تحددها علاقات الجزئي بالكلي وتفاعلات الماضي مع الحاضر وترسخها التصورات المحيطة بها في كل سياق يطرحها.

ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في العناصر التالية التي تشكل جملة في الافتراضات ذات العلاقة التكاملية:

---

(٥٠) مدبولي (جلال) المجتمعات الريفية المستحدثة، تخطيطها وتنميتها، ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.

● إن المحلي يرتبط بجملة من التصورات الفكرية والسياسية والثقافية، أي أن الاهتمام بالمحلي مرتبط بالسياسي وبتجارب التنمية المتعددة.

● إن المحلي يتموضع عادة في درجة دنيا بعد الوطني والجهوي وخاصة في التجارب الأولى للتنمية.

● إن المحلي لم يظهر ضمن مشاغل التنمية إلا بعد فشل المركزي والشمولي، فهو لم يظهر كفضاء يحظى باهتمام المخططين والدارسين إلا كردة فعل على تأزم العلاقة في المركز وهكذا فقد ظهر المحلي مرتبطًا بسياقات عالمية لمقاومة الجهوي والتقسيم الجديد للأدوار.

● إن المحلي بدوره فضاء متغير ومتحول بسبب خضوعه لعدة إستراتيجيات ولتعدد المتدخلين فيه (الدولة – الأفراد – المقاولون...).

فمنذ بداية الثمانينيات أصبح المحلي في عديد من البلاد العربية يحتل تدريجيًا الأهمية في واجهة الأحداث، سواء على المستوى الأكاديمي أو على مستوى تدخلات الفاعلين الدوليين في برامج الدولة، دراسة أو تمويلًا أو تدريبًا أو تخطيطًا. وقد ارتبطت هذه الأهمية في المستوى الوطني بعمليات مراقبة المجال وتنظيمه. "فقد جاء هذا الظهور للمحلي كردة فعل على فشل البنيات الجهوية والوطنية أحيانًا، كما جاء بسبب أزمة التنمية الشمولية والخلط الحاصل في النماذج المتبعة والمطبقة أحيانًا أخرى".

ومن المشاكل المنهجية التي تعترض الدارس، مشكل تعميم النماذج التنموية على المجتمعات المحلية دون اعتبار للفروقات والخصوصيات، وهو يعتبر بنظر بعض الدارسين السبب الأساسي في فشل تلك النماذج المطبقة. نلمس هذه المشكلة حينما نتمعن في أساليب ومناهج وطرائق تدخل الهيئات الأجنبية الدولية والإقليمية في برامج تنمية الأرياف المغاربية، وهي أساليب لا تخلو من الإسقاط إن لم نقل من

"التدخل الفوقي" أو "الاستعلاء الذي يظهر مثلًا في الحرص على إحلال قيم يتصور أنها غير موجودة بالمجتمع المحلي. وهذا ما نلمسه في مقولات التنمية بمنهج المقاربة بالمشاركة "Participative approach Approche Participative".

و) مفهوم المجتمع المستحدث

المجتمع المستحدث، باعتباره مجتمعًا محليًا، هو مجتمع مبرمج (Société-Programed society- Programmé) وهو كيان مخطط له، وهو بطبيعة تكوينه مجتمع اصطناعي (Société Artificielle - Artificial society). وتعتبر هذه المصطلحات حديثة نسبيًا في الاستخدام الاجتماعي. والمجتمعات المستحدثة (The new planned communities) ظهرت في عدة مجتمعات حديثة وبشكل متنوع باختلاف دوافع نشأتها وتباين وظائفها، ورغم أن هيلري (GH Hillery) كان قد قام بعرض نحو مائة تعريف للمجتمعات المحلية، خصص عددًا منها لتعريف المجتمع المستحدث، فإن العالم لم يشهد نماذج متطورة وتجارب متنوعة في تخطيط المجتمعات المحلية المستحدثة إلا مع توطد أقدام الدولة الوطنية كما حصل في بعض التجارب "الاشتراكية" بالصين ومصر ويوغسلافيا والجزائر وغيرها في فترة الستينيات والسبعينيات، وخاصة مع انتشار تجربة "التسيير الذاتي" و"القرى الزراعية الاشتراكية". كما تمثل التجربة الاستعمارية الاستيطانية القديمة في العهد الاستعماري القديم والجديد (مع الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وقرى الكيبوتز والمستوطنات) أمثلة ملائمة لاستحداث المجتمع المحلي، رغم غلبة البعد الأمني فيها على البعد الاجتماعي والاقتصادي. وتمثل تجمعات الزردة في تونس شكلًا من التجمع المؤقت.

يقوم المجتمع المستحدث عادة على عمليات التفاعل الاجتماعي المستجد أكثر مما يقوم على مكتسبات الماضي وتراث الجماعة التالد. وتحتوي عمليات التفاعل على

اتجاهات وممارسات تتميز بالتركيز والانتشار كعمليات التساند والاعتماد المتبادل والتعاون الوظيفي والمشاركة المبرمجة. والسائد في دراسات المجتمع المستحدث التفسير الأيكولوجي والاقتصادي بما أغفل العديد من الاعتبارات التي يرتكز عليها بناء المجتمع المحلي كالأبعاد الثقافية والنفسية والاجتماعية[٥١]. وهذا ما لاحظناه خلال زيارتنا لمشروع رجيم معتوق وعندما اطلعنا على الوثائق المتعلقة به.

ويستند إحداث المجتمع المحلي الاصطناعي إلى عملية إعادة صياغة وتنظيم القوى البشرية والموارد الطبيعية، من خلال مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من السكان تجمعهم رابطة جغرافية وطبيعية واجتماعية[٥٢]، ومن خلال القيام بوظيفة محددة، أما أنماط المجتمعات المحلية المستحدثة فهي تختزل في نمطين أساسيين هما:

النمط التلقائي (Le type spontané- Spontaneous type): ويتم عبر عمليات الدفع والجذب وتعمل في تأسيسه عوامل مستقلة عن بعضها البعض ومثاله تجمعات اللاجئين والمهاجرين في الأحياء الهامشية ومدن الصفيح ومشروعات الإسكان العامة. وتلعب المبادرة الفردية دورًا أساسيًا في قيام هذه التجمعات وتطورها. ويعد هذا النمط الأكثر انتشارًا في العالم.

النمط الموجه (Le type planifié; Planified type): وهو نمط يعتمد على التخطيط والبرمجة، ويهدف إلى تحقيق وظيفة أو عدة وظائف تعتمد على الإدارة والرقابة والتنظيم. ومثاله توطين المهجّرين في المخيمات وقرى الاستصلاح الزراعي وتوطين البدو... إلخ.

---

(٥١) يشير عالم الاجتماع الفرنسي دوركهايم إلى أن أصل البناء الاجتماعي يقوم على مفهوم التشكل (Morphologie) وهي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات.

(٥٢) انظر محيي الدين صابر ولويس مليكة في: البدو والبداوة، ص ٧٩.

ز) تطبيقات النمط التلقائي والنمط الموجه على مشروع رجيم معتوق

النمط التلقائي للقرية: تمثل قريتا رجيم معتوق والمطروحة نموذج القرية التلقائية التي رغم بدايتها المبرمجة فقد تحولت إلى نمط متوسع وحر.

قرية الرجيم: تختلف هذه القرية الأم عن القرى الأخرى المحدثة وفق تصميم هيأت فيه المساكن والمرافق بشكل مسبق. ويتميز السكن بطابعه الفوضوي وتوسعه المستمر بسبب تلقائية البناء واتباعه أسلوب المرحلية، ويلاحظ الدارس غلبة الطابع الريفي في التخطيط وفي الوظائف حيث تحيط الزرائب بالمساكن بما يوحي بعدم تخلي "الفلاحين الجدد" عن تربية الماشية، وقد استفادت بعض العائلات من إعانات تحسين المسكن بواسطة قروض وخاصة تلك المتضررة من النشعيات.

أنشأت المساكن بعيدة نسبيًا عن بعضها البعض. وتعتمد أغلب العائلات الوافدة من غير المنتفعين على الكراء، وتوجد بالقرية طريق دائرية معبدة تربط بين أطرافها كانت قد أنجزت عن طريق الصندوق الوطني للتضامن يبلغ طولها نحو ٢ كم. وتمثل الكثبان الرملية الزاحفة تدريجيًا من الجهة الجنوبية حاجزًا يمنع من التوسع العمراني بذلك الاتجاه.

قرية المطروحة: تقع هذه القرية على نحو ٢٠ كم غربي رجيم معتوق وعلى مسافة قريبة جدًا من الحدود الجزائرية. ويربطها الطريق المعبد المحاذي للحدود بمعتمدية حزوة من ولاية توزر. أنشئ مشروع واحة المطروحة في الثمانينيات (سنة الغراسات ١٩٨٨م، سنة التوزيع ١٩٩٣م) وينتفع به نحو مائة أسرة على ١٠٠ هكتار موزعة بمعدل هكتار واحد لكل منها. ويتمتع السكان بالمسكن وبجملة من الخدمات الأساسية التي وفرها لهم المشروع. لكن الظروف الطبيعية الصعبة جعلت عدد

السكان غير مستقر بسبب المغادرة إلى المناطق الأصلية التي جاءوا منها مثل الفوار والصابرية وبشني وغيدمه وجرسين وحزوة وغيرها، وقد بينت الدراسة الميدانية أن نحو ٢٠ من المحوزين قد باعوا مقاسمهم بثمن يتراوح بين ١٥٠٠ و٣٠٠٠ دينار للمقسم الفلاحي الواحد لأشخاص خارجين عن تقديرات المشروع وضوابطه. ورغم إغراءات التمليك، حيث يتحصل الفلاح على قطعة أرض فلاحية منتجة ومنزل وقرض بثلاثة آلاف دينار فإن انسحاب "الديوان" التدريجي وانقطاع المنحة عنهم ساهم في استفحال ظواهر البيع والكراء والتغيب. ويلاحظ الدارس تدهورًا مستمرًا في هذه الواحة لأسباب عديدة منها نقص الماء وضعف مردودية الأرض بسبب التصحر.

النمط الموجه للقرية (القرى المتكاملة): تمثل قريتا النصر والفردوس نموذجا حديثًا للقرية المبرمجة التي يطلق عليها القرية المتكاملة باعتبارها تخضع في عملية الإنشاء إلى رؤية شمولية تجمع بين توفير المسكن وتهيئة الطرقات وإنجاز المرافق والخدمات الأساسية. وقد أنجزت كل منهما بجوار واحة حديثة لا يفصل بينها وبين القرية سوى الطريق الرئيسية المعبدة الرابطة بين الرجيم والمطروحة ثم حزوة.

قرية النصر: بدأت قرية النصر بمدرسة ابتدائية (١٩٩٦م) ومستوصف و٤٨ مسكنًا لم يتم استغلالها في البداية بسبب تأخر عملية الاستقرار ولعدم تزويدها بالكهرباء إلا في عام ١٩٩٦م. وقد عرفت المدرسة الابتدائية في البداية بعض الاضطرابات في أداء وظيفتها، بسبب نقص في عدد التلاميذ، مما أدى إلى الجمع بين عدة مستويات في الصف الواحد. قلم تنتظم الدراسة فيها إلا في عام ١٩٩٧م بالنسبة للأقسام الأولى. لكن قرية النصر ما فتئت أن تحصلت على كل المرافق وفي وقت وجيز

بما جعلها تنافس قرية الرجيم. وتتميز مساكن القرية التي ازداد عددها ليصبح ٢٩٠ مسكنًا بالتنظيم والتلاصق مع وجود ساحات وشوارع شاسعة ومحكمة التخطيط.

قرية الفردوس: تم إنشاء هذه القرية سنة ١٩٩٨م وقد أقيمت بجوار واحة حديثة تتكون من قسمين اثنين، وبدأت عمليات الاستقرار بطيئة ثم توطدت عمليا سنة ٢٠٠٠م. تحظى هذه القرية مثل قرية النصر ببنية أساسية متكاملة تتمثل في مدرسة ابتدائية بلغ عدد تلاميذها عام ٢٠٠١م نحو ١٢٠ تلميذًا (٢٠٠٠ = ٦٣ تلميذًا) كما تحتوي على مستوصف يؤمه سكان القرية عند الحاجة. وتعد قرية الفردوس أكبر قرى المنطقة بسبب ارتفاع عدد العائلات الفلاحية المستقرة بها والذي يقدر بـ ٤٨٠ عائلة يؤمون نفس العدد من المساكن.

٧- الفلاح الجديد والتنظيم الاجتماعي

أ) المنتفعون

ينحدر المنتفعون والمستفيدون من مشروع رجيم معتوق من أصول اجتماعية متقاربة من حيث مستوى العيش والمنشأ والعمر، فالأولوية تعطى في العادة إلى أشخاص ينتمون إثْنِيًّا إلى قبيلة غريب وإداريًا إلى معتمدية الفوار من ولاية قبلي مع إعطاء فرصة للمرشحين من ولاية توزر المجاورة. ورغم أن معايير الانتداب في صفوف المنتفعين لا تحترم بشكل صارم إلاّ أن المسطرة المتداولة في الإدارة (المعتمدية) تنص على ضرورة أن تتوفر الشروط التالية: ابن فلاح - فني فلاحي - ليس لديه ملكية - شاب أو كهل - الانتماء إلى المنطقة.

ويتراوح متوسط أعمار هؤلاء الفلاحين بين ٣٥ و٤٥ سنة: فهم يمثلون عائلات ناشئة لكنها عديدة الأفراد، وتتكون نسبة هامة منهم من الشبان العزاب. أما

من الناحية المهنية فهم في غالبيتهم كانوا يعيشون حالة بطالة وأصبحوا يعملون بحضائر الديوان ومنهم بعض الإناث. ويمثل حضور القرابة من خلال انتشار الزواج الداخلي والتضامن والرغبة في التجاور أحد أهم خصائص هذه الفئة الوافدة على المنطقة(٥٣).

ب) علاقة عملية الإعمار الصحراوي بالعوامل البيئية والاجتماعية

رغم أن عملية الإعمار في المنطقة قد غلب عليها الطابع الحكومي إلا أن المرحلة القادمة يتوقع أن تطرح بعض المشاكل المتعلقة بعدم توفر مواد البناء في منطقة المشروع وارتفاع تكلفتها بسبب بعد القرى الجديدة عن المراكز الحضرية. أما الجوانب الاجتماعية المتعلقة ببنية العائلة والتي تحافظ على رصيد علائقي قبلي لا يستهان به سوف تطرح آجلا بعض مشكلات الفضاء ووظيفية المسكن في ظل روابط أسرية متينة ومرشحة لتجميع الأسر المتفرقة بفضل إغراءات العمل بالواحات المحدثة. ومن جهة أخرى تفيد الدراسة الميدانية أن السكان الجدد يشعرون بنوع من التضايق بسبب ضيق حجرات المسكن المسلّم لهم وعدم ملاءمته لعاداتهم الغذائية واحتياجاتهم اليومية (إعداد بعض الأكلات – تربية الماشية – صناعة الملابس والأغطية...).

وإذا كان الآجر كمادة أساسية قد هيمن على مقاولات البناء ليس في منطقة المشروع فقط وإنّما في الجنوب عامة فإن عملية الاستعاضة عنه بمواد محلية ملائمة (الجبس والحجارة) تبدو فكرة قابلة للتنفيذ إذا ما توفرت الإمكانيات ودرست الآليات، لقد بينت التجربة أن الآجر يتسبب في تسريب الحرارة في فصل الصيف كما

(٥٣) ينص عقد التسويغ على انتفاع المتسوغ للمقسم الفلاحي والمسكن لمدة ٤٠ سنة، مبلغ الكراء السنوي هو ١٢٠ دينارًا تدفع بحساب ١٠ دنانير كل شهر لدى القابض الجهوي للمالية ويرفع معلوم الكراء سنويًا بنسبة ٥٪.

يتسبب في تسريب البرودة في فصل الشتاء. وقد يساعد استعمال بقايا النخيل من الجريد في حل هذه المشكلة خصوصًا في مجال استخدامه في حرق الحجارة لصنع الجبس والجير، فضلًا عن أنه مستعمل محليًا وبشكل واسع في المنطقة في بناء الزرائب والأكواخ.

ج) التنظيم الاجتماعي

لقد أدت الحركة السكانية المنبثقة عن المشروع بأبعاده القديمة (رجيم معتوق ١ و٢) والحالية (النصر والفردوس) والمنظورة (قرية السلام)، إلى تطور سياسي واجتماعي واقتصادي وثقافي، لا يفتأ في الظهور مع ازدياد عدد السكان وتضاعف النشاطات الفلاحية وتدخلات الدولة، فضلًا عن انتشار فروع المنظمات الوطنية كالاتحاد النسائي ومنظمة التربية والأسرة وغيرها. ورغم حركية هذه التنظيمات، فإنها لم تستطع بعد تأدية الأدوار المنتظرة منها بسبب نقص في تقاليد العمل الجمعياتي والتخوف والشك في مصداقية التمثيلية والانتخاب في هذه الهياكل، فإن إحلال تقاليد جديدة للتنظيم في مجتمع حديث النشأة في تكوينه ويتميز بطابعه الاصطناعي، لا يزال بحاجة إلى المزيد من الوقت للحكم على فاعلية نشاطاتها ما دام الفاعلون أنفسهم لا يزاولون في طور البحث عن استقرار غير معهود.

إن تطور الحركية السكانية بالمنطقة ينبئ بخلق تجمع سكاني هام وغير معهود ولا مألوف في هذه الجهة الحدودية، فالازدياد المطرد لعدد التجار وتنوع السلع المعروضة في السوق الأسبوعية برجيم معتوق (يوم السبت)[٥٤]، يدل دلالة واضحة على حركية العرض والطلب في المواد الاستهلاكية وبداية تشكل مركز للتبادل

(٥٤) السوق الأسبوعية في رجيم معتوق في يوم السبت، باعتبار أن السبت والأحد هما يوما راحة بالنسبة لحضائر الديوان. وقد تم اختيار هذا اليوم بدقة تتناسب مع أيام السوق في المدن المجاورة (الفوار: الجمعة).

الاقتصادي. ومع ازدياد التوجه نحو الاستقرار، يزداد الطلب وتتنوع الاحتياجات. غير أن تهيئة المشروع السكني، كما يبدو، لم تتوقع انبثاق احتياجات خدمية ومنها الحاجة إلى تخصيص فضاءات للمقاهي والدكاكين والحمامات والحلاقين وغير ذلك من الاحتياجات الأخرى التي تنبثق عادة عن نمو التجمعات السكنية وتولد وظائف جديدة فيها. إن المنطقة أضحت بحاجة إلى التفكير في ما سيصحب النمو الديمغرافي والامتداد السكني وتطور النسيج العمراني من تعقيدات لم يحسب لها حساب، فالمنطقة مرشحة في المرحلة القادمة إلى التحول إلى مجال عمراني حر يصعب الإبقاء عليه ضمن حدود الإطار المبرمج والمراقب، ذلك أن عملية المراقبة والتحكم في الفضاء العمراني لم تستطع الصمود في المناطق الحضرية حيث يوجد مركز الإدارة، فما بالك في فضاء تخومي حدودي يصعب فيه التحكم في إستراتيجيات فاعلين هم أقرب بعاداتهم وتوجهاتهم إلى ثقافة التنقّل والتبدي. وإن لفي الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين دراسة وتحسيسًا، ما يمكن أن يساعد على حل هذه الإشكاليات.

الخاتمة

لعل هذا الكتاب سيساهم في ملء بعض من الفراغ المعرفي القائم حول الأرياف العربية بعد تجارب عرفتها خلال أكثر من نصف قرن من التغيير والتحديث. ولا شك أن هذا الجهد المتواضع لن يفي بالغرض كاملًا، إلا أنه مع ذلك يمثل لبنة من لبنات بناء المعرفة حول المجتمع العربي المعاصر الذي لا يزال يشكو من عديد من النقائص في مجالات التحليل والتفسير والرصد والمقارنة.

كما أن ما ورد في طيات هذا الكتاب من فصول حاولت التعمق في واقع القرية والريف العربيين سيساعد الباحثين على فتح آفاق جديدة لهذه الأرياف وسيشجعهم على خوض غمار البحث حول واقع لم يعد مجهولًا، واقع أفرز باحثيه وتوفرت مادة بحثه لكن ينقصه التحليل والدراسة.

إن مكانة الريف العربي هي مكانة تاريخية لا محالة، فبفضل ما يلعبه هذا الفضاء الشاسع من أدوار هامة في الحفاظ على هوية المجتمع العربي وفي تثمين إنتاج جزء هام من خيراته. وهي مكانة تدفع إلى مزيد متابعة التحولات التي يمر بها الريف العربي في أيامنا. بفضل ذلك أصبح الريف العربي متنفسًا للفضاءات المغلقة والمختنقة كما أصبحت القرية مجالًا خصبًا للاستجمام والترفيه والإنتاج. غير أن ما يحصل للمتابع

الحصيف للشأن الريفي العربي من قلق وحيرة إنما مرده جملة المخاطر التي لا تنفك هذه القلاع الجغرافية والثقافية تتعرض لها. وهي مخاطر التصحر ومخاطر الإدماج القسري بالتوازي مع مخاطر امتصاص واستنفاذ ثروات الأرياف وإلحاق منتجاتها المتبقية بأسواق العولمة واستباحة أسواق القرى بطريقة جشعة. وتزيد الصورة قتامة باختراق القيم الوافدة من وراء البحار للقيم المحلية العربية بطرق فجة وعنيفة. ومما يزيد الوضع إرباكًا ما تعكسه هذه العملية من اختلالات على شخصية الريفيين وأهل القرى وهو ما يذكرنا بمآسي الاقتلاع والاجتثاث التي حصلت في الأرياف الجزائرية بُعيْد الاحتلال الفرنسي والتي عبر عنها كل من بيار بورديو وعبدالمالك صّياد بدقة في دراساتهما العلمية.

وعلى كل حال فبقدر ما تشير الدراسات السوسيولوجية الجادة إلى إيجابيات انفتاح الريف العربي وتحقيق اندماجه في الفضاءات الأوسع بقدر ما يدفعنا الإحساس المعرفي بحميمية الريف واكتنافه لما تبقى من روحانية الشرق وعبق الأعماق إلى التخوف على مصير إنسانية الريف العربي التي هي لا محالة جوهر ومستقبل المجتمع العربي.

وعلى كل حال، وفي ظل غياب دراسات مسحية معمقة للأرياف والبوادي العربية المعاصرة، فإن هذا الكتاب حاول لملمة بعض جوانب الموضوع وتسليط الضوء على مشكلات الريف العربي رغم تنوعه واختلافه.

ولن تتوفر الصورة المكتملة حول هذا الكيان المهدّد إلا عبر وجود مؤسسات أو مراكز بحث أو هيئات علمية تمتلك من الإمكانيات المادية والبشرية والعلمية ما يؤهلها لإجراء دراسات مسحية وأخرى مقارنة بين الأرياف في البلاد العربية مغربًا ومشرقًا، فالمنطقة العربية واسعة المساحة متنوعة المناخ، فضلًا عن أنها ثرية بالتجارب غنية بالأنماط ولكنها فقيرة من حيث الدراسات.

ويكفي الباحث أنه حاول الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع مصرحًا حينًا وملمِّحا حينًا آخر، معمقًا التحليل فيما تمكن من معرفته وجمع المادة العلمية حوله، وفاتحًا آفاق البحث لجوانب نبه لأهميتها ووجّة النظر إلى ضرورة إجلاء الصورة حولها.

ورغم شحّ المعطيات حول واقع هذه الأرياف، ورغم ندرة البيانات حولها، فيكفي الباحث شرف إثارة إشكاليات الريف العربي وطرح موضوع القرية العربية وبقايا البادية للنقاش من جديد وبأفق توحيدي تأليفي بعيدًا عن آثار وانعكاسات التجزئة والانقسام التي عملت العوامل السياسية بالأساس على تعميقها خلال انهماك الدول القطرية على مدى أكثر من نصف قرن في عمليات الإصلاح والبناء الوطني والتنمية بطريقة لم تراع ما لهذا الفضاء الممتد من التكامل والترابط عبر التاريخ.

كما أن هذه العمليات لم تؤطرها دراسات جادة ومعمقة حول واقع الأرياف في المنطقة عبر تاريخ طويل من المعاناة والإهمال والإقصاء، إقصاء مزدوج: ظلم الاستعمار الذي قسم المناطق وقطع أوصال المجموعات المتجاورة والمتصاهرة ورسم الحدود على الورق دون مراعاة الوشائج والروابط وهو ما لا تزال تشهد عليه الحالة المعقدة للمناطق المسماة "حدودية"، وإقصاء "ذوي القربى" من نخب الاستقلال التي انهمكت في معالجة قضايا المدينة والتحضر على حساب قضايا الريف الذي كان قد ساهم بشكل كبير في إجلاء الاستعمار حينما احتضن آخر المعارك الوطنية ضده، واستمر في تزويد البلاد والعباد ،في كل الأقطار العربية، بالغذاء وبالموارد الأخرى ولا يزال. فمتى سيتحقق التوازن الجهوي (المناطقي) على أرض واقع ما فتيء أبناؤه المهاجرون يشاركون في إهماله ويستمرون في نكران فضائله عليهم.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

- القرآن الكريم.
- **البرزلي**: جامع مسائل الأحكام، ج١.
- **الونشريسي**: المعيار المعرب والجامع المغرب في فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨١م.
- **الزركلي ، خير الدين**: شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، دار القلم، بيروت، ١٩٧٠م، ج١.

ثانيًا: المراجع العربية

- **آل سعود، الأميرة موضى بنت منصور بن عبدالعزيز**: الهجر ونتائجها في عصر الملك عبدالعزيز، ط١، دار السافي، بيروت، ١٩٩٣م.
- **أبو علية، عبدالفتاح حسن** الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبدالعزيز، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦م.

● **بوطالب، محمد نجيب:**

- الفلاحة والمجتمع الريفي، مركز النشر الجامعي، تونس، ٢٠٠٥م.
- الصراع الاجتماعي في الدولة العباسية، دار المعارف سوسة، تونس، ١٩٨٩م.
- سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الظواهر القبلية والجهوية في المجتمعات العربية المعاصرة، دراسة سوسيولوجية مقارنة للثورتين الليبية والتونسية، قطر، ٢٠١٢م.
- القبيلة التونسية، من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني، أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، طبعة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس ٢٠٠٣م.

● **بركات، حليم:**

- المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦م.
- المجتمع العربي المعاصر، دراسة اجتماعية استطلاعية، م.د.و.ع، بيروت

● **التليلي، جلال:**

- صورة الريف في البرامج التعليمية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، بتونس، ١٩٩٧م، (تحت إشرافنا).
- "صورة الريفي في الثقافة الشعبية والثقافة المدرسية" في مجلة "الكراسات التونسية" العدد ١٨٠، ٢٠٠٢م.

● **القلقشندي**، الأعشى: عن مجلة المجمع العلمي العراقي "الريف والسواد"، سنة ١٩٨٨م.

- **حمدي، أونينة** : "صورة الريف والريفيين ما بين صورة الأرض وعلم المسالك" (نص مرقون)، تونس ٢٠٠٢م.
- **السرياني، محمد محمود**: الهجرة الوافدة إلى المملكة العربية السعودية، ١٤٠٠هـ، مجلة كلية التربية، جامعة أم القرى.
- **الثمالي، محمد بن مصلح**: "الهجرة الداخلية في المملكة العربية السعودية"، كتاب الندوة العلمية الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بالمملكة العربية السعودية، ج٢، ١٤١٢هـ.
- **الشامخ، أحمد بن عبدالرحمن**: "استيطان البدو في إقليم الخرج بالمملكة العربية السعودية"، ترجمة محمد عبدالرحمن الشرنوبي، نشر بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٣٤.
- **السّيف، محمد بن إبراهيم**: المدخل إلى دراسة المجتمع السعودي، دار الخريجي للنشر والتوزيع، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- **السكران، محمد بن سليمان**: الهجرة الريفية، الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية (ملحق عرضه موقع "ملتقى الاجتماعيين").
- **الدسوقي، عاصم**: "الريف المصري، تغيّر في "وجهات نظر"، عدد ٥٦، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م.
- **الشعلان، فرحان الأسمر**: قبيلة الرولة وبناء الدولة في المجتمع السعودي المعاصر، رسالة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس.

- **الجاسر، حمد:** "البادية"، مجلة اليمامة، العدد ١٢، يوليو ١٩٥٤م، السنة الأولى.
- **الحارثي ساعد، العرابي:** الملك عبدالعزيز، رؤية عالمية، ط٣، القمم للإعلام، ١٩٩٨م.
- **لوجلي صالح الزوي،** علم الاجتماع الريفي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨م.
- **التير، مصطفى عمر وسليمان، مانه ومحمد ،الزرقاني:**

– أنماط التكيف الاجتماعي في القرى الزراعية الجديدة، بيروت، معهد الإنماء العربي.

– اتجاهات التحضر في المجتمع العربي ١٩٨١م.

- **ديوان أصدقاء المغرب،** مقدمة في السوسيولوجيا القروية... السوسيولوجيا المغربية (ملف ٦ يونيو ٢٠١١م) مقال إلكتروني: http://groups.google.com/group/foyad61/ .
- **روبرت، ريدفيلد:** المجتمع القروي وثقافته، ترجمة مجموعة من الأساتذة، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **محمد، بن حسن:**

– القبائل والأرياف المغربية في العصر الوسيط، دار الرياح الأربع، تونس، ١٩٨٦م.

– المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، ج١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، ١٩٩٩م.

- **عروس، الزبير:**" مدخل إلى تاريخ وواقع الممارسة السوسيولوجية: المدرسة المغاربية نموذجًا "في" المستقبل العربي "العدد ٤٠٠، حزيران يونيو ٢٠١٢م، ص١٢٤.

- **نخبة من الباحثين**: حضارة العراق، ج٣، البدراوي، عدنان، نشأة القرى العراقية الأولى، ضمن كتاب "المدينة العراقية" جامعة بغداد، ١٩٨٥م.
- **كراتشكفسكي، أغناطيوس**: تاريخ الأدب الجغرافي العربي، نقله عن الروسية صلاح الدين هاشم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٧م.
- **عاطف، غيث**:

- دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧م، ط١.

- التغير الاجتماعي في المجتمع القروي دراسة في محافظة الدقهلية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.

- **حامد، عمار**: التنشئة الاجتماعية في قرية مصرية سلوا، مترجم، دار ١٩٩، ط٢، المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧م.
- **عيسى امحمد، البجاحي**: محاضرة ألقيت يوم ٢٢/ ٤/ ٢٠٠٩م بمركز الجهاد للدراسات التاريخية وعنوانها "القصور والطرق لمن يريد جبل نفوسة من طرابلس" وهو كتاب طبع بالعربية سنة ٢٠٠٥م من قبل المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والأصل بالفرنسية كان قد طبع عام ١٨٩٨م.
- **موسى إبراهيم، زلوم**: "مظاهر التحديث في قرية محروقة: دراسة امبيريقية" رسالة الماجستير، جامعة الفاتح، كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس، ١٩٩٢م.
- **فريحة أبو بكر، الزواوي**: التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي: قرية زلة نموذجًا "رسالة الماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والتربية سرت، ٢٠٠٨م.

- **كامل، عزالدين**: "الإصلاح الزراعي، نظرة تاريخية"، في وجهات نظر "عدد ٥٦"، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٣م.
- **سلمى، التريكي**: الأسواق الأسبوعية بالشمال العربي، دراسة سوسيولوجية، رسالة الماجستير في علم الاجتماع والتنمية، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، ٢٠١٠م تحت إشرافنا.
- **دراسات الخليج والجزيرة العربية**، عدد ٧، ص٤٣ بدون تاريخ.
- **مدبولي، جلال** المجتمعات الريفية المستحدثة، تخطيطها وتنميتها ط١، القاهرة، ١٩٧٩م.
- **السكران محمد ومنير صديق**: "الهجرة الريفية الحضرية في بعض مناطق المملكة العربية السعودية وأثرها على التنمية الزراعية". مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، ٢٠١٠م.
- **المملكة العربية السعودية، حقائق وأرقام، ط١، هيئة المساحة الجيولوجية السعودية**، جدة، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- **أعمال ندوة "التنمية الريفية**: نحو إستراتيجية شاملة للتنمية" الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.
- **فقيه، هناء**: التحضر وأثره في تغير بناء الأسرة السعودية، وزارة الشؤون الاجتماعية، المركز الوطني للدراسات والتطوير الاجتماعي، سلسلة البحوث والدراسات، رقم (١٠٢)، ١٤٣٣هـ، ٢٠١٢م.

ثالثًا: المراجع الأجنبية

- **Berque J**: Les Nawazil du miyar Al-Wazzani, Rabat, 1940.
- **Bernard Kayser** :

- la Renaissance rurale, sociologie des campagnes du monde occidental, Paris, Armon Colin, 1990.

- **Mendras Henri:**

- La fin des Paysans, éd. Actes du Sud, .1984. Paris, Badel
- Sociologie rurale, Institut d'Etudes Politiques de Paris, Amicale des élèves, (1963-1964) et (1967-1968).
- Sociologie de la Campagne Française, Que sais-je ?, n°842, Paris P.U.F, 1959 (réaction, 1965).
- Sociologie rurale : notions, générales et S. du changement, Institut des Hautes études de droit rural et d'économie agricole (IHEDREA).
- « Sociologie du milieu rural », dans : Georges Gurvitch (dir], traité de sociologie, paris, P.U.F, 1958, (2 volumes).
- « objet, méthode et organisation de la sociologie rurale » in, Economie rurale, n° 47, 1961, p p 67-72.
- sociologie rurale, les cours de droit, 1956-1957, Institut d'études politiques de Paris, C3 fascules).
- « sociologie du milieu rural » dans « traité de sociologie, « dir. george, George Gurvich), PUF, 1958.

- **Placide Rambaud**, les fondements de l'Europe agraires, textes présentés par Rose - Marie Lagrave et Monique Vincienne, l'Harmattan, coll « Alternatives rurales », 1995.
- **Marcel Jollivet,** « la vocation actuelle de la sociologie rurale » in, Ruralia, n°1, 1997.
- **Nicole Mathieu et Marcel Jollivet** [dir], du rural à l'environnement : la question de la nature aujourd'hui, Paris, ARF, éditions l'Harmattan, 1989.
- **Redfield R,** the primitive world, New York, 1993.
- **Lynn smith .T,** la sociologie rurale aux Etats-Unies et au Canada, SAGE Publications, INC, 1957.
- **Monther Kilani et Maman Waziri Mato**, Gomba Haussa, Dynamique du changement dans un village sahélien du Niger, Editions Payot Lausanne, Suisse, 2000.
- **Nicolas Hopkins**, transformation des campagnes Maghrébines, Cérès productions, Tunis, 1983.
- **C.S. stokets and M.K.Miller** « Methodological review of research in rural sociology since 1965 », in rural sociology, Vol 40 winter 1975, pp. 411-434.
- **Brunschvig. R,** l'intérêt historique des Ahquams et des Nawazils, in A.L.EO, 1943.
- **Divignaud Jean,** chebika : mutations dans un village au Maghreb, éd. Gallimard, Paris, 1987.
- **Claude Cahen,** communautés rurales, Paris, 1982, p 10.
- **André Miquel,** la géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11è siècle, Mouton, Paris la Haye, 2ème édition, 1973
- **Walid khaled, All that** remains: the Palestinien villages occupied and depopulated by Israel in 1948, the Institute for Palastine studies, 2001.

مسرد المصطلحات

الإتاوات: الضرائب.

الإصلاح الزراعي: عملية إصلاح المنظومة الزراعية وتطوير نظم انتاجها.

الأعيان: الفئة المحكمة في الريف بالمال أو بالجاه أو بالسلطة.

آفاقي: القادم من آفاق بعيدة.

الايالة: الدولة كولاية عثمانية.

بحث استشاري: البحث الذي يندرج في إطار الخبرة والاستشارة.

"براني": القادم من خارج المدينة.

ترييف المدن: أي إدخال الظواهر الريفية إلى المدينة.

التعاضد: تجربة بناء تعاونيات زراعية في تونس خلال الستينيات.

تفكيك درامي: تفكيك عنيف ومأساوي.

تمدين الأرياف: أي إدخال الظواهر المدينية إلى الأرياف.

توطين البدو:عملية تثبيت السكان وثنيهم عن التنقل.

التويزة أو الرغاطة: مصطلحان في اللهجة التونسية يدلان على عملية تضامن جماعي وتطوع محلي ريفي مؤقت في عمل زراعي أو حرفي أو اجتماعي.

الثورة الزراعية: عملية إصلاح النظام الزراعي وتحويل بناه التقليدية إلى بنيات حديثة.

جاي من الجبل: (القادم من) يطلق على الإنسان الريفي.

جبري: مصطلح تونسي محلي يدل على الغلظة والشدة لدى الرجل.

الجماهيرية: اصطلاح روجه النظام الليبي السابق لوصف الدولة ونظام الحكم.

الجهوية: اصطلاح مغاربي يعني في المشرق "المناطقية" أو "الإقليمية".

دستورية: نسبة إلى حركة حزب الدستور الذي قاد التحرر الوطني في تونس.

الدوار: تجمع سكني ريفي صغير يأخذ شكلًا دائريًا.

الديوان: هيكل أو مؤسسة تشرف على المشروع أو على عدة مشاريع.

الزاوية: مؤسسة دينية شعبية توجد بالمجتمعات المغاربية وقد لعبت أدوارًا هامة ثقافية واجتماعي وروحية.

السخرة: تبعية الفلاح للأرض في النظام الإقطاعي.

سكولاسنيكية: مدرسية.

السياسوية: المبالغة في تغليب الجانب السياسي.

الطابونة: خبز يصنع في فرن يوقد بالحطب (اصطلاح تونسي).

الطفرة النفطية: مرحلة اكتشاف النفط بشكل مفاجئ.

العلاقة الشخصانية: العلامة الحميمية المباشرة.

الفلاحة البعلية: النشاط الزراعي المعتمد على تساقطات الأمطار.

القرى المستحدثة: مجموعة من القرى التي أحدثتها الدولة.

قرى الهجر: مجموعة من القرى التي شجعت الدولة على إنشائها وهي عملية بناء مجتمع محلي جديد يقوم على الاستقرار (في السعودية).

كرونولوجي: زمني.

مثال مديري للتنمية: مثال نموذجي.

مجلس التصرف في الأراضي الاشتراكية: هيئة أو تنظيم محلي شبه قبلي يشرف على التصرف في الأراضي ذات الملكية الجماعية القبلية.

مضاعن القبائل: مواطنها.

المعتمدية: وحدة إدارية أصغر من المحافظة.

المقسم الفلاحي: قطعة الأرض المحياة (وحدة إنتاجية في المشروع التنموي الزراعي).

الهجرة الذهائبية: هي الهجرة الداخلية القريبة وتنطبق على شرائح الموظفين والعمال الذين يذهبون ويأتون يوميًا من مناطق سكناهم الكائنة خارج المركز الحضري.

الولاية: المحافظة.

ثبت المصطلحات

أولًا: عربي - إنجليزي

أ

الاجتثاث	Deracinment
أزمة	Crises
الاستيطان	Colonization
الاشتراكية	Socialism
الإصلاح الزراعي	Agrarian reform
الإقطاع	Feudalism
امبيريقي	Empirical
الأنتربولوجيا	Anthropology
اندماج	Integration

الانقسامية	Segmentarism
الايدولوجيا	Ideology

ب

البادية	Nomadism
البدو	Nomad
البيئة	Environment

ت

التبعية	Dependant
التحديث	Modernization
التحضر	Urbanization
تحليل	Analysis
التحول	Mutation
التشكيلة الاجتماعية	social formation
التصّحر	Desertification
التضامن	Solidarity
تعددية النشاط	Multiply activity
التغير	Changment

تقسيم العمل	Labor division
التقليدي	Traditional
التكنولوجيا	Technology
التنمية	Development
التنمية المحلية	Local development
التنمية ريفية	Rural development
التهيئة الترابية الريفية	Rural management
التواصل	Communication
التوطين – توطين البدو	Sedentarisation

ج

جمعية	Association

ح

الحراك	Mobility

خ

الخصائص	Characteristics

د

Comparative study	دراسة مقارنة
National state	الدولة الوطنية

ر

Capitalism	الرأسمالية
Rural	الريف
Rurality	الريفانية

ص

Conflict	الصراع

ط

Class	طبقة

ع

Sociology of agronomy	عام اجتماع الزراعة

Relations	علاقات
Sociology	علم الاجتماع
Rural sociology	علم الاجتماع الريفي
Psychology	علم النفس
Globalization	العولمة
Sample	عينة

ف

Economical actor	الفاعل الاقتصادي
Social actors	الفاعلون الاجتماعيون
Hypothesis	فرض، فرضية

ق

Tribe	القبيلة
Parent	القرابة
The new planned villages	القرى المستحدثة
Village	القرية
Saharan village	القرية الصحراوية

م

Indicators	مؤشرات
Area	المجال، الفضاء
Local society	المجتمع المحلي
Programmed society	مجتمع مبرمج
Artificial society	مجتمع مصطنع
American school	المدرسة الأمريكية
French school	المدرسة الفرنسية
Farmer	المزارع
Quotidian life	المعيش اليومي
Concept	مفهوم
Participative approach	مقاربة تشاركية
Social statute	المكانة الاجتماعي
Mechanization	مكننة
Morphology	مورفولوجية
Monographic	المونوغرافية

ن

Pastoral activity	النشاط الرعوي

النظام، المنظومة	System
نمط تلقائي	Spontaneous type
نمط موجة	Plainfield type
نموذج	Type
نموذج مثالي	Ideal type
النهضة الريفية	Rural renaissance
النوع الاجتماعي	Gender

هـ

الهجرة الريفية	Rural immigration

و

الوحدة الاجتماعية	Social unity

ثانيًا: إنجليزي - عربي

A

Agrarian reform	الإصلاح الزراعي
American school	المدرسة الأمريكية
Analysis	تحليل
Anthropology	الأنتربولوجيا
Area	المجال، الفضاء
Artificial society	مجتمع مصطنع
Association	جمعية

C

Capitalism	الرأسمالية
Changment	التغير
Characteristics	الخصائص
Class	طبقة
Colonization	الاستيطان
Communication	التواصل
Comparative study	دراسة مقارنة

Concept	مفهوم
Conflict	الصراع
Crises	أزمة

D

Dependant	التبعية
Deracinment	الاجتثاث
Desertification	التصّحر
Development	التنمية

E

Economical actor	الفاعل الاقتصادي
Empirical	امبيريقي
Environment	البيئة

F

Farmer	المزارع
Feudalism	الإقطاع
French school	المدرسة الفرنسية

G

Gender	النوع الاجتماعي
Globalization	العولمة

H

Hypothesis	فرض، فرضية

I

Ideal type	نموذج مثالي
Ideology	الايدولوجيا
Indicators	مؤشرات
Integration	اندماج

L

Labor division	تقسيم العمل
Local development	التنمية المحلية
Local society	المجتمع المحلي

M

Mechanization	مكننة
Mobility	الحراك
Modernization	التحديث
Monographic	المونوغرافية
Morphology	مورفولوجية
Multiply activity	تعددية النشاط
Mutation	التحول

N

National state	الدولة الوطنية
Nomad	البدو
Nomadism	البادية

P

Parent	القرابة
Participative approach	مقاربة تشاركية
Pastoral activity	النشاط الرعوي

Plainfield type	نمط موجة
Programmed society	مجتمع مبرمج
Psychology	علم النفس

Q

Quotidian life	المعيش اليومي

R

Relations	علاقات
Rural	الريف
Rural development	التنمية ريفية
Rural immigration	الهجرة الريفية
Rural management	التهيئة الترابية الريفية
Rural renaissance	النهضة الريفية
Rural sociology	علم الاجتماع الريفي
Rurality	الريفانية

S

Saharan village	القرية الصحراوية

Sample	عينة
Sedentarisation	التوطين – توطين البدو
Segmentarism	الانقسامية
Social actors	الفاعلون الاجتماعيون
social formation	التشكيلة الاجتماعية
Social statute	المكانة الاجتماعي
Social unity	الوحدة الاجتماعية
Socialism	الاشتراكية
Sociology	علم الاجتماع
Sociology of agronomy	عام اجتماع الزراعة
Solidarity	التضامن
Spontaneous type	نمط تلقائي
System	النظام، المنظومة

T

Technology	التكنولوجيا
The new planned villages	القرى المستحدثة
Traditional	التقليدي
Tribe	القبيلة

Type	نموذج

U

Urbanization	التحضر

V

Village	القرية

كشاف الموضوعات

أ

الاجتثاث ٤٣

أزمة ١٢٣، ١٣١

الإقطاع ٢٨

الأنتربولوجيا ١٤، ١٦، ١٩، ٣٧، ٦٨، ٦٩

الاندماج ١٥، ٩٥، ١٠٣

الانقسامية ٢١

ب

البادية ٢٢، ٢٨، ٤٢، ٨٣، ٨٩، ٩٠، ٩٣

البداوة ٤٠، ٤٢، ٤٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٤

البيئة ١٣، ١٩، ٢٠، ٤٥، ٨٦، ٨٩

ت

تحديث ٥٧

التحضر ٢٤، ٤٣، ٥٧، ٥٩، ٦٢، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٥، ٩٢، ٩٣، ٩٧

التحولات ٣، ٢٠، ٣٨، ٤٢، ٥٧، ٦٢، ٧٣، ٧٧، ٩٧، ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٣، ١١٧، ١١٨

التشكل ١٣، ١٣٣
التصحر ٢، ٤٣، ٤٦، ٥١، ١٢٠، ١٢٤، ١٣٥
التغير الاجتماع ٣٧، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ١٠٠
التغير ٣٧، ٥٨، ٦٦، ٦٧، ٦٩، ٨٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧
تقسيم العمل ٤١، ٨٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١٢٧
التقليد ١٥، ٤٨، ٥٧، ٦٢
التكنولوجيا ٦٧، ٨١
التنمية الاقتصادية ٤٦، ١٣٣
التنمية الحضرية ٦٩
التنمية الريفية ١٤، ٦٠، ٦٨، ٧٩، ١١٨، ١٢٣، ١٢٤
التنمية الزراعية ٦٥، ٨٨، ٨٩
التنمية المحلية ٧٨، ١٢٤
تهيئة ترابية ١٢١
توطين البدو ٨٠، ٨٧، ٩٠، ٩٢
التوطين ٨٤، ٨٥، ٩٢

ج

الجمعية ٧٧، ٧٩، ١٠٦

ح

الحراك الاجتماعي ١١٣

خ

الخليج العربي ٣٢، ٤٦، ٧٥، ٧٧، ٩٨

د

الدولة الوطنية ٤٣، ٩٠، ٩٩، ١٠٣، ١١٨، ١٣٢

س

سوسيولوجيا القرية ١١، ١٥
السوسيولوجيا ٣، ٧، ١٤، ١٥، ٣٧

ط

طبقة ٧٤

ع

العشيرة ٣٧، ٩٤، ١١١
علم اجتماع القرية ٨، ١٤، ١٧
علم الاجتماع الريفي ٣، ٤، ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٥٩، ٦١، ٦٨، ٦٩، ٨٨، ١٠١
علم الاجتماع الزراعي ١٢
علم الاجتماع ٣، ٤، ٧، ١١، ١٢، ١٣، ١٦، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٣، ٣٦، ٣٧، ٥٩، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٨٥، ٨٧، ٨٨، ٩١، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٠٨

ق

القبائل الليبية ٢١
القبيلة ٦٢، ٩٣، ٩٤، ١٠٣، ١١٦
القرابة ١٧، ٣٧، ٤٩، ٥٥، ٦٣، ٦٦، ١٠٦، ١١٧، ١٢٢، ١٣٧
القرى الزراعية ٤، ٢٩، ٣٢، ٥٥، ١٣٢
القرى الساحلية ٢٩، ٥١، ٥٥
قرى الهجر ٩٠، ٩١، ٩٣، ٩٥
القرى الواحية ٥٠، ٥١
القرية الأوروبية ٨
القرية الجبلية ٥٥، ٥٦
القرية الزراعية ٥٥
القرية السعودية ٨٣، ٨٧
القرية الصحراوية ٧٧
القرية الفلسطينية ٧٠
القرية الليبية ٤٨، ٥١، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦
القرية المستحدثة ٨٥
القرية المصرية ٧٣، ٧٦
القرية ٧، ٨، ٩، ١١، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٦، ٦٩، ٧٠، ٧٣، ٧٦، ٧٧، ٧٩، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٩٧، ٩٩، ١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦

م

المجتمع المحلي ٢، ٣، ١٠٢، ١١٣، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣
المغرب العربي ١٨، ٢٤، ٢٩، ٣٩، ٤١، ٤٥، ٤٨، ١٠٢، ١٢٤، ١٣٠
مونوغرافيا ١٤

ن

النموذج المثالي ١٠٩

هـ

الهجرة ٣٧، ٣٩، ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٧١، ٧٢، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٨٣، ٨٤، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ١٠١، ١٠٣، ١١٤، ١٢١، ١٢٣

نبذة عن المؤلف

الأستاذ الدكتور محمد نجيب بوطالب كاتب وأستاذ في علم الاجتماع بالجامعات التونسية (جامعة تونس الأولى وجامعة المنار) وبجامعة الملك سعود بالرياض. ولد بالصمار من محافظة تطاوين بتونس سنة ١٩٥٤م. عمل خبيرًا مستشارًا بالمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة (الألكسو ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م) ولدى المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (الفاو ١٩٩٧م بمشروع التصرف في الموارد الطبيعية - وزارة الفلاحة - تونس حتى سنة ٢٠٠٠م) وعمل مديرًا (برتبة عميد) للمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس من سنة ٢٠٠٥م إلى سنة ٢٠١١م. له عديد من المؤلفات العلمية حول قضايا المجتمع والثقافة والتنمية في مجتمعات المغرب العربي وحول المجتمعات العربية عامة، أهمها كتاب "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي" نشره مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت في طبعة أولى سنة ٢٠٠٢م وطبعة ثانية سنة ٢٠٠٩م، وكتاب "الظواهر القبلية والجهوية بالمجتمعات العربية المعاصرة سنة ٢٠١٢م وهو منشور بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بقطر، وله أطروحة دكتوراه الدولة في علم الاجتماع حول" القبيلة التونسية: الجنوب الشرقي التونسي من الاندماج القبلي إلى الاندماج الوطني "نشرت بكلية العلوم الإنسانية بتونس سنة ٢٠٠٠م، كما نشرت له جامعة الملك سعود كتابًا حول "علم الاجتماع الريفي، دراسات حول القرى والأرياف العربية" سنة ٢٠١٤م.

وللمؤلف عديد من الدراسات المنشورة ضمن كتب جماعية ومجلات علمية محكمة. وله مشاركات في مؤتمرات علمية بتونس وبالبلدان العربية وبعديد من البلدان الغربية كما حكَّم وناقش العديد من الأطروحات والرسائل الجامعية في مستوى الماجستير والدكتوراه بالجامعات التونسية والفرنسية والسعودية. وللمؤلف اهتمامات بقضايا الثقافة والشباب والأسرة والتنمية تجلت في مساهمته في عديد من المنتديات والورشات والبرامج الإعلامية وهو ما تعكسه المهام التي تقلدها في الحقل الجمعياتي حيث تولى رئاسة الجمعية التونسية لعلم الاجتماع بين سنتي ١٩٩٥م و١٩٩٨م وعضوية الجمعيتين العربية والعالمية لعلم الاجتماع وللأستاذ محمد نجيب اهتمامات أدبية وثقافية من خلال توليه مهام رئاسة جمعية صيانة القصور السهلية بالصمار (١٩٨٦-٢٠١٢م) ورئاسة اللجنة الثقافية بحمام الأنف (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦م).